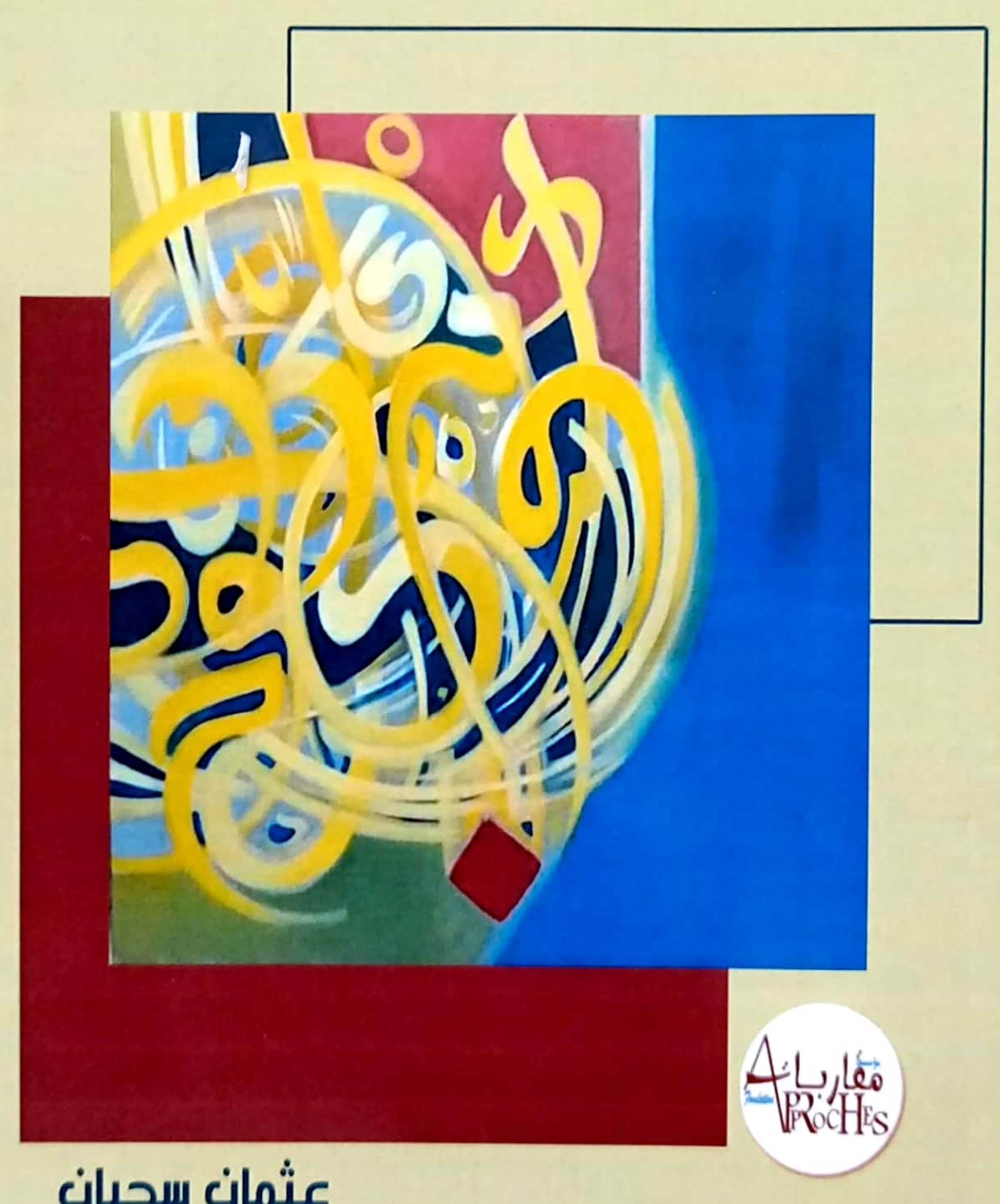
الثقة السياسية

في ضوء الواقع الحزبي وتداعيات كورونا



مقاربات
APPROCHES

عثمان سحبان

عثمان سحبان

الثقة السياسية
في ضوء الواقع الحزبي
وتداعيات كورونا

إهداء

أهدي هذا البحث المتواضع

إلى روح جدي "عبد اللّه متقي" رحمه اللّه وأسكنه فسيح جناته

عثمان سحبان

كلمة شكر

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد والشكر لله العلي القدير الذي بعونه وقدرته تتم الأمور

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور "عبد العالي الشداوي" على رحابة صدره وحسن تعامله ودعمه وتوجيهه، وعلى ما قدمه لي من معلومات ونصائح من أجل إعداد هذا البحث.

دون أن أنسى جميع الأساتذة الذين تتلمذت على أيديهم، منذ مرحلتي الابتدائية إلى اليوم، جزاهم الله عنا خير جزاء.

كما أشكر عائلتي وأصدقائي وكل من ساعدني من قريب او بعيد في الوصول الى هذه المرحلة.

مقدمة

إن الحديث عن الديمقراطية او النظم السياسية لا يمكن ان يتم في معزل عن الأحزاب السياسية، اذ يمكن القول ان اغلب النظم السياسية الحديثة اليوم هي نظم حزبية[1]. فالحزب السياسي هو محور العملية الديمقراطية، وهذا ما قاد الفقيه الدستوري هانز كيلسن الى القول "إنه من الوهم أو النفاق القول بأن الديمقراطية يمكن أن توجد بدون أحزاب، وذلك أنه مما لا يحتاج إلى بيان أن الفرد وهو منفرد لا يكون له أي نفوذ حقيقي في تكوين الإرادة العامة، فالديمقراطية هي ولا شك دولة الأحزاب". أي انه من الصعب تصور دولة ديمقراطية من دون تنافس انتخابي وأحزاب سياسية فاعلة، وتداول سلمي على السلطة.

فالديمقراطية مرتبطة بضرورة وجود الأحزاب السياسية، ذلك أن الدول الحديثة عموما تقوم على الترسيخ الدستوري والقانوني للعمل والسلوك الحزبي، الذي يربط ممارسة السلطة بالإرادة الشعبية، والى النهوض بدور الأحزاب في صياغة السياسات العامة، وهو ما يجعل من الأحزاب السياسية وسيطا سياسيا ورابطا بين القوى الاجتماعية والحكم[2]، وذلك من خلال عقلنة وتنظيم العمل السياسي وترسيخ مبادئ الديمقراطية، اعتمادا على الطرق والوسائل الدستورية والقانونية المتاحة.

ونظرا لهذه للعلاقة التفاعلية ودور الوساطة الذي تلعبه الأحزاب السياسية بين المواطن والدولة، كان لا بد لهذه العلاقة ان تكون مبنية على الثقة التي تعتبر عاملا مهما لشيوع الاستقرار والشرعية في الدولة. واساسا لا يمكن الاستغناء عنه لضمان حسن سير أي نظام سياسي، لأنها العنصر المعبر

---

[1] أسامة الغزالي، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، المجلس الوطني للثقافة والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد117، 1987، ص 5.

[2] صمويل هنتنجتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية عبود، دار الساقي، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1993 ص 117.

عن مدى قوة العلاقة بين الدولة والمواطنين، وهل هي علاقة إيجابية ام سلبية. فهي تعكس مستوى الثقة تجاه المؤسسات، وقد تم الاعتراف بالثقة السياسية كمؤشر أساسي للمشروعية السياسية، فالثقة السياسية بهذا المعنى هي العنصر الحاسم في عملية الحكم الديمقراطي.

فالأحزاب السياسية تحتاج الى بناء الثقة السياسية وتعزيز العلاقة مع المواطنين، لكي تكسب رضاهم، وتتمكن من الوفاء بالتزاماتها الانتخابية، وذلك لتلبية احتياجات المواطنين بجودة وكفاءة عالية. فالثقة السياسية هي تفاؤل وتوافق وتعبير عن قبول ضمني للحكومة، والى مدى استجابة هذه الأخيرة لتوقعات المواطنين، لذلك تتطلب عملية بناء الثقة السياسية تعزيز العلاقة بين المواطن وباقي الفاعلين السياسيين، ذلك ان انتماء المواطن وتمسكه وايمانه بالدولة والنظام، رهين بتحقيق هذه التوقعات. فالمواطنين في إطار حقهم الدستوري والديمقراطي، عندما يختارون حزبا سياسيا دون الاخر لرئاسة الحكومة يكون ذلك بناء على اقتناعهم بتوجهات ووعود ذلك الحزب وبرامجه الانتخابية، ما يجعل المواطن دائم التطلع الى تلك الوعود والبرامج، التي إذا لم يتم تحقيق الكثير منها، قد تخلق أزمة ثقة سياسية.

ولعل اهم اختبار مرت منه الأحزاب السياسية والمجالس المنتخبة بالمغرب، والذي كان بمثابة فرصة مهمة لأثبات مدى حرصها على تطبيق المضامين الدستورية، والمساهمة فعليا في تدبير الشأن العام وتلبية احتياجات المواطنين، هو إنشار فيروس كورونا (Covid-19)، والتي كانت كذلك فرصة لتعزيز الثقة في الفاعلين السياسيين، وتقوية ثقة المواطنين في المؤسسات السياسية.

فالظروف الاستثنائية التي مر منها المغرب خلال فترة "الأزمة" فرضت على الدولة ان تتعامل بصرامة مع هذه الجائحة، حيث تضافرت الجهود بين الدولة ومختلف انسجة المجتمع، من اجل اتخاد مختلف التدابير الاحترازية والاستباقية لتدبير جائحة كورونا-وان كان المغرب قد اثار إعجاب المجتمع الدولي، واعتبر مثالا يحتذى به في تدبير هذه الازمة، إلا انها خلفت تداعيات

كثيرة، ساهمت بشكل كبير في تغيير معالم الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالمغرب. وجعلت الدولة والفاعلين السياسيين، والمواطنين كذلك يعيدون التفكير في كثير من الأمور التي تهم الشأن العام. ما يجعل من ازمة كورونا محددا مهما لقياس مدى فاعلية الأحزاب ومدى استجابتها لتطلعات المواطنين، وترسيخ فكرة التمثيل في تدبير الازمات، ومدى تمكنها من الحصول على ثقتهم.

وما دمنا نسعى الى تحليل موضوع الأحزاب السياسية في المغرب، وذلك في ظل موضوع الثقة السياسية، كان لا بد ان نعطي سببا مشروعا لانتقائنا هذا، لماذا الأحزاب دون أي مؤسسة دستورية او سياسية أخرى؟ قد يبدو هذا سؤالا سابقا عن اوانه، لكن نرى انه من الضروري الحسم فيه قبل الخوض في موضوع هذا البحث، وذلك تجنبا لاي لبس او انحراف عن الموضوع والجواب عن هذا السؤال بسيط، وهو نابع من موقع الأحزاب السياسية في العملية الديمقراطية، ذلك انها المحرك الأساسي للعبة السياسية في جميع النظم[1]، وأساس العلاقة والرابطة بين المواطنين والنظام.

وفي المغرب فالحكومة مبنية على نظام التعاقب، أي انها مؤسسة سياسية قائمة ومستمرة، وما يتغير هو الحزب الذي يترأس الحكومة عبر الانتخابات. كما أن طبيعة نظام الحكم في المغرب، والمكانة الدستورية والشعبية والتاريخية التي يحتلها الملك باعتباره "رئيس الدولة، وممثلها الأسمى، ورمز وحدة الأمة، وضامن دوام الدولة واستمرارها، والحكم الأسمى بين مؤسساتها"[2]، ما يجعله رمز الثقة لدى نسبة كبيرة من المواطنين، فالملك لا يمكنه الانتماء سياسيا، ولا يمكنه تأسيس الأحزاب، لأنه فوق الصراعات السياسية.

---

[1] سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، الطبعة 3، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007، ص 193

[2] الفصل 42 من دستور 2011.

ازمة كورونا وتداعياتها، والتي شكلت فرصة مواتية لبناء وتعزيز الثقة عبر التفاعل والتدخل الإيجابي والفعال خلال فترة الازمة.

الإشكالية

ينبني موضوع البحث على إشكالية أساسية وهي:

إلى أي حد يمكن الحديث عن وجود أزمة ثقة في الأحزاب السياسية بالمغرب وما مدى تفاعل هذه الأحزاب مع تداعيات جائحة كورونا؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة :

- ما هو مفهوم الأحزاب السياسية؟
- ما هو الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية في المغرب؟ وما هي اشكالها واصنافها؟
- ما هو مفهوم الثقة السياسية وما وهي مداخل ومناهج قياسها؟
- ما هي وضعية الثقة في الأحزاب السياسية بالمغرب؟
- ما هي التداعيات السياسية التي خلفتها جائحة كورونا؟
- كيف تعاملت الأحزاب السياسية مع الجائحة؟
- ما هي تصورات الأحزاب السياسية لمغرب ما بعد كورونا؟

الفرضية

سعيا وراء تحصيل إجابات عن الأسئلة المذكورة، وبناء على المعطيات الواقعية والرؤية الأولية، فإننا سنحاول الانطلاق من فرضية أساسية مفادها وجود أزمة ثقة سياسية بين المواطنين والأحزاب السياسية زادت جائحة كورونا من حدتها.

أهمية الموضوع

تتجلى أهمية الموضوع في القاء الضوء على المشهد الحزبي في المغرب، ومحاولة مقاربة موضوع الأحزاب السياسية وأدوارها لما تحتله هذه الأخيرة من مكانة مهمة كوسيط سياسي واجتماعي بين المواطنين والدولة، علاوة على دراسة موضوع الثقة السياسية، ومعالجتها في ضل الواقع الحزبي

بالمغرب، ومحاولة رصد وضعية الثقة في الأحزاب السياسية، الى جانب التطرق للتأثيرات التي خلفتها ازمة كورونا بالمغرب، وكيف تفاعلت الأحزاب مع هذه الازمة، وذلك لكونها نقطة تحول مهمة في التاريخ العالمي.

أسباب اختيار الموضوع

لم يكن اختيارنا لهذا الموضوع نابع من فراغ، بل كان نتيجة لمجموعة من الدوافع والأسباب الذاتية والموضوعية التي سنحاول ذكرها على سبيل المثال لا الحصر.

الأسباب الذاتية

- شغفنا بمجال العلوم السياسية والقانون الدستوري، وميلنا الى البحث في المستجدات التي تعرفها الساحة السياسية بالمغرب.
- كون موضوع البحث يعتبر مرحلة مهمة بالنسبة لنا، في طريق البحث والتحصيل العلمي في مجال العلوم السياسية.
- موضوع البحث يرتبط بنا كمواطنين وكناخبين، وأيضا كطلبة باحثين في المجال.
- البحث في موضوع مستجد هو "ازمة كورونا"

الأسباب الموضوعية

- كون الموضوع من المستجدات، ويرتبط بمجموعة من التحولات والتغيرات التي يعرفها المغرب.
- موقع الأحزاب السياسية في المغرب، ودورها المهم.
- أهمية الثقة السياسية في ضمان الشرعية والاستقرار.
- تزايد مؤشرات نقصان الثقة السياسية كظاهرة العزوف الانتخابي.
- خطب جلالة الملك الداعية الى تعزيز الثقة بين المواطنين والفاعلين السياسيين.
- التأثير الذي خلفته ازمة كورونا على المغرب والعالم وما سيكون له من تبعات.

صعوبات الموضوع

ان الصعاب هي جزء من البحث، ومحفز للذات وعنصر مهم يساعد الباحث على تجاز نفسه، فلا بحث يخلو من صعاب، والصعاب هي التي تعطي للبحث أهميته وقيمته العلمية والمعرفية. وهكذا فانه من بين الصعوبات التي واجهتنا اثناء اعدادنا لهذا البحث:

الصعوبات الذاتية

- المشاكل المادية وغياب الموارد المالية الضرورية للبحث، خاصة في مجال غني ويحتاج بعض الإمكانيات، كمجال العلوم السياسية.
- ضعف مستوى اللغات الاجنبية وعدم تدريسها بشكل رسمي، خاصة وأن البحث في مجال العلوم السياسية يحتاج الى ضرورة التمكن من اللغات العالمية، كاللغة الإنجليزية، مما قد يؤثر بشكل سلبي على جودة البحث.

الصعوبات الموضوعية

- قلة وصعوبة الحصول على المراجع التي تناولت موضوع البحث، وبخاصة موضوع الثقة السياسية.
- نوعية المصادر التي تناولت الموضوع إذ ان معظمها يغلب عليه الطابع الوصفي والشكلي دون التأصيل العلمي والعملي.
- قلة الأبحاث التي يمكن اعتمادها كمراجع لموضوع "ازمة كورونا" كون الموضوع من المستجدات في الساحة الاكاديمية.
- صعوبة العثور على الأبحاث الميدانية والدراسات الموضوعية والمحايدة التي تطرقت لقياس نسب الثقة السياسية بالمغرب.

المناهج المعتمدة

ان العلم يتميز بكونه يحتكم وينبني على منهج دقيق، يعطيه صبغته ويميزه عن باقي الانساق المعرفية الأخرى، ولكي ننجز بحثنا هذا، كان لا بد من اتباع مناهج علمية دقيقة في الدراسة والبحث، وهي كالتالي:

- **المنهج الاستدلالي:** حاولنا اعتماد مقاربة استنباطية، وذلك بالانطلاق من العام الى الخاص، حيث حاولنا الانطلاق من نظريات عامة حول الأحزاب والثقة السياسية، ومن فرضية مفادها وجود ازمة ثقة سياسية في المغرب، لنصل في نهاية الامر الى دراسة الواقع الحزبي بالمغرب والخروج باستنتاجات حول وضعية الثقة في الاحزاب السياسية بالمغرب.
- **المنهج الوصفي:** وذلك لوصف الظاهرة الحزبية ودراسة الثقة السياسية بالمغرب، وذلك عبر تجميع البيانات، وتناول موضوع البحث بصورة مفصلة، واستخلاص الاحكام والنتائج لتطبيقها على جوانب الحياة السياسية بالمغرب.
- **المنهج التحليلي:** وذلك بغية تحليل وتنظيم وترتيب المعلومات والبيانات المعتمدة في البحث، ومقاربة الأسئلة والمشكلة موضوع البحث، بهدف إدراك المسببات التي أدت وساهمت في ظهور وبروز ازمة الثقة السياسية في المغرب.

تقسيم البحث

تأسيسا على ما سبق، وتبعا لطبيعة الموضوع ولمقاربة الإشكالية المطروحة، فإننا ارتأينا تقسيم البحث الى فصلين، بالإضافة الى مقدمة وخاتمة، وذلك وفقا لما يلي:

- **الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للأحزاب والثقة السياسية.**
- **الفصل الثاني: الاحزاب السياسية بين ازمة الثقة وأزمة كورونا.**

الفصل الأول
الإطار المفاهيمي والنظري للأحزاب والثقة السياسية

الأحزاب هي ظاهرة سياسية حديثة شهدتها اوروبا في القرن 19 وتطورت نتيجة توسيع حق الانتخاب وكذلك توسيع صلاحيات البرلمان، وأيضا نتيجة سعي نقابات وأرباب مصالح وكنائس وجماعات دينية لتأسيس أحزاب ذات طابع سياسي. وفي البلدان الساعية الى التنمية ارتبطت مسألة ظهور الأحزاب بتطور مؤسسات قديمة مثل القبائل والزوايا، وبحركات مناضلة ضد الاستعمار وبإشكالية الصراع على الحكم. والأحزاب السياسية في المغرب لم تخرج عن هذا النطاق[1].

فقد ظهرت الأحزاب السياسية في المغرب كرد فعل ضد الاستعمار، وكانت أحد أوجه النضال ضد المستعمر، وسبيلا الى الكفاح السياسي والمطالبة بالاستقلال، وبعد هذه المرحلة، أي بعد حصول المغرب على الاستقلال دخلت الأحزاب مرحلة الصراعات السياسية، وفي نفس السياق فقد تطورت مكانتها السياسية والدستورية، مع تطور معالم واسس الديمقراطية بالمغرب، بداية من أول دستور الى التعديل الدستوري الأخير 2011 وإصدار قانون الأحزاب.

كما أن الثقة السياسية تعتبر مدخلا أساسيا لقياس مدى العلاقة بين مؤسسات الدولة والفاعلين السياسيين وخاصة الأحزاب، وبين المواطنين. وهي تحتل مكانة مهمة ضمن الدراسات السياسية والسوسيولوجية، وقد زاد الاهتمام بمسألة الثقة السياسية في عالمنا العربي وما عرفه من تحولات على المستوى السياسي والاجتماعي في العقود الأخيرة، فقد أصبحت مؤشرا للشرعية السياسية ومحددا للاستقرار السياسي.

وعلى هذا الأساس فان الحديث عن الأحزاب والثقة السياسية، لابد من أن يبدأ كباقي الظواهر السياسية بالتأصيل النظري، والذي سيحدد المعالم

---

[1] المختار مطيع، القانون الدستوري وأنظمة الحكم المعاصرة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1998، ص 69.

الأساسية لسمات هذه المفاهيم، لذلك سنقسم هذا الفصل الى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: الأحزاب السياسية

تعتبر الأحزاب السياسية أحد المفاهيم والمجالات التي تشكل تحديا امام الباحثين، وذلك لصعوبة دراستها وارتباطها بعدد من القضايا الشائكة والمعقدة، وعلى هذا الأساس سوف نتناول من خلال هذا المبحث في (المطلب الأول) التأصيل النظري لمفهوم الأحزاب السياسية، حيث نتعرض إلى التعريف اللغوي والاصطلاحي للحزب السياسي، ثم نرصد في (المطلب الثاني) أصناف الأحزاب السياسية واهم الأدوار التي تضطلع بها.

المطلب الأول: ماهية الأحزاب السياسية

لقد اختلفت التعاريف التي تناولت الأحزاب السياسية من حيث المنطلقات السياسية والمراحل التاريخية المتعددة للكتابات السياسية التي تناولت الدراسة والبحث في ميدان الأحزاب السياسية، فمنها من ركز على الجانب التنظيمي أو الإيديولوجي وأخرى جمعت بين مختلف جوانب الظاهرة الحزبية، غير أننا في هذه الدراسة سنحاول التركيز خاصة على الأحزاب السياسية من منطلق علاقتها بالثقة السياسية، اذ سنحاول إعطاء التعريف اللغوي والاصطلاحي للأحزاب السياسية (الفقرة الأولى) على ان نتطرق اشكال ووظائف الأحزاب السياسية في المغرب (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: التعريف اللغوي للأحزاب السياسية

إن كلمة حزب في اللغة العربية لها مدلولات مختلفة، فقد جاء في "مختار الصحاح" أن "حزب الرجل أصحابه والحزب يعني الطائفة أو الجماعة من الناس

وكل قوم تشابكت قلوبهم وأعمالهم وان لم يلق بعضهم بعضا ويقال تحزبوا بمعنى تجمعوا"[1].

أما في "لسان العرب" فـ "الحزب جماعة من الناس والجمع أحزاب، وحزب الرجل: أصحابه وجنده الذين على رأيه، وكل قوم تشاكلت قلوبهم واعمالهم فهم أحزاب وان لم يلق بعضهم بعضا... والحزب: الطائفة وحازب القوم وتحزبوا تجمعوا وصاروا أحزابا، وحزبهم جعلهم كذلك، وحزب فلان أحزابا أي جمعهم..."[2].

والجمع أحزاب، جماعة من الناس تشاكلت اهواؤهم "القوم حزبان"، تنظيم سياسي له مذهب عقائدي واحد يدعو إليه، ومنهج يلتزم به لتحقيق أهدافه[3].

وفي سياق النص القرآني، ورد لفظ حزب في عدة سور بصيغة المفرد والجمع، يقول تعالى في الآية (32) من سورة [الروم].

"من الذين فرقوا وكانوا شيعا كل حزب بما لديهم فرحون"

ويقول سبحانه في الآيتين (12) و (13) من سورة [ص].

"كذبت قبلهم قوم نوح وعاد وفرعون ذو الأوتاد وثمود وقوم لوط وأصحاب الأيكة أولئك الأحزاب".

والملاحظ أن المعنى المشترك لمختلف الصيغ الواردة في القرآن لكلمة حزب تنصب في مرادف قوم أو جماعة أو شيع أو أتباع.

---

[1] فضلون امال، استخدام الأحزاب السياسية للصحافة في التأثير على الرأي العام، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة باجي مختار- عنابة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ص 62.

[2] ابن منظور، لسان العرب، دار بيروت للطباعة والنشر، 1961، ص ص 309-308.

[3] المنجد في اللغة العربية المعاصرة، طبعة ثانية، دار المشرق، بيروت، 2001، ص 279.

فانطلاقا من المعنى اللغوي نرى أن كلمة حزب تفيد الجمع والطائفة من الناس فهو يشير إلى صفة الجماعة والتجمع حول رأي واحد، وهو الامر الذي يشترك مع المعنى الاصطلاحي للكلمة.

وفي اللغة الفرنسية فكلمة Parti مشتقة من الكلمة اللاتينية Pars، Partis، Part، (pour ma part) وتعني من جهتي. غير ان هذه التعاريف اللغوية لا تقدم لنا تصورا كاملا عن الأحزاب السياسية، لان أصل الكلمة واشتقاقها اللغوي لا تشير الى السياسية والنظام السياسي[1].

أما كلمة سياسي فهي مشتقة من كلمة سياسية، و"أصل السياسة كما يقول لسان العرب من السوس، بمعنى الرياسة وإذا رأسوه قيل سوسوه واسسوه وساس الامر سياسة قام به. والسوس هو أيضا الطبع والخلق والسجية. والسياسة هي القيام بالأمر بما يصلحه. والمقصود بالأمر هنا هو امر الناس، فكلمة شائعة الاستعمال بمعنى حكم ودولة".

وقد رأى الدكتور حسن صعب ان "كلمة سياسة في اللغة العربية لا تعبر عن المعنى الأصلي لكلمة politique الفرنسية او politics الإنجليزية، وان كلمتي "السياسة المدنية" تعبران عن معناها الأصلي فلذلك راجت كلمتا السياسة المدنية والعلم المدني والعلم السياسي عند فلاسفتنا الوسطويين، الذين تأثروا بالفلاسفة اليونان. ولو أردنا اليوم ترجمة امينة لعبارة " science politique" أو"political science" لكان الاصح ترجمتها العلم المدني او علم المدينة [2].

غير أن كلمة سياسة تعني في الوقت الحاضر، كل ما يتعلق بالسلطة والحكم وإدارة شؤون الدولة أو كما يقول جون ماري دانكان" فكلمة سياسة...تمتد لكل الظواهر التي يوجد بالنسبة لموضوعها تناوب بالعمل،

---

[1] فضلون امال، مرجع سابق، ص 62.

[2] عصام سليمان، مدخل الى علم السياسة، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية، 1989، ص 9.

وبالتالي إمكانية اختيار، ويجب علاوة على ذلك ان يكون الافراد المؤهلون للقيام بهذا الاختيار...هم الذين يتولون ما يسمى بالسلطة السياسية" [1].

فالسياسة اذن مرتبطة بالإدارة والاختيار والتناوب وتداول السلطة، ورعاية شؤون الدولة الداخلية والخارجية، كما ان وجود الاختيار والتداول السلس للسلطة داخل الدولة يحيلنا الى التطبيق الديمقراطي للسياسة عمليا، والذي يتم عبر عدة وسائل. أولها الاقتراع، وهو الطريقة التي تمكن الفرد من المشاركة في ممارسة السلطة[2] ، وهو الامر الذي تلعب فيه الأحزاب السياسية دورا مركزيا، باعتبارها الهيئات التي تمثل المواطنين ما يحلينا الى المعنى الاصطلاحي للأحزاب السياسية.

الفقرة الثانية: التعريف الاصطلاحي للأحزاب السياسية

لقد تعددت التعريفات بين رجال الفكر السياسي والقانوني للأحزاب السياسية، ويرجع هذا التعدد إلى اختلاف الإيديولوجيات، والى تطور النظرة إلى وظيفة الحزب ومهامه، والى الزاوية التي ينظر منها إليه، فنجد ان المعاجم والموسوعات السياسية تعرف الحزب السياسي بأنه "مجموعة من الناس ذوي الاتجاه الواحد، النظرة المتماثلة والمبادئ المشتركة، يحاولون أن يحققوا الأهداف التي يؤمنون بها، يرتبطون يبعضهم وفقا لقاعدة أو قواعد تنظيمية مقبولة من جانبهم، تحدد علاقاتهم وأسلوبهم ووسائل عملهم"[3].

ينبني هذا التعريف على ثلاثة عناصر وهي بمثابة المقومات الضرورية للتعريف السياسي الحزب:

- جانب الفكر والايدولوجيا التي تجمع الأعضاء وتصوغ مشروعهم السياسي.

---

[1] جون ماري دانكان، علم السياسة، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1997، ص 51.

[2] عصام سليمان، مرجع سابق، ص 220.

[3] فضلون امال، مرجع سابق، ص 63.

- جانب الأهداف والمقاصد التي يناضلون من أجلها.
- عنصر التنظيم الذي يوحد الحزب ويضمن تماسكه واستمرار وجوده.

وفي نفس المنحى نجد **جون ماري دانكان**، يعطي أربع محددات أساسية لتعريف الحزب السياسي أخدا عن لابالمبارا (la palombara) وفينر (weiner) في كتابهما "الأحزاب السياسية والنمو السياسي"[1] فالحزب السياسي يوجد إذا توفرت هذه الشروط:

1. تنظيم دائم أي تنظيم يعد امله في الحياة السياسية اعلى من امل قادته في وقت ما.
2. تنظيم محلي وطيد بشكل جيد، ودائم ظاهريا، ويقيم صلات منتظمة ومتنوعة مع المستوى القومي.
3. إرادة واعية للقادة القوميين والمحليين للتنظيم، لأخد السلطة وممارستها، لوحدهم او مع الغير، وليس فقط التأثير على السلطة.
4. الاهتمام بالبحث عن دعم شعبي من خلال الانتخابات او بأي طريقة أخرى.

يظهر ان هذه المحددات تعطي للحزب السياسي سماته وخصائصه التي تميزه عن باقي اشكال القوى والتكتلات الاجتماعية والسياسية الأخرى، فالحزب هو تنظيم دائم ومستمر، وقد يكون عمره أطول من عمر قاداته. والاستمرارية معيار أساسي يميز الحزب عن التنظيمات الأخرى الوقتية، التي تختفي باختفاء مؤسسها، مثل الجمعية او الجماعة او العصبة. وهو كذلك تنظيم على المستوى المحلي وهذا المعيار يميز الحزب عن الجماعات البرلمانية، فهي لا وجود لها الا على المستوى القومي، ولا تملك تنظيما متكاملا على المستوى المحلي منتشرا في كل إقليم الدولة. كما انه يسعى

---

[1] جون ماري دانكان، مرجع سابق، ص 211.

دائما الى بلوغ السلطة وممارستها والمساهمة فيها، لذا فالأحزاب السياسية تحاول دائما الحصول على أكبر عدد من المقاعد في البرلمان وتشكيل الحكومة، وهو ما يميز الأحزاب السياسية عن جماعات الضغط التي لا تسعى فقط الى التأثر على السلطة وعلى القرار السياسي، وعلى من يمسكون السلطة لتحقيق مصالحهم الخاصة. كما انها تبحث دائما عن المساندة الشعبية، وهو ما يميز الأحزاب عن النوادي فالنوادي حتى ولو كانت سياسية لا تشترك في الانتخابات ولا تسعى الى الحصول على مقاعد في البرلمان[1].

ان اغلب دارسي الأحزاب سواء من القدامى او المحدثين قد قدموا تعريفاتهم للحزب السياسي، لكن البعض من هؤلاء لم يهتموا بمسألة التعريف بشكل مباشر او شككوا في جدواها، فمن الأمور الملفتة للنظر- ابتداء-ان كتاب الأستاذ الفرنسي **موريس دوفيرجي** الكلاسيكي الشهير عن "الأحزاب السياسية" الصادر عام 1951 لا نجد فيه تعريفا واضحا للحزب السياسي، أيضا فان الأستاذ الإيطالي **جيوفاني ساتوري** في مؤلفه الذي صدر عام 1976 بعنوان "الأحزاب والنظم الحزبية" وبعد ان يستعرض التعريفات التي وضعها عدد من الدارسين الاخرين، يتساءل عن جدوى التعريف او اهميته[2].

ومع ذلك فان ساتوري يعود على الفور ليقرر انه إذا كانت دراسة الأحزاب في الماضي لا تستدعي إيجاد تعريف دقيق، فان التطورات المعاصرة تحتم ذلك. وفي مقدمتها التوسع الشامل في الظاهرة وفي مجالات دراستها، والضرورات الإجرائية للدراسة، وأخيرا -يضيف ساتوري- ان دخول الدراسات الحزبية، ضمن عدد من مجالات الدراسات السياسية الأخرى، في عصر ثورة العقول الالكترونية يستلزم إيجاد تعريفات دقيقة تضمن سلامة البيانات التي

---

[1] سعاد الشرقاوي، مرجع سابق، ص ص 200،201.

[2] أسامة الغزالي، مرجع سابق، ص 13.

تغذى بها الحسابات وبنوك المعلومات، كشرط أساسي لسلامة النتائج التي يمكن التوصل اليها[1]

فمن وجهة نظر سوسيولوجية، يعرف **أنتوني غدنز** الحزب السياسي بأنه "منظمة تسعى الى تحقيق السيطرة والوصول الى الحكم بطريقة قانونية شرعية عن طريق العملية الانتخابية[2].

أما **جون ماري دانكان** يعرف الحزب السياسي على أنه "مجموعة منظمة تبحث عن الدعم الشعبي وتختلف بشكل واضح عن جماعات المصالح"[3].

ونجد **فيليب برو** يعرف الأحزاب السياسي بأنها "منظمات ثابتة نسبيا، تعبئ دعامات بهدف المشاركة مباشرة في السلطة السياسية على المستوى المركزي او المحلي"[4].

في حين ان الحزب السياسي بالنسبة **لعصام سليمان** يعني "تجمع افراد منظم الى حد ما، هدفه التعبير عن اراء ومواقف وتطلعات أعضائه ومؤيديه، وعن خياراتهم السياسية، وافساح المجال امامهم لممارسة السلطة. فالحزب يطمح أساسا الى تحمل مسؤولية ممارسة الحكم"[5].

أما الدكتورة **سعاد الشرقاوي** فتركز في تعريفها للحزب على الجانب التنظيمي وتعرف الحزب " بأنه تنظيم دائم يتم على المستويين القومي والمحلي يسعى للحصول إلى مساندة شعبية بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها من اجل تنفيذ سياسة محددة" [6].

---

[1] مرجع سابق، ص 13.

[2] أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2005، ص 482.

[3] جون ماري دانكان، مرجع سابق، ص 90.

[4] فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1998، ص 955.

[5] عصام سليمان، مرجع سابق، ص 94.

[6] سعاد الشرقاوي، مرجع سابق، ص 200.

ومن جهة أخرى نجد **أسامة غزالي** يعرف الحزب السياسي على انه: " اتحاد أو تجمع ذي بناء تنظيمي على المستويين القومي والمحلي، يعبر في جوهره عن مصالح قوى اجتماعية محددة، يستهدف الوصول إلى السلطة أو التأثير عليها، بواسطة أنشطة متعددة، خصوصا من خلال تولي ممثليه المناصب العامة"[1].

أما عن **المفهوم الليبيرالي** للحزب السياسي بشكل عام، فانه يعرفه على انه منظمة طويلة الأمد تطول مدة حياتها عن مدة حياة مؤسسيها. وتبسط هذه المنظمة نفوذها على الصعيدين الوطني والمحلي. وهدف أي حزب سياسي هو الوصول الى الحكم وتطبيق برامجه[2].

وإذا انتقلنا الى **المفهوم الماركسي** للحزب السياسي، نجده يرتبط بالإطار الشامل للإيديولوجية الماركسية، فيكيف الحزب باعتباره أحد عناصر "البناء العلوي" السياسي للمجتمع بانه "تعبير عن مصالح طبقة اجتماعية" او هو-وفقا لتعريف **ستالين**- "قطاع من طبقة، قطاعها الطليعي" وبعبارة أخرى يعبر الحزب-وفقا لهذا المفهوم- عن مجموعة من الناس تربطها مصالح اقتصادية في المحل الأول، وتحاول ان تصل الى الحكم عن طريق الإصلاح او الثورة[3]. فمفهوم الحزب عند الفكر الشيوعي والاشتراكي هو حزب طبقي حيث يتم التركيز فيه على التكوين الاجتماعي للحزب، والارتباطات الاقتصادية لأعضائه والمراتب التي يحتلونها في السلم الاجتماعي. فالحزب في الفكر الماركسي هو جزء من طبقة معينة، بل وقسم متقدم أو طليعي في الطبقة.

نلاحظ ان من التعاريف السابقة من ركزت على خاصية التنظيم في الحزب السياسي ومسألة التوزيع والانتشار وعدم التمركز، بينما ركزت الأخرى على الجانب الإيديولوجي وعلى وجوب التفاف أعضاء الحزب الواحد حول مبادئ

---

[1] أسامة الغزالي، مرجع سابق، ص 20.

[2] المختار مطيع، مرجع سابق، ص 68.

[3] أسامة الغزالي، مرجع سابق، ص 18.

سياسية، أفكار، اتجاه سياسي متفق عليه وهو ما يدل على الجانب الإيديولوجي. فكل من الجانب الإيديولوجي والجانب التنظيمي هما عنصران مهمان في بنية أي حزب سياسي لأنهما يكونان بطاقة هوية الحزب السياسي[1].

وهكذا يمكن ان نعطي تعريفا للحزب السياسي بأنه مجموعة من افراد الشعب منظمة تسعى للوصول الى السلطة او المشاركة فيها من خلال كسب الرأي العام والتأييد الشعبي للفوز، وغالبا ما تسعى الى السلطة من خلال صناديق الاقتراع.

المطلب الثاني: وظائف وأصناف الأحزاب السياسية

ان تثبيت الممارسة الديمقراطية، وتدعيم أسس بناء الثقة السياسية بين المواطن ومؤسسات والدولة وباقي الفاعلين السياسيين، يرتكز بالأساس على المؤسسات الحزبية، باعتبارها مؤسسة للتمثيل والتأطير، وهذا ما يدفع الحزب كمؤسسة الى ان تقوم بمجموعة من الادوار والوظائف التي سنحاول معالجتها خلال فقرتين (الفقرة الأولى) نناقش فيها وظائف الأحزاب السياسية وفي (الفقرة الثانية) أصناف وأشكال الأحزاب السياسية.

الفقرة الأولى: وظائف الأحزاب السياسية

بالنظر للمكانة المحورية التي تتمتع بها الأحزاب في النظم السياسية وارتباطها العميق بمفهوم الديمقراطية باعتبارها أداة لها، فإنها تساهم بشكل مباشر في بناء وتعزيز الثقة السياسية من خلال الأدوار والوظائف التي تقوم بها، لكن ما يهمنا هنا هي وظائفها السياسية التي تعكس أسس التمثيل السياسي وبناء أسس الديمقراطية والثقة السياسية، وفي هذا السياق يعتبر فليب برو الأحزاب السياسية ضمن "أجهزة المنظومة السياسية، لأنها تتطلع

---

[1] فضلون امال، مرجع سابق، ص 66.

كلها للمشاركة في السلطة، ولأنها تسعى دائما للرفع إلى أقصى حد من صفتها التمثيلية"[1].

وتساهم عدة عوامل في تنويع الوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية والتي يرجع بعضها للبيئة الاجتماعية والسياسية التي تتواجد فيها هاته الأحزاب، طبيعة النظام السياسي أحادي أو تعددي ، أيضا من حيث التقدم والتطور الاقتصادي. لكن رغم هذه الاختلافات فان كل الوظائف تسعى إلى زيادة الدور التمثيلي، ومضاعفة أدائها خاصة في الديمقراطيات الحديثة، وعلى هذا الأساس سنعالج (أولا) الوظائف الأساسية للأحزاب السياسية ثم (ثانيا) وظائف الأحزاب السياسية في المغرب.

أولا: الوظائف الأساسية للأحزاب السياسية

تؤدي الأحزاب السياسية مجموعة من الوظائف التقليدية في كل الديمقراطيات، والتي تتحدد أساسا في بناء الحياة السياسية، انتقاء واختيار المرشحين، الدمج والتكيف الاجتماعي.

1/ بناء الحياة السياسية وتكوين الرأي العام:

فهي توضح من خلال وجودها الاختيارات الانتخابية، وتسمح من خلال برامجها بنوع من الرقابة الوقائية للحكام، اذ تسمح للناخبين باختيار اتجاهات وليس مجرد اشخاص فقط. فالمواطن لا يختار مجرد رجل او حزب معين انما يختار مشروعا مستقبليا، فالأحزاب "بتقديمها لبرامج واضحة ومفصلة تعامل الناخب كما يقال كشخص بالغ ومسؤول، وليس كقاصر ينبغي مساعدته وتطلب فقط منه ثقة عمياء"[2]. انها تساهم في بناء الميدان السياسي من خلال تحديد موقع الفاعلين، كما انها تغذي المسرح السياسي بكلمات بارزة تقدم معالم للمواطنين وتسهل استبطانها بهوية سياسية[3].

---

[1] فيليب برو، مرجع سابق، ص 375.

[2] جون ماري دانكان، مرجع سابق، ص 266.

[3] فيليب برو، مرجع سابق، ص 385.

كما انها تعمل على تكوين الإرادة العامة، بمعنى انها تؤثر على الرأي العام وتوجهه، وترشده بفضل المجادلات التي تثيرها، ان نقاشها لبرامجها وتبنيها له اثار رمزية هامة، فهو يمثل أولا، فضيلة دلالية، لان وجوده يهدف الى اقناع الرأي العام بالجدية التي ينظر بها الحزب الى مسألة وصوله الى السلطة، ومن شأن الالتزامات الدقيقة اما الشعب والتدابير التي تبثها مناقشات الخبراء، ان ترفع من قدر سلطته لدى الرأي العام[1].

وهكذا فان الأحزاب السياسية تساعد على وجوب تنمية الوعي السياسي لدى المواطنين، وهي عندما تقوم بهذا الدور تفتح امام الموطن فرصة الاختيار بوضوح اثناء عملية الاقتراع. وبغير الأحزاب تبدو الجماهير غير قادرة على التمييز بين اتجاهات المترشحين، ومن ثم تجد نفسها مضطرة الى اختيار الشخصيات البارزة في المجتمع[2].

2/ انتقاء واختيار المرشحين:

من الوظائف الاساسية المعترف بها للأحزاب السياسية، وهي حسب رأي البعض ترسيخ لدور الأحزاب كآلات انتخابية، فالوظيفة الأولى للأحزاب من وجهة النظر هاته، هي انتقاء المرشحين للانتخابات المحلية والوطنية[3]، ذلك انها تشكل المكان الطبيعي الذي سيتعلم فيه الافراد الذين سيصبحون رجال سياسة في المستقبل. وذلك قبل ان يتولوا مسؤوليات جماعية، فقادة الأحزاب يضعونهم على محك التجربة، ويتحققون من قابليتهم ويجعلونهم يجتازون مراتب التسلسل الحزبي، وفي الختام يتم انتقاء من سيعطى منهم نتائج مرضية ليحمل امام الناخبين اعلام الحزب[4].

3/ الدمج والتكيف الاجتماعي:

---

[1] مرجع سابق، ص 384.

[2] سعاد الشرقاوي، مرجع سابق، ص 208.

[3] فيليب برو، مرجع سابق، ص 376.

[4] جون ماري دانكان، مرجع سابق، ص 269.

ان الأحزاب السياسية تقوم بوظيفة الدمج الاجتماعي، على المستوى الفردي فهي توفر لأعضائها، وسيلة للتكيف وفرصة للالتقاء بأشخاص اخرين، والاندماج في مجموعة ما. ومن جهة أخرى فإنها عندما تقبل المنتسبين اليها من مختلف الفئات الاجتماعية، تكون قابلة لان تقودهم لمجابهة مصالحهم بطريقة يعي فيها كل واحد منهم وجهة نظر الاخرين، ويقبل ان يحد من مطالبه الخاصة بغية تجنب حدوث انشقاق في النسيج الاجتماعي[1].

ثانيا: وظائف الأحزاب السياسية في المغرب

أما في المغرب فإن الأحزاب السياسية تقوم بمجموعة من الأدوار المحددة من خلال الدستور، والقانون المتعلق بالأحزاب السياسية، والتي تنسجم مع الوظائف التقليدية المحددة للأحزاب في الديمقراطيات العالمية، ويمكن تناول هذه الأدوار وفق ما جاء به الدكتور كريم لحرش[2]، وما جاء به الفصل السابع من الدستور وما أكد عليه القانون المنظم للأحزاب السياسية كالتالي:

- ✓ **تأطير المواطنات والمواطنين:** فالأحزاب السياسية تساهم في تنظيم المواطنين وتأطيرهم وإشراكهم في تهيئ القرار السياسي للبلاد. وتعمل على تحقيق ذلك من خلال عدة وسائل منها الندوات والتجمعات ووسائل الاعلام وبواسطة البلاغات والحملات الانتخابية...الخ.
- ✓ **التكوين السياسي للمواطنات والمواطنين:** يرتبط دور الأحزاب السياسية في التكوين السياسي للمواطنات والمواطنين بعملية التنشئة السياسية ورفع مستوى الوعي السياسي لدى عموم المواطنين، لان قيام الأحزاب بالتعبئة والتثقيف السياسي

---

[1] جون ماري دانكان، مرجع سابق، ص 272.

[2] كريم لحرش، الدستور الجديد للمملكة المغربية شرح وتحليل، مطبعة النجاح الجديدة-الدار البيضاء، الطبعة الثانية، 2016، ص 59.

لأعضائها تساهم في رفع مستوى الوعي السياسي لدى افراد المجتمع بشكل عام.

- ✓ **تعزز انخراط المواطنات والمواطنين في الحياة السياسية وفي تدبير الشأن العام:** تقوم الأحزاب السياسية بتعزيز انخراط المواطنات والمواطنين في الحياة الوطنية وفي تدبير الشأن العام، عن طريق الحاق الافراد في الأدوار السياسية النشطة، وفي العملية التي تمكنها من اعداد القيادات والمساهمة في تداول السلطة، بالعمل على تخريج السياسيين على المستوى الوطني من بين اطرها من خلال ما به من تدريبهم على العمل السياسي وتزويدهم بالمعرفة والخبرة اللازمة لتولي الوظائف العامة او الدفع بهم الى الانتخابات، وفي سبيل ذلك تقوم الأحزاب بتقوية شخصية أعضائها وتعلمهم كيفية التعامل مع المشاكل العامة والاحتكاك بالآخرين وتدريبهم على الخطابة ومواجهة الجماهير ومعرفة المجتمع بهم.
- ✓ **المساهمة في التعبير عن إرادة الناخبين:** حث الدستور المغربي الجديد (2011) الأحزاب السياسية على المساهمة في التعبير عن إرادة الناخبين، عن طريق تمثيل الآراء المختلفة والتعبير عنها، والقيام من خلالها ببلورة وجهة نظر سياسية واحدة على مستوى الحزب، والتعبير عنها امام الهيئات السياسية، وهوما يتطلب منها القيام بتجميع القضايا والمصالح المشتركة لأعضائها ومؤيديها من اجل صياغتها في برنامجها السياسي ال جانب القضايا العامة التي تهم عامة افراد المجتمع.
- ✓ **المشاركة في ممارسة السلطة:** تقوم الأحزاب السياسية بالمشاركة في ممارسة السلطة على أساس التعددية والتناوب، بالوسائل الديمقراطية، وفي نطاق المؤسسات الدستورية، وهو الامر الذي يمكنها من لعب دور هام في إعطاء الشرعية للنظام

السياسي القائم، عن مشاركتها في العملية السياسية، سواء كانت الأحزاب داخل إطار الحكومة والسلطة التنفيذية او خارجها من جهة، وتقوم بدور المراقبة والمحاسبة للحكومة على اعمالها، وهذا من دون شك يلعب دورا هاما في التأثير على السلطة السياسية من جهة ثانية.

الفقرة الثانية: أصناف الأحزاب السياسية

يختلف تصنيف الأحزاب السياسية بإختلاف معايير التنصيف، إذ يمكن تصنيفها حسب معيار بنية الأعضاء المنتمين للحزب الى أحزاب الأطر وأحزاب الجماهير او حسب المعيار الأيديولوجي الى أحزاب اليمين واحزب اليسار، او بناء على منطق الانتخابات التنافسية الى أحزاب إدارية وأحزاب إحتجاجية.

أولا: أحزاب الأطر وأحزاب الجماهير

أحزاب الأطر او الكوادر او أحزاب القلة المختارة، وهي النماذج الأولى من الأحزاب السياسية، وتتميز بعددها الضئيل من الأعضاء كما انها تهدف الى جمع وضم الشخصيات البارزة والأعضاء من ضمن فئة النخبة وذات النفوذ، فهي تهتم بنوعية الأعضاء ولا تركز على عددهم.

والشخصيات البارزة التي تسعى هذه الأحزاب لضمها الى صفوفها اما ان تكون بارزة بسبب مكانتها الاجتماعية التي تمكنها من ممارسة تأثير معنوي على الافراد، مما يخدم مصالحها، واما ان تكون بارزة بسبب ثرائها وامكانياتها المادية الشيء الذي يسمح لها بالمساعدة في تغطية نفقات الحملات الانتخابية وتمويل الحزب[1].

فهذه الأحزاب لها ثلاث مميزات وهي الجهد الضعيف من أجل ضم وتنسيب الأعضاء، بنى مرنة ثم هيمنة القمة على القاعدة[2]، فقيادة الحزب تشكل هيئة عليا وهي التي تنفرد بتحديد الخيارات السياسية للحزب ووضع

---

[1] سعاد الشرقاوي، مرجع سابق، ص 213.

[2] جون ماري دانكان، مرجع سابق، ص 233.

برامجه، وتسعى الى النجاح في عملها السياسي عبر الاقناع، ولا تتوجه للأفراد والجماهير الا اثناء الحملات الانتخابية.

أما أحزاب الجماهير فإنها على عكس أحزاب الأطر فهي تسعى دائما الى ضم أكبر عدد من الأعضاء والمنخرطين الى صفوفها وأنشطتها، كما يشهد هذا الصنف من الأحزاب حركة عضوية قوية وواسعة النطاق، نتيجة دعمها للانفتاح وعدم التشدد والصرامة في شروط العضوية، ودعمها للأنشطة الثقافية والاجتماعية التي تقرب منها أكثر عدد من المواطنين.

فعدد أعضائها هو أكبر بكثير من عدد أعضاء أحزاب الكوادر، ولكنه يبقى ضئيلا نسبة لمجموع افراد الشعب، ففي عام 1981 مثلا بلغ عدد أعضاء الحزب الشيوعي السوفياتي 14 مليون و500 ألف من أصل 242 مليون مواطن سوفياتي، وبلغ عدد أعضاء الحزب الشيوعي الصيني، عام 1956، 18 مليون، أي ما نسبته 12.5 بالمئة من مجموع سكان الصين[1].

وتحاول هذه الأحزاب استقطاب الأعضاء من كل الفئات الاجتماعية بغض النظر عن مستواهم العلمي او الاجتماعي او الاقتصادي، كما ان طريقة توجهها الى الافراد الرأي العام مباشرة، بواسطة أساليب من شأنها تحريك الجماهير وتعبئتها، كالمهرجانات والاستعراضات والمظاهرات.

ثانيا: أحزاب اليمين وأحزاب اليسار

يتم إطلاق صفة اليسار على الأحزاب التي ترتكز مفاهيمها الاساسية على قضايا التوزيع العادل للثروة والسلطة في المجتمع، وعلى الحرص على تحقيق المساواة والعدالة بين جميع المواطنين[2].

وتطلق صفة اليمين على الأحزاب ذات التوجهات المحافظة التي تميل الى الحفاظ على القيم التقليدية والتطرف في تمييز الطابع الوطني للمجتمع مع وجود نزعة إثنية خاصة بما يشبه الاستعلاء والرغبة في إقصاء جماعات

---

[1] عصام سليمان، مرجع سابق، ص 96.

[2] انتوني غدنز، مرجع سابق، ص 483.

معينة، كما تنتشر في المجتمعات المتقدمة بصفة خاصة أحزاب تمثل اقصى اليمين ولا سيما خلال الازمات الاقتصادية والسياسية وتطالب مثلا بعدم دخول الأجانب والإقامة في هذه البلدان[1].

لكن بالمقابل فان انتشار ظاهرة أحزاب اقصى اليمين، تشهد ظاهرة مزامنة لها تتمثل في ظهور الجمعيات النشيطة في مجال حقوق الانسان المناهضة لجميع اشكال التمييز العرقي والعنصري، والنشيطة كذلك في المجال البيئي والحفاظ على الطبيعة مثل ما يعرف أحزاب "الخضر" وحركة "السلام الأخضر".

ثالثا: أحزاب إدارية وأحزاب إحتجاجية

ميز فيليب برو بين شكلين من الأحزاب، الأحزاب الإدارية والأحزاب الاحتجاجية[2]:

فالأحزاب الإدارية هي أحزاب مقيمة بالقرب من السلطة وهذا يعني انها مهيأة بصفة روتينية الى حد ما ووفقا لتقلبات التناوب الديمقراطي لان تشكل اغلبية او تدخل في تحالف حكومي وتؤثر ممارسة هذه الأحزاب لمسؤوليات الدولة على لغتها واستراتيجياتها بشكل دائم سواء كانت أحزابا محافظة او إصلاحية او كانت متجهة نحو اليمين او اليسار.

أما الأحزاب الاحتجاجية فهي تولد في البداية من الرفض وتسعى الى ان تشق لنفسها طريقا لدى الناخبين من خلال استقطاب الاستياء والكبت الامر الذي يلون على الفور بشكل انفعالي اللغة السياسية التي تتبناها وتجعل بعض هذه الأحزاب من نفسها ناطقة باسم مجموعات اجتماعية تنظر لنفسها بإعتبارها مجموعات مضطهدة او مستبعدة من اللعبة السياسية وقد لعبت الأحزاب الشيوعية الغربية هذا الدور إزاء الطبقة العاملة وبعض فئات المزارعين.

---

[1] مرجع سابق، ص 483.

[2] فيليب برو، مرجع سابق، ص ص 368-371.

المبحث الثاني: الثقة السياسية المفهوم والمناهج

يعتبر مفهوم الثقة السياسية أحد المفاهيم الأساسية في العلوم السياسية في ظل ما تعرفه الدول والنظم السياسية في العالم العربي من تحولات على مختلف الأصعدة في العقود الأخيرة ومن بينها المغرب، سواء على المستوى السياسي او الاجتماعي او حتى على مستوى الاعلام وتطور وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي والانتشار السريع الذي عرفه مجال الاخبار والمعلومات. يستدعي إعطاء الأهمية الكبيرة لها، باعتبارها أحد المحددات والمفاهيم المؤثرة في عملية البناء الديمقراطي واضفاء الشرعية على الحكم والسلطة.

وبالنظر الى هذا المفهوم من زاوية الأحزاب السياسية فان هذه الأخيرة مطالبة بضرورة النظر في برامجها ومواقفها لتتماشى مع رؤية المواطنين وثقافتهم السياسية، بغية بناء الثقة بين الحزب والناخبين، فارتباط هذا المفهوم بمجموعة من المتغيرات يجعل منه مفهوما غامضا، كما ان هذه الثقة تتميز بتنوع اشكالها وتعدد مناهج ومداخل قياسها، ومن هذا المنطلق فإننا سنقسم هذا المبحث الى مطلبين، نناقش في (المطلب الأول) ماهية الثقة السياسية، وفي (المطلب الثاني) أنواع الثقة السياسية ومناهج قياسها.

المطلب الأول: ماهية الثقة السياسة

ان البحث في ماهية الثقة السياسية ومفهومها يستدعي أولا إعطاء مفهوم للثقة بشكل عام (الفقرة الأولى) ثم التطرق لـمفهوم الثقة السياسية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: تحديد مفهوم الثقة

من الناحية اللغوية نجد في "لسان العرب" ان الثقة مصدر، قولك وثق به يثق بالكسر، وثاقة وثقة، أي ائتمنه، وانا واثق به. وهو موثوق به، وهي موثوق بها، وهم موثوقون بهم[1].

والثقة مشتقة من الفعل الثلاثي وثق، وهي كلمة تدل على العقل والاحكام، وتعني الضبط والقوة والتمكن، ووثق الشيء أي احكمه، والموافقة هي المعاهدة، بمعنى ان الثقة هي احكام الامر بالاطمئنان اليه وضبطه بحيث يمكن الانتفاع به والاستفادة منه والاعتماد عليه[2]

وقد اختلف العلماء في تعريفهم وتحديديهم لمفهوم الثقة، فقد عرفها بعضهم بأنها جزء من النسيج الاجتماعي والمعرفي في أي منظمة، وهناك من عرفها بأنها "احدى اهم مكونات الرأسمال الاجتماعي" وتعد الثقة علاقة تفاعلية وبناء تنظيميا معقدا بين طرفين او أكثر، حيت تنشأ من الحاجة الملحة للتفاعل مع افراد المجتمع، وما تتطلبه هذه العلاقة من الاعتماد على الاخر لتحقيق هدف معين، ولكي تنشأ هذه الثقة لا بد ان تكون العلاقة بين الطرفين خالية من القلق، وتعرف أيضا بانها الوثوق والاعتماد على قدرة او مشاركة شخص ما[3].

وتحتل الثقة أهمية خاصة في العلوم الاجتماعية، وقد حضت باهتمام في العديد من الدراسات الجادة، ولا سيما من جانب المهتمين بدراسة رأسمال

---

[1] ابن منظور، مرجع سابق، ص 101.

[2] عفرون مريم، حامق خديجة، الثقة السياسة في الجزائر دراسة علاقة التفاعل بين المواطن والنظام السياسي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسة، جامعة مولود معمري كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016، ص 18-19.

[3] حمدان رمضان محمد الخالدي، سعد طلب عبد الحماد الجنابي، الثقة السياسية بين المواطن والحكومة دراسة ميدانية اجتماعية، مجلة العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا-برلين، العدد 17، مارس 2021، ص ص 90-91.

الاجتماعي كإطار تحليلي...وتؤدي الثقة دورا أساسيا في الوسط الاجتماعي القائم، بوضع مبادئ واليات يقوم عليها المجتمع، وتكشف عن الممارسات التي تبرز رصيد ذلك المجتمع من رأس المال الاجتماعي، فالثقة لها دور في مواجهة بعض القضايا المجتمعية كتحقيق الاستقرار والسلام الاجتماعي، والمشاركة المدنية[1].

وقد تم تعريف الثقة في العلوم الاجتماعية على انها السلوك المعياري والأخلاقي الذي يحدد مضمون التفاعلات بين شخصين او أكثر، أحدهما حامل للثقة والأخر صاحب الثقة، بحيث يستطيع الأول التمتع بقدر أكبر من حرية الحركة ودعم تأييد الطرف الثاني له في تبني اهداف الحركة بين البدائل، وتحديد وسائل للأهداف دون الرجوع الفوري لصاحب الثقة، في التفضيلات تمثل العلاقة التي تغلب فيها المصلحة الجماعية على المصلحة الذاتية الضيقة[2].

وفي هذا السياق نجد ان الثقة في العلوم الاجتماعية تختلف باختلاف مجال دراستها فهناك:

أ) **الثقة الاجتماعية:** ان الثقة الاجتماعية تعني التوجه الإيجابي في علاقة الافراد مع بعضه بعضا كأعضاء في المجتمع الذي يعيشون فيه، او كما أشاراليها **فرانسيس فوكوياما** بأنها "ما يتوقعه الأعضاء من أعضاء اخرين، ضمن جماعة ذات سلوك منتظم ومستقيم وتعاوني يرتكز على اعراف مشتركة. وقد تتمثل هذه الأعراف في مسائل ذات قيم عميقة مثل العدالة والايمان لكنها تشتمل أيضا

---

[1] إيهاب احمد محمد إسماعيل، إشكالية مفهوم الثقة والاسهامات السوسيولوجية في دراستها، حوليات آداب عين شمس، كلية الآداب جامعة عين شمس، المجلد 45، عدد يناير-مارس 2017، ص 83.

[2] وفاء علي علي داود، الثقة السياسية بين المواطن والحكومة وتداعيات قيام الثورات، مكتبة دار الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014، ص 54.

على الأعراف العلمانية، مثل المقاييس والقوانين المهنية للسلوك، أي اننا نثق في الا يتعمد الطبيب ايذائنا، لأننا نتوقع منه الالتزام بشرف المهنة ومعايير مهنة الطب"[1].

فالثقة من المنظور الاجتماعي وسيلة لبناء العلاقات الاجتماعية والحفاظ عليها وهي جوهر رأسمال الاجتماعي الذي يستخدم كمورد لإعادة بناء المجتمعات التي تكافح لتعزيز النمو في المجتمعات المتقدمة، وبالتالي يختار الافراد القيام بفعل او رد فعل ما تجاه الاخرين بناء على مقدار الثقة التي وضعوها في هؤلاء الأشخاص او مستوى الجدارة بالثقة[2].

ب) **الثقة الاقتصادية:** لقد عبرت مختلف الدراسات والأبحاث في علم الاقتصاد عن مصطلح الثقة على انها الية تعاملات السوق، وهذا من خلال مفهوم التبني والاعتماد، وقد تمت الإشارة الى الثقة على انها سلعة رمزية، وأنها تنطوي على درجة من الحسابات وان الأساس في هذا هو العقد الذي يعتبر ركيزة للحياة التجارية[3]. فالثقة في المجال الاقتصادي تعني الاعتماد على شخص واحد او جماعة او شركة للإقرار وحماية حقوق جميع الأطراف الأخرى المشاركة في مساعي مشتركة، وأنها عبارة عن تصورات تراكمية لخدمة ذات جودة، لان المستهلك يشكل ردا على موثوقية الخدمة وإدراك لنوعية هذه الخدمة[4].

---

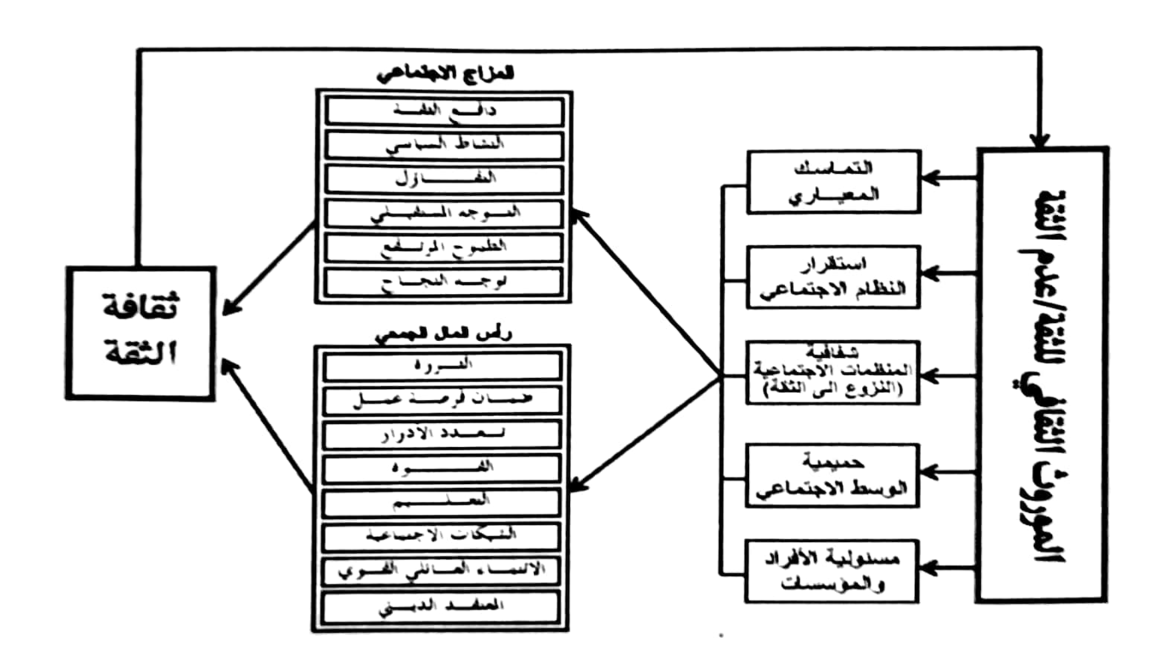
[1] فرانسيس فوكوياما، الثقة الفضائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار، دراسات مترجمة، مركز الامارات للدراسات السياسية والاستراتيجية، 1998، ص 42.

[2] وفاء علي على داود، مرجع سابق، ص 53-54.

[3] عفرون مريم، حامق خديجة، مرجع سابق، ص 22.

[4] وفاء علي علي داود، مرجع سابق، ص ص 46-47.

ت) **الجانب الثقافي للثقة:** من أكثر المهتمين بالجانب الثقافي للثقة **بيوتر سزتومبكا**، حيث ان عملية بناء ثقافة الثقة في رأيه تنشأ في محيط الثقافات والابنية الاجتماعية والنظم المعيارية والمؤسسات والمنضمات وسائر الكيانات المجتمعية، وثقافة الثقة لها عدة شروط مجتمعية تساعد على تشكيل ظهورها، وقد أوضحها سزتومبكا في عدة عناصر أساسية في نموذج تخطيطي أطلق عليه نموذج "التحول الاجتماعي" والذي صاغ من خلال رؤيته عن ثقافة الثقة[1]، بحيث ربطها بمجموعة من المحددات كالتالي:



(الشكل 1)

فالموروث الثقافي للثقة حسب هذا النموذج له خمسة شروط مجتمعية أساسية تشكل المزاج الاجتماعي ورصيد المجتمع من رأسمال الجمعي، اللذان يصنعان بدورهما ثقافة الثقة التي تعود لتشكل الموروث الثقافي للثقة. ويمكن تحديد هذه العناصر الخمس كما يلي:

---

[1] إيهاب احمد محمد إسماعيل، مرجع سابق، ص 94.

1. التماسك المعياري
2. استقرار النظام الاجتماعي
3. الشفافية
4. الحميمية او الالفة
5. المساءلة

وبتحليل هذا النموذج نجد ان سزتومبكا قد نظر الى الثقة باعتبارها عنصرا يسيطر على المشكلات والأزمات، لأنها تدفع نحو مزيد من الإنتاج والاستقرار، وتقود الى التعاون بين الافراد والمؤسسات في وسط اجتماعي يتسم بـ **الحميمية** والثقة لا تنشأ من فراغ بل لها مقومات تدعمها اهما **المحاسبة** وتعني ان الأشخاص الذين يشغلون المناصب العامة لا بد من خضوع أعمالهم للفحص والتقييم من قبل المسؤولين، الى جانب **المساءلة** والتي تعني ضرورة تقديم المسؤولين الذين تم تعيينهم او انتخابهم تقارير دوية حول سي عمل المؤسسات التي يعملون بها، ثم **الشفافية** التي توضح العمل وعلانيته داخل المؤسسة. ووفقا لذلك تنشأ ثقافة الثقة في محيط هذه النظم المعيارية والمؤسسات وتسود الأبنية الاجتماعية حالة من الثقة المتبادلة.

الفقرة الثانية: مفهوم الثقة السياسية وأهميتها

لقد تعددت التعريفات المقدمة للثقة السياسية من باحث لأخر، رغم غياب هذا المفهوم في مجالات البحث سواء في المغرب او العالم العربي ككل، الا ان هنالك بعض الباحثين في السنوات الأخيرة الذين أعطوا اهتماما لهذا المفهوم خاصة في مصر، وما عرفته هذه الأخيرة من تحولات بعد احداث الربيع العربي، لذلك بدأ الدارسون والمختصون يعيدون النظر في هذا المفهوم. لما له من تجليات على مستوى الدولة وضمان الاستقرار وضبط العلاقة بين المواطن والدولة.

. وفي هذا الإطار اشارت **منظمة الأمم المتحدة** في مؤتمرها حول بناء الثقة في الحكومة في فيينا عام 2006م الى ان "الثقة السياسية تشير الى

وجود توافق في الآراء فيما بين افراد المجتمع حول القيم والاولويات والاختلافات المشتركة، وعلى القبول الضمني للمجتمع الذي يعيشون فيه، كما تشير أيضا الى توقعات المواطنين لنمط الحكومة التي ينبغي ان تكون عليه، وكيف ينبغي للحكومة ان تعمل وتتفاعل مع المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، ومع مجموع المواطنين ومع سلوك الموظفين المدنيين".

والثقة السياسية على حد تعبير **ليانجيانج لي** Lianhiang Li "هي اعتقاد المواطنين بأن الحكومة والنظام السياسي سيعمل بأسلوب يتسق مع توقعاتهم، والمواطنون الذين يثقون الحكومة أكثر عرضة للامتثال للقوانين ومتابعة التصريحات الحكومية" وهي تعني كذلك الدرجة التي يتوقع من خلالها المواطنون ان تتفق مخرجات الحكومة من قرارات وسياسات مع رغباتهم[1].

ويؤكد **وارين** Warren ان الثقة السياسية تستند بالدرجة الأولى الى تحقيق الحد الأقصى من المصلحة العامة لأجل تحقيق وتحديد الثقة السياسية[2].

وقد تحمل معنى التحكيم والتقييم الشامل والعام من قبل المواطنين لنمط الحكومة التي ينبغي ان تكون عليه، وكيف ينبغي للحكومة ان تعمل وتتفاعل مع المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية[3].

ويعتبر **هيثر نفتون** Hetherington ان الثقة في الحكومة قد أصبحت مؤشرا هاما لتوقعات المواطنين، ومستقبل لتقديم الدعم لسياسات الحكومة، وهذه الثقة تعتبر أكثر أهمية من العلاقات الحزبية الأيديولوجية، وتكون

---

[1] إيهاب احمد محمد إسماعيل، مرجع سابق، ص 88.

[2] عفرون مريم، حامق خديجة، مرجع سابق، ص 24.

[3] رشا سيروب، الثقة السياسية ابعادها وسبل بنائها هل الثقة في الحكومة ضرورة، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، http://www.dcrs.sy تاريخ الولوج 14 ابريل 2021.

مرتفعة عندما ينظر الى السياسات على انها فعالة، او عندما يكون هناك شعور بالتطابق بين توقعات المواطنين ومخرجات ونواتج النظام السياسي[1].

اذن تتم معرفة مدى الثقة السياسية، عندما يقيم المواطنون الدولة ومؤسساتها وصناع القرار بشكل عام او يقيمون مدى نزاهة وكفاءة وعدالة القادة السياسيين كأفراد وحفظهم لوعودهم وقدرتهم على توفير حياة أفضل للمواطنين بشك خاص، فالثقة السياسية بهذا المعنى هي تحكيم وتقييم من قبل المواطنين، لمدى تجاوب الدولة بمؤسساتها وممثليها من الوزراء وشاغلي المناصب السياسية وما يقومون به بالشكل الصحيح والأمثل[2].

وقد اعتبر **فرانسيس فوكوياما** ان الثقة هي كلمة السر في انتقال المجتمعات من حال الى حال وتطور الدول من وضعية الى وضعية مغايرة، فالثقة لها اثرها الإيجابي في تحقيق النمو والازدهار في المجتمعات، كما وتمثل قوة أساسية للثقافة في إيجاد مجتمع اقتصادي وسياسي متماسك ومتجانس، فقدرة المجتمع على التعاون وتعزيز جوانب الثقة فيما بين افراده من ناحية، والثقة فيما بين الفرد والحكومة من ناحية ثانية تعزز الرخاء والازدهار، فعندما تزدهر القيم يتصرف الافراد انطلاقا من اخلاقيات تعتبر أساسا لبناء الثقة بينهم، وتجعل التضامن هدفا في حد ذاته، بغض النظر عن المصالح الذاتية، ويؤدي غياب الثقة والتضامن الى فقدان فرص الازدهار والتقدم الاقتصادي[3].

إذا فالثقة السياسية تعني التوجه الإيجابي العام للمواطنين اتجاه المؤسسات والفاعلين السياسيين، بما في الحكومة والأحزاب، ويكون هذا التوجه الايجابي مبني على توقعات الشعب من هؤلاء فكلما كانت تحققت هذه التوقعات تكون الثقة السياسية عالية، اما عدم الثقة فتعني التقييم السلبي

---

[1] عفرون مريم، حامق خديجة، مرجع سابق، ص 24.

[2] رشا سيروب، مرجع سابق.

[3] فرانسيس فوكوياما، مرجع سابق، ص 52.

لنشاط الحكومة، أي انه توقع منها أشياء ولكن هذه التوقعات لم تتحقق فكان موقفا سلبيا، أي انعدام الثقة.

وانعدام ثقة المواطن في مؤسسة معينة قد تكون لها تداعياتها السلبية، ليست على المؤسسة فقط بل على النظام السياسي، وفي عدد كثير من الدول النامية كان انعدام الثقة السياسية بين المواطن ومؤسسات الدولة، كان له تداعيات على انهيار النظام السياسي برمته[1].

وقد يكون هنالك انعدام للثقة أحيانا بين الحكومة والمعارضة مما يدفع الى ازمة سياسية قد يصعب الحوار بين الأطراف السياسية، مما يدفع بعضها الى الاستعانة بقوى خارجية لتحقيق مطالبه بسبب عدم ثقته في حكومته، وبالتالي تدفع للتدخل الأجنبي كما حدث في العراق او ليبيا او دول افريقية أخرى[2].

وفي هذا الإطار عرف **جاك ستيري** jack stirin انعدام الثقة بانه حالة من ألعداء تجاه القادة السياسيين والاجتماعيين ومؤسسات الحكم والنظام، التي تعبر عن حالة من سخط الرأي العام تجاه النظام بسبب فشل الحكومة في تلبية احتياجات او توقعات المواطنين الامر الذي يؤدي الى تآكل الشرعية السياسية[3].

فالثقة السياسية هي رابطة بين النظام السياسي وبين المواطنين، وتساهم في عملية الحفاظ على استمرارية هذا النظام واستقراره، كما انها مؤشر للديمقراطية وسيادة والقانون ومن هنا تظهر أهميتها حسب **الدكتور سليم البرصان** على عدة مستويات:

---

[1] أحمد سليم البرصان، علم السياسة، دار زهران للشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص 216.

[2] مرجع سابق ص 216.

[3] Jack Ctirin, "comment: the political relevance of trust in government" the american political science review, vol 68, no 3, 1974, p 979.

- ان الثقة السياسية تعزز وظيفة المؤسسات داخل الدولة وتشجعها.
- تقلل الثقة السياسية من تكاليف التحول السياسي داخل الدولة.
- ان الثقة السياسية توفر شرعية للنظام السياسي للدولة.
- تعزز علاقة المواطن بالمؤسسات السياسية وعلاقاتها من بعضها، فالثقة في الأحزاب السياسية التي تعتبر حلقة وصل بين الشعب والدولة مما يدفع لعرض المطلب وان تكون المخرجات تتوافق مع المطالب.
- تسهل على الدولة اتخاد القرارات وتنفيذها ولا تحتاج لتبرير كل قرار يتخذ وذلك بناء على الثقة السياسية.
- ان الثقة السياسية تجعل المواطن أكثر امتثالا للقوانين ومتابعة للمبادرات الحكومية.

المطلب الثاني: أنواع الثقة السياسية ومناهج قياسها

سنتناول خلال هذا المطلب في (الفقرة الاولى) أنواع الثقة السياسية، ثم نخصص (الفقرة الثانية) لمداخل قياس الثقة السياسية.

الفقرة الأولى: أنواع الثقة السياسية

للثقة السياسية شكلين أساسيين، هما (أولا) الثقة في الافراد، ثم (ثانيا) الثقة في المؤسسات.

أولا: الثقة في الافراد

الثقة في الأشخاص او الثقة الاجتماعية (كما سبق التطرق لها) يمكن ان تتأسس على نحو مباشر وفوري عن طريق خبرة الاخرين، حيث ان الثقة الشخصية تعني انعكاس للظروف والاحداث من خلال الاحتكاك بالمحيط الاجتماعي، كما تكمن في العلاقة التي يملكها الشعب تجاه الاخرين. فهي تتولد من خلال التفاعلات وجها لوجه مع الافراد، ضمن مجموعات غير رسمية

وهذه الثقة على شكل تعاون مع الاخرين في جمعيات مدنية محلية، ومن ثم تصبح أيضا مساهمة في الثقة العامة والمشاركة في المؤسسات التمثيلية[1].

فالفردية او الفردانية كما يقول **فرانسيس فوكوياما** نقلا عن **اليكسيس دوطوكفيل** في كتابه "الديمقراطية في أمريكا" بأنها شر غالبا ما يطال المجتمعات الديمقراطية تحديدا، فهي حسب دوطوكفيل صيغة مخففة من الانانية التي تدفع كل فرد من افراد المجتمع الى عزل نفسه وترك المجتمع وشأنه، الامر الذي يترك غالبية الناس بلا روابط اجتماعية، ولهذا تبدو الفردانية بانها تضعف القيم الإيجابية في الحياة العامة للمجتمع.

وحسب دوطوكفيل فالمؤسسات والجمعيات المدنية تلعب دورا مهما في مكافحة الفردانية والحد من آثارها المدمرة، فالتعاون في الحياة المدنية هو مدرسة لتنمية الروح الجماعية التي تخرج الناس من قوقعتهم وانشغالهم بمصالحهم الشخصية، فقد رأى ان الولايات المتحدة تبدو مختلفة عن فرنسا حيث قامت الحكومات الاستبدادية بتدمير المؤسسات والجمعيات المدنية التي كانت توحد بين افراد المجتمع، مما جعلهم معزولين عن بعضهم البعض[2]، وهذه العزلة والفردانية من شأنها ان تجعل من الثقة امرا غائبا بين افراد المجتمع، ما يؤثر بدوره على تماسك المجتمع واستقراره سياسيا.

الثقة الاجتماعية اذن تكون بين الافراد مباشرة ومن خلال تعاملهم مع بعضهم البعض خلال الحياة اليومية، وهي تولد التعاون والتماسك في المجتمع، والثقة بين الافراد كأعضاء في مجتمع واحد يعني تماسك المجتمع له تأثير على الثقة السياسية، فالمجتمع الذي يعرف تفككا عرقيا وطائفيا بين افراده مثلا، لا يمكن ان تتوفر فيه الثقة الاجتماعية وبالتالي لا تتوفر الثقة السياسة بين الافراد والمؤسسات السياسية في الدولة، لأنه ينظر الى لها على

---

[1] عفرون مريم، حامق خديجة، مرجع سابق، ص 25.

[2] فرانسيس فوكوياما، مرجع سابق، ص ص 465-466.

انها تحابي طرفا ضد اخر، فالدولة التي يكون فيها صراعا اجتماعيا بين الافراد لا تتوفر فيها ثقة سياسية، وبالتالي لا يتوفر الاستقرار السياسي في الدولة[1].

الثقة بين الافراد إذا هي رابطة اجتماعية بين افراد الدولة او المجتمع، تساهم في تماسكه واستمراره واستقراره وتعزز من روابط العلاقات الاجتماعية، والانفتاح على المشاركة الإيجابية عبر الجمعيات والتنظيمات الاجتماعية المختلفة، ما يساهم في تقوية أواصر التماسك الاجتماعي وبالتالي المساهمة في استقرار النظام السياسي والانفتاح على المشاركة السياسية.

ثانيا: الثقة في المؤسسات

يمكن للثقة السياسية ان تكون موجهة نحو النظام السياسي ومنظماته، فتشير الى الثقة على المستوى الكلي، فالمواطنون يضعون ثقتهم في الحكومة ومؤسساتها في حالة ما إذا كانوا راضين عن بدائل السياسات العامة، فهي بذلك تشير الى تقييم المواطنين لأداء النظام، وهذه الثقة تتجه نحو مؤسسة معينة[2] من مؤسسات الدولة.

1/ الثقة في المؤسسة التنفيذية والتشريعية: ان الدول الديمقراطية التي يحدث فيها عادة تعاقب على تداول السلطة يتم من خلال الانتخابات البرلمانية، ويكون الحزب او الأحزاب الفائزة هي التي تشكل الحكومة، ونفس الامر ينطبق على المغرب حيث يعين الملك رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب، وعلى أساس نتائجها[3]، والثقة امر ضروري في هذه الحالة لأنها هي من تدفع المواطن الى التوجه الى صناديق الاقتراع عندما يشعر ان هنالك انتخابات حرة ونزيهة، كما ان ثقة المواطنين في السلطة التنفيذية يدفع باستقرار الحكومة وعدم سحب الثقة منها.

---

[1] أحمد سليم البرصان، مرجع سابق، ص 219.

[2] عفرون مريم، حامق خديجة، مرجع سابق، ص 25.

[3] الفصل 47 من دستور 2011.

وقد أكد صمويل هنتنجتون ان الاستقرار السياسي والثقة السياسية مرتبط بقدرة النظام السياسي على تعبئة قوى اجتماعية جديدة واستيعابها في النظام السياسي وضم جماعات سياسية للعملية السياسية، أي اشراكهم في العمل السياسي مما يحقق الاستقرار السياسي ولا يتحقق الاستقرار السياسي إلا بالثقة السياسية التي تؤدي للشرعية السياسية للنظام، فالنظام السياسي الذي يفقد ثقة المواطن معرض بالتالي بقوة لفقدان شرعيته السياسية[1]. او كما يقول "فقدان الثقة المتبادل، والولاء المقتضب، يشيران الى ضآلة حجم التنظيم، في نطاق السلوك الذي يخضع للملاحظة، يكمن الفارق الحاسم بين مجتمع متطور سياسيا ومجتمع متخلف، في عدد وحجم وفعالية تنظيماته"[2]. ففعالية النظام السياسي ومدى انتشار الثقة بين المواطن والمؤسسات السياسة هو الذي يحدد قوته واستمراريته.

2/ الثقة في المؤسسات القضائية والأمنية: ان ثقة المواطن في المؤسسات الأمنية تعتبر من أخطر القضايا التي تعكس العلاقة بين المواطنين والدولة، ذلك ان مسألة ضعف البرلمان او الجهاز التنفيذي يمكن للمواطن تجاوزها، لكن الخطورة عندما يشعر انه غير امن او ان حقوقه مهددة او لا يستطيع الحصول عليها من خلال القضاء. لذلك نجد في اغلب الدول الديمقراطية مؤسسة الامن والقضاء تكون غير مسيسة ونجد مثلا في المغرب ان الدستور ينص على ان "السلطة القضائية مستقلة عن السلطة التشريعية وعن السلطة التنفيذية"[3]، على اعتبار ان استقلال القضاء يشكل حجر الزاوية والدعامة والركيزة الأساس بناء جهاز قضائي منيع وقوي، كفيل باستعادة ثقة المواطن[4].

---

[1] احمد سليم البرصان، مرجع سابق، ص 221.

[2] صمويل هنتنجتون، مرجع سابق، ص 42.

[3] الفصل 107 من دستور 2011.

[4] كريم لحرش، مرجع سابق، ص 223.

اما الأجهزة الأمنية فهي في الأصل محدثة لحماية امن المواطن والدولة، وبالتالي لا يجب ان تكون في خدمة طرف من المواطنين ضد طرف اخر، وتكون قد فقدت ثقة المواطن، وهذا ينعكس سلبا على امن الدولة والتعاون بين الشعب والأجهزة الأمنية. ولعل أخطر ما يواجه النظام السياسي فساد الجهاز الأمني من امثلة الرشوة والمحسوبية[1]، والاستعمال الغير قانوني للعنف ضد المواطنين، وهو ما يجعل الامن بدل ان يكون في خدمة المواطن يصبح ضد المواطن، الامر الذي يجعله يفقد ثقته في هذه الأجهزة.

3/ الثقة في الأحزاب السياسية: يظهر من الدراسات الحديثة ان الدول الديمقراطية العريقة وحتى الناشئة تواجه ازمة ثقة في الأحزاب السياسية[2]، فالأحزاب هي احدى الطرق التي تعبر بها الامة عن حقها في المشاركة في الحكم فهي أداة للحكم او المعارضة حسبما تملكه من اقلية او أكثرية، وهي تساهم بذلك في صنع إرادة الامة كما انها ركيزة أساسية تقوم عليها الأنظمة الديمقراطية. لان الافراد وحدهم لا يمكنهم تحقيق اهداف سياسية او اقتصادية او اجتماعية الا بتنسيق الجهود والوحدة والتضامن فيما بينهم، ولا يمكن لهذا التضامن ان يصبح فعالا الا إذا نظم وتوحدت الجهود في إطار الأحزاب السياسية[3].

ولا يمكن للأحزاب ان تحتل هذه المكانة في غياب ثقة المواطنين بها، فلكي تصل الى السلطة فإنها تحتاج الى الفوز في الانتخابات، ولا يمكن لهذا الفوز ان يتحقق في غياب مواطنين يثقون فيها ويمنحوها أصواتهم. فالثقة في الأحزاب تشكل محور العملية الديمقراطية والتداول الديمقراطي للسلطة.

إذا فالثقة في المؤسسات السياسية هي الدرجة التي يرى بها المواطنون ان الحكومة والمؤسسات السياسية الأخرى بمختلف فاعليها السياسيين، تعطي

---

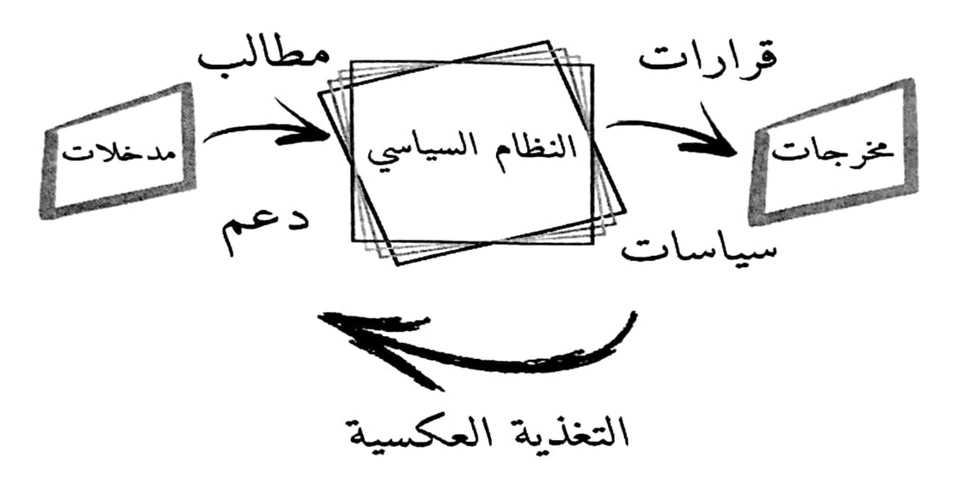
[1] احمد سليم البرصان، مرجع سابق، ص 222.

[2] مرجع سابق، ص 223.

[3] كريم لحرش، مرجع سابق، ص 57.

نتائج تتوافق مع توقعاتهم وهي جزء من الصلة بين المواطنين والمؤسسات السياسية، وبالتالي فان كفاءة وقدرة صانعي القرار او الفاعلين السياسيين بما فيهم الأحزاب تحدد جزئيا ثقة المواطنين بهم.

ولعل هذه العلاقة بين ثقة المواطنين ودرجة رضاهم عن مخرجات الحكومة وأداء المؤسسات السياسية نجد تفسيرا لها عند **دافيد إيستون** في



منهجه النسقي الذي نشر له ضمن مقال تحت عنوان "مقاربة في تحليل النسق السياسي"[1]، حيث ميز فيه بين الدعم والتأييد المحدد للسلطات العامة أي درجة موافقة المواطنين على مخرجات الحكومة وأداء السلطات السياسية، وبين توزيع الدعم أي درجة الرضى عن الهيكل المؤسسي للنظام السياسي.

(الشكل 2)

إن **المدخلات** عبارة عن **مطالب** للمواطنين او فئات اجتماعية محددة، او مطالب منظمات المجتمع المدني تجاه بعض القضايا الاجتماعية الحقوقية او السياسية، فهي عبارة عن **توقعات** المواطنين التي تتجه نحو النسق او النظام السياسي، وتعبر عن الاختلافات الموجودة داخل النظام السياسي، كما تعكس

[1] Easton David, An approach to the analysis of poltical systems, world plitics, vol 9, no 3, 1957, P 384.

مدى الشعبية التي تحظى بها الحكومة[1]. أما **المخرجات** فتتكون من القرارات السياسية والتصرفات التي تعتبر بمثابة استجابة للمدخلات، وتحدد العلاقة بين المدخلات والمخرجات درجة استقرار النظام، فكلما كانت المخرجات متناسبة مع المدخلات كان تفاعل المواطن إيجابيا مع النظام بمختلف فاعليه، وهذا التفاعل الذي يجري داخل النسق يحدد مدى ثقة المواطن في المؤسسات السياسية والنظام السياسي ككل.

فكلما كانت المخرجات متناسبة مع المطالب ومع توقعات المواطنين كانت ثقتهم في النظام السياسي أكبر، ورغم ان النسق السياسي يعتمد **الدعم** والتأييد للتخفيف من حدة وضغط المطالب، لأنه في حالات كثيرة لا يمكنه الاستجابة لها جميعا، فإذا لم تنسجم هذه المخرجات مع المطالب تسبب حالة من عدم الرضى والسخط وعدم الثقة، لذلك يتم إعادة هذه المخرجات الى البيئة من جديد حسب "إيستون" عبر **"التغذية العكسية"** والتي تعيد التفاعل معها فتعبر عن درجة رضاها، وفي حالة الرفض تتم إعادة صياغة تلك المخرجات في شكل مدخلات من جديد، أي انها تقوم بتوضيح مدى نجاح او فشل المخرجات، في عملية تفاعلية ثلاثية threefold interactional process وهذا من شأنه الحفاظ على استقرار النظام ويضع حدا أدنى لاحتمالات العداء أو السخط، اما في حالة الفشل فإنه يحدث العكس، أي انهيار النظام[2].

وهكذا فإن دعم الفرد للنظام وقبوله وتأييده لمبادئ هذا النظام، وكذا لمؤسساته وفعالياته الوظيفية يشير الى علاقة التفاعل الإيجابي بين أداء

---

[1] مي مجيب، إعادة قراءة "إيستون" قدرة نظرية تحليل النظم على التجدد، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد الثاني والعشرون، العدد الأول، يناير 2021، ص 135.

[2] مي مجيب، مرجع سابق، ص 157.

النظام واحتياجات وتوقعات المواطنين، وهو ما يؤدي الى رفع مستوى الثقة وبالتالي المحافظة على بقاء واستقرار النظام.

الفقرة الثانية: مداخل ومناهج قياس الثقة السياسية

لقد تعددت واختلفت مداخل قياس الثقة السياسية، فلا يمكننا الجزم بأن هناك مقياسا رئيسيا للثقة السياسية[1].فهناك مداخل ركزت على قياس الثقة السياسية من خلال دراسة الأداء السياسي والاقتصادي للحكومة، ومدى إلتزام هذه الاخيرة بما بوعودها، في حين تناولت مداخل أخرى الثقة السياسية من خلال رصد درجة الاستقرار السياسي، إضافة الى هذا فان بعض المداخل تعتبر المشاركة السياسية ومدى إقبال الناخبين مؤشرا هاما للثقة السياسية ومن ثم الشرعية المصورة للساسة المنتخبين، بينما ركزت أخرى على الثقافة السياسية ودورها في التنشئة السياسة[2].

أولا: مدخل قياس الثقة من خلال تقييم الأداء الاقتصادي والسياسي للحكومة

ويمكن القول انه المنهج الاقتصادي لقياس الثقة السياسية، إذ ركز هذا المدخل على رصد وقياس درجة الثقة السياسية من خلال تقييم الأداء الاقتصادي للحكومة والظروف الاقتصادية المحيطة، ومن اشهر مفكري هذا المدخل **ويليام ميشيل** William Mishler **وريتشارد روز** Richard Rose، ونجد من بين رواد هذا المنهج **ماري آن** Mary Ann والتي اتفقت مع مفكري هذا المدخل، والتي اقترحت بدورها عدة مناهج لقياس الثقة السياسية وأهمها المنهج الاقتصادي الذي يقيس درجة الثقة من خلال تقييم الأداء الاقتصادي

---

[1] احمد سليم البرصان، مرجع سابق، ص 231.

[2] وفاء علي علي داود، مرجع سابق، ص 90.

للحكومة[1]، والمنهج الأخلاقي او المعياري الذي يقوم برصد وقياس الاخلاقيات والمبادئ التي تلتزم بها في أداء وظائفها وواجباتها تجاه المواطنين[2].

فهذا المنهج يركز على النمو الاقتصادي، زيادة الدخل القومي، توفر فرص العمل، ومستوى التعليم والتضخم، والمثال الاوضح على ذلك ما يهم الأحزاب السياسية خاصة، هو الشعبية والثقة التي يتمتع حزب العدالة والتنمية في تركيا اقترنت مع النمو الاقتصادي، ففي عهد الحزب أصبحت تركيا سابع دول العالم على مستوى القوة الاقتصادية، وحصلت على المرتبة 17 في اقتصادها في العالم، وارتفع دخل المواطن التركي اضعافا وبالتالي شهدت تركيا استقرارا سياسيا لم تشهده من قبل، وذلك لتوفر الثقة السياسية التي منحها الشعب للحكومة بسبب إنجازاتها[3].

ثانيا: مدخل قياس الثقة السياسية من خلال رصد درجة الاستقرار السياسي

إن الاستقرار السياسي علامة الرضى، فانتقال السلطة السلس والقائم على المؤسسية وغياب العنف والصراع السياسي على السلطة مؤشرات على الثقة السياسية في النظام ومدى توفر الديمقراطية[4]، فالاستقرار ينتشر كلما زاد رضى المواطن عن النظام السياسي في الدولة، وبدون استقرار يكون هنالك تهديد لمستقبل المجتمع.

وتعد الثقة السياسية البعد الأساسي لانتشار الدعم السياسي، وتتمثل مؤشرات الاستقرار السياسي في: نمط تداول السلطة في الدولة، وشرعية النظام السياسي، وقوة النظام وقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة، ومحدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية، والاستقرار البرلماني

---

[1] مرجع سابق، ص ص 90-91.

[2] حمدان رمضان محمد الخالدي، مرجع سابق، ص 96.

[3] أحمد سليم البرصان، مرجع سابق، ص 233.

[4] مرجع سابق، ص 233.

والديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية، وغياب العنف واختفاء الحروب الاهلية والحركات الانفصالية والتمردات، والوحدة الوطنية واختفاء الولاءات التحتية، ونجاح السياسات الاقتصادية للنظام[1].

والاستقرار السياسي مبني على علاقة تفاعلية بين عنصرين يشكلان أساسا مهما لقياس الثقة السياسية، هما المشاركة السياسية ومستوى المؤسساتية أي وجود مؤسسات سياسة فاعلة وهو الامر الذي ينسجم مع الأداء الإيجابي للحكومة في القطاعين السياسي والاقتصادي، وفي هذا السياق يقول **صمويل هنتنجتون** "إن استقرار أي نظام سياسي يستند الى العلاقة بين مستوى المشاركة السياسية ومستوى المؤسساتية السياسية...يعتمد على النسبة ما بين المؤسساتية والمشاركة، مع تزايد المشاركة السياسية يجب ان يتزايد أيضا مقدار تعقيد واستقلالية وتكيف وتماسك المؤسسات السياسية في المجتمع للمحافظة على الاستقرار"[2].

ثالثا: مدخل قياس الثقة من خلال رصد درجة المشاركة السياسية والسلوك الانتخابي

يعتبر رصد ومستوى منظومة التفاعلات بين المواطن والنظام السياسي مؤشرا لتحديد درجة الثقة السياسية المتبادلة بين الطرفين، فتعد المشاركة السياسية معيارا لنمو النظام السياسي، وهي مؤشر على ديمقراطيته، وتشجيعها على تعزيز دور المواطنين في إطار النظام السياسي بضمان مساهمتهم في العملية السياسية من صنع السياسات العامة واتخاد القرارات او التأثير فيها او اختيار القادة السياسيين[3].

تمثل المشاركة السياسية بإعتبارها التفاعلات بين المواطن والنظام السياسي مؤشرا لتحديد درجة الثقة المتبادلة بين المواطن والحكومة، حيث

---

[1] حمدان رمضان محمد الخالدي، ص 97.

[2] صمويل هنتنجتون، مرجع سابق، ص 102.

[3] عفرون مريم، حامق خديجة، مرجع سابق، ص ص 45-46.

يعتبر ارتفاع نسبة المشاركة السياسية للمواطن وانخراطه في العملية السياسية وصنع السياسات العامة مؤشرا على ارتفاع مستويات الثقة السياسية.

فعندما يشعر المواطن ان مشاركته تعطي ثمارها تصبح مشاركته في الحياة السياسة إيجابية واما قلتها فتعني موقفا سلبيا تجاه النظام السياسي، فلا يمكن تصور مشاركة إيجابية بدون ثقة سياسية، ذلك ان نسبة مشاركة المواطنين في الانتخابات تعتبر علاقة إيجابية على ثقته، وعندما يتراجع التصويت يعني عدم ثقة المواطن السياسية.

ونجد نوعين من المشاركة السياسية، الأول هو المشاركة الشعبية او العامة والتي تكمن في مشاركة الجمهور في القضايا السياسية[1]، والنوع الثاني هو المشاركة السياسية التي تظهر في تحديد درجة مشاركة المواطن في تشكيل المؤسسة التشريعية او التنفيذية، فالمشاركة من المحددات الأساسية في قياس درجة الثقة السياسية في أي نظام سياسي[2].

إلى جانب دراسة السلوك الانتخابي الذي يعتمد على مقارنة السلوك الانتخابي في الفترة الماضية والحالية والمستقبلية فهنالك علاقة إيجابية بين الثقة السياسية ومستقبل السلوك الانتخابي، فهي علاقة تبادلية تعكس درجة التجاوب والسيطرة بين الحكومة والمواطنين وتأثير الثقة على التصويت في الماضي، فنية التصويت تؤثر على الثقة السياسية، وتعكس هذه العملية تقييم المواطنين لدرجة رضاهم عن الحكومة السابقة بأثر رجعي، إذ يعبر الفعل الانتخابي على درجة كبيرة من الالتزام السياسي الشيء الذي يؤدي الى إرساء قواعد متينة للثقة بين المواطن والأحزاب[3].

---

[1] مرجع سابق، ص 46.

[2] وفاء علي علي داود، مرجع سابق، ص ص 95-98.

[3] عفرون مريم، حامق خديجة، مرجع سابق، ص 45.

الفصل الثاني
بين أزمة الثقة السياسية وأزمة كورونا

حينما نتحدث عن الأزمة فإننا نكون أمام تحول جذري ومشكل يصعب التعامل معه ويستدعي تدخلا ورد فعل مباشر للحد من تداعياته، إنها نمط من المواقف والمشكلات التي تمس النظام القائم والتي تتسبب في اختلال توازنه، لذلك فإن أغلب الازمات التي لا يتم التعامل معها بالكيفية والسرعة المطلوبة غالبا ما تخلف مشكلات وتداعيات على المدى الدائم. وعندما يتعلق الامر بما هو سياسي فأن ذلك يشكل تهديدا للنظام والنسق السياسي والقوى الفاعلة فيه، فكلما كانت الازمة كبيرة ولم يتم حلها، كلما ساهم ذلك في اختلال وتبات النظام وتوازنه.

وخلال هذا الفصل سنحاول دراسة التحولات التي عرفتها العلاقة بين الأحزاب السياسية وبين المواطنين وارتباط ذلك بتدني مستويات الثقة السياسية حتى باتت توصف هذه العلاقة بأزمة الثقة، كما نحاول معالجة ذلك في ظل أزمة كورونا وتداعياتها على الوضع العام بالمغرب، ولما لذلك من تأثير على وضعية الثقة السياسية والعلاقة بين المواطنين والفاعلين السياسيين.

وفي هذا السياق فإننا سنقسم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: الأحزاب ووضعية الثقة السياسية في المغرب

لتحليل وضعية الثقة في الأحزاب السياسية في المغرب، ينبغي أولا إلقاء الضوء على المشهد الحزبي، عبر رصد تطور المكانة الدستورية والقانونية للأحزاب السياسية في المغرب، بما يحمله ذلك من نتائج على مستوى فعاليتها الديمقراطية وتدعيم أسس الثقة السياسية، الى جانب تسليط الضوء على واقع الأحزاب السياسية لما له من تأثير مباشر او غير مباشر في ارتفاع او تدني مستويات الثقة في الأحزاب السياسية، وعلى هذا الأساس سنقسم هذا المبحث الى مطلبين، نعالج في (المطلب الأول) الأحزاب السياسية بين القانون والواقع، ثم نتناول في (المطلب الثاني) وضعية الثقة في الأحزاب السياسية بالمغرب.

المطلب الأول: الأحزاب السياسية بين القانون والواقع

سوف نقسم هذا المطلب الى فقرتين، نعالج في (الفقرة الأولى) تطور المكانة القانونية للأحزاب السياسية ثم نتناول في (الفقرة الثانية) واقع المشهد الحزبي بالمغرب.

الفقرة الأولى: تطور المكانة القانونية للأحزاب السياسية

لقد بدأت مراحل التطوير والتوسيع من مكانة الأحزاب السياسية في المغرب مع إصدار اول قانون للأحزاب السياسية سنة 2006[1]، اما قبل ذلك فقد اطر الحرية الحزبية ظهير 15 نونبر لسنة 1958 المؤطر للحريات العامة والذي كان يعتبر أول إطار قانوني يحدد وظيفة الحزب السياسي في المغرب، من خلال التعريف الذي كان يعطيه للنشاط السياسي، باعتباره "كل نشاط من شأنه أن يرجح مباشرة أو غير مباشرة مبادئ الجمعية في تسيير وتدبير الشؤون العمومية وأن يسعى ممثلوها في تطبيقها"[2].

فهذا الظهير كان يجعل من الأحزاب السياسية مجرد "جمعيات" لا تبحث على تطبيق برنامجها السياسي أو تحويل المجتمع، حسب مشاريعها السياسية، كما ان المغرب الذي تميز بإقرار تعددية حزبية منذ حصوله على الاستقلال في اول دستور للمملكة 1962[3]. قد ضل متأخرا من حيث وضع قانون للأحزاب السياسية، رغم ان الدساتير المغربية المتعاقبة حافظت على

---

[1] يتعلق الامر بالقانون التنظيمي رقم 04-36 المتعلق بالأحزاب السياسية، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.06.18 الصادر في 15 من محرم 1427 (14 فبراير 2006) الجريدة الرسمية رقم 5797 الصادرة يوم 20 فبراير 2006.

[2] الفصل 15 من الظهير الشريف رقم 1.58.376 الصادر في 3 جمادي الأولى 1378، 15 نونبر 1958.

[3] الفصل 3 من دستور 1962 "الأحزاب السياسية تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم، ونظام الحزب الواحد ممنوع في المغرب".

دور الأحزاب السياسية في تأطير المواطنين مثلما حافظت على اعتبار الحزب الوحيد ممنوع في المغرب.

لكن مع إصدار القانون رقم 04-36 المتعلق بالأحزاب السياسية، والذي سيشكل مرحلة انتقالية في تاريخ تفعيل الديمقراطية ومدخلا يؤسس لمرحلة سياسية جديدة في تاريخ المغرب السياسي، تماشيا مع الإصلاحات التي عرفها عهد الملك محمد السادس، حيث سيكون إطارا قانونيا يوفر بيئة جديدة يصبح في الحزب السياسي بالمغرب فاعلا أساسيا كما يلزم الأحزاب بالقيام بمهامها الدستورية والقانونية داخل المنظومة السياسية، وقد عرف هذا القانون الحزب السياسي بأنه "تنظيم دائم يتمتع بالشخصية المعنوية ويؤسس بمقتضى اتفاق بين اشخاص طبيعيين، يتمتعون بحقوقهم المدنية والسياسية ويتقاسمون نفس المبادئ، قصد المشاركة في تدبير الشؤون العمومية بطرق ديمقراطية ولغاية غير توزيع الأرباح"[1].

كما جعل من الأحزاب السياسية "تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم، ونشر التربية السياسية ومشاركة المواطنين في الحياة العامة وتأهيل نخب قادرة على تحمل المسؤوليات العمومية وتنشيط الحقل السياسي"[2]، فقط تطورت مكانة الأحزاب السياسية مع اصدار هذا القانون واتسعت وظائفها لتتماشى مع مسالة الديمقراطية واهمية الأحزاب كأدوات للديمقراطية وفاعلين أساسيين في الدولة والمجتمع.

---

[1] المادة 1 من القانون التنظيمي رقم 04-36 المتعلق بالاحزاب السياسية، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.06.18 الصادر في 15 من محرم 1427 (14 فبراير 2006) الجريدة الرسمية رقم 5797 الصادرة يوم 20 فبراير 2006.

[2] المادة 2 من نفس القانون السابق.

وبعد التعديل الدستوري 2011 الذي كان استجابة لحركة 20 فبراير[1]، وبخلاف الفصل الثالث من دستور 1996 الذي تحدث باقتضاب عن الأحزاب السياسية ودورها في المساهمة الى جانب المنظمات النقابية والجماعات المحلية والغرف المهنية في تنظيم المواطنين وتمثيلهم[2]. فقد خصص دستور 2011 الفصل السابع كاملا للحزب السياسي، بحيث تم التعزيز من مهامه لتشمل:

- العمل على تأطير المواطنات والمواطنين وتكوينهم السياسي.
- تعزيز انخراطهم في الحياة الوطنية وفي تدبير الشأن العام.
- المساهمة في التعبير عن إرادة الناخبين.
- المشاركة في ممارسة السلطة في نطاق احترام الدستور والقانون.

كما خص هذا الدستور أحزاب المعارضة بمكانة متميزة في فصله العاشر، تضمن له عدة حقوق حتى تتمكن من القيام بمهامها في العمل البرلماني وفي الحياة السياسية بشكل عام ومن ذلك[3]:

- حرية الرأي والتعبير والاجتماع.
- حيز زمني في وسائل الاعلام الرسمية يتناسب مع تمثيليتها.
- الاستفادة من التمويل العمومي.
- المشاركة الفعلية في مسطرة التشريع.
- المشاركة الفعلية في مراقبة العمل الحكومي.

---

[1] مجموعة من الاحتجاجات والمظاهرات تضم نشطاء يطالبون بإصلاحات في المغرب، وقد انضمت لها قوى سياسية وحقوقية. وتقول الحركة ان أعضاءها هم من المغاربة يؤمنون بالتغيير، وهدفهم العيش بكرامة في مغرب حر وديمقراطي، وتؤكد استقلاليتها عن كل التنظيمات والأحزاب السياسية وقد انتهت بإصدار دستور 2011 (حركة 20 فبراير) موقع الجزيرة الاخباري 2011/03/12 www.aljazeera.net تاريخ الولوج 4 ابريل 2021.

[2] الفصل الثالث من دستور 1996.

[3] راجع في ذلك الفصل 10 من دستور 2011.

- المساهمة في اقتراح المترشحين وفي انتخاب أعضاء المحكمة الدستورية.
- رئاسة اللجنة المكلفة بالتشريع في مجلس النواب.

وانطلاقا من العناصر التي حددها الدستور، تم الأخذ بعين الاعتبار في القانون التنظيمي رقم 11-29 المتعلق بالأحزاب السياسية، تحيين وتحديث المقتضيات المرتبطة بتعريف الحزب، فهذا القانون يعرف الحزب السياسي على انه "تنظيم سياسي دائم، يتمتع بالشخصية الاعتبارية، يؤسس، طبقا للقانون، بمقتضى اتفاق بين أشخاص ذاتيين، يتمتعون بحقوقهم المدنية والسياسية، يتقاسمون نفس المبادئ، ويسعون إلى تحقيق نفس الأهداف"[1].

كما تم التوسيع من وأدواره ليشمل "تأطير المواطنات والمواطنين وتكوينهم السياسي وتعزيز انخراطهم في الحياة الوطنية وفي تدبير الشأن العام...الى جانب المساهمة في التعبير عن إرادة الناخبين والمشاركة في ممارسة السلطة، على أساس التعددية والتناوب، بالوسائل الديمقراطية، وفي نطاق المؤسسات الدستورية"[2].

نلاحظ انه على مر السنوات الماضية عرفت المنظومة القانونية للأحزاب السياسية مراحل تطور وتحديث مهمة أدت تدريجيا الى تقوية مكانتها والتوسيع من وظائفها الى جانب تمكينها من الوسائل القانونية للمساهمة الفعالة في الحياة السياسية، فهل سينعكس ذلك على واقع المشهد الحزبي بالمغرب؟

الفقرة الثانية: واقع المشهد الحزبي بالمغرب

في سياق نقاشنا لموضوع الاحزاب والثقة السياسة وعلاقة ذلك بتوطيد أسس الديمقراطية والتمثيلية السياسية، وفي ظل تناول واقع المشهد الحزبي بالمغرب، لا بد من الإشارة اولا الى مسألة مهمة مرتبطة بإشكالية

---

[1] الفقرة 1 من المادة 2 من القانون رقم 11-29 المتعلق بالأحزاب السياسية.

[2] الفقرة 2و3 من المادة 2 من نفس القانون السابق.

الديمقراطية الداخلية التي تعرفها الأحزاب السياسية في المغرب، والتي طالما اعتبرت البعد الغائب في الممارسة الحزبية، رغم ان جميع الأحزاب تعطي الانطباع وبنسب متفاوتة على حرصها على تفعيل قوانينها الداخلية وممارسة نشاطها السياسي وفق الضوابط التنظيمية وترتيبا على هاجس سلوك سياسي يوصف بالديمقراطية الداخلية[1].

فهناك علاقة وطيدة بين بين دمقرطة الدولة والمجتمع ووجود وسطاء ديمقراطيين قادرين على المساهمة الفعالة في تأصيل مفهوم الديمقراطية كما هو متعارف غليه في الدول الديمقراطية، فلا يمكن للأحزاب السياسية ان تطمح الى تطوير وتغيير المجتمع وإصلاح الدولة وهي ذاتها في حاجة الى اصلاح وتقويم هيكلي[2].

ففكرة الديمقراطية ما زالت تعتريها عدة اعطاب هيكلية ووظيفية، في ظل وجود ممارسات تحاول تقويضها وتحول دون تطورها الطبيعي، أضف الى ذلك، ضعف تملك الثقافة الديمقراطية وعدم ترجمتها في الفعل والسلوك السياسي وتراجع دور المؤسسات المنتخبة وعدم قدرتها على التجاوب مع انتظارات المواطنين، واستمرار تغليب منطق التحالفات الهجينة على حساب مخرجات العملية الانتخابية[3].

---

[1] يونس برادة، الفعل الحزبي وسؤال الديمقراطية في المغرب، قراءة في طبيعة النظام السياسي وجوهر الممارسة الحزبية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2004، ص ص 183-184.

[2] زين العابدين حمزاوي، الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي، مجلة فكر ونقد، العدد 91، أكتوبر 2007، ص 8.

[3] المذكرة المشتركة لأحزاب المعارضة بشأن الإصلاحات السياسية والانتخابية، حزب الاستقلال، الاصالة والمعاصرة، التقدم والاشتراكية، 19 يوليوز 2020.

علاوة على ذلك وبالانطلاق من تحديد المركز السياسي للفاعل المحوري المتمثل في المؤسسة الملكية[1]، سنجد أن الأحزاب مدعوة لتأدية أدوار مرسومة بدقة، والقبول بوجود مجال ملكي خاص، وإن كان شكليا لا يوجد أي نص دستوري يشير إلى وجوده، ولكن هذا المجال محدد عمليا وعرفيا. وهذا المجال الملكي الخاص يصعب تحديده وحصره لأنه غير محدد دستوريا وهو نتاج إمارة المؤمنين التي تمنح الملك كل السلط، بدءا بالدفاع والسياسة الخارجية وانتهاء بالاقتصاد، أو تخفيض سومة الكراء وتنظيم امتحانات البكالوريا[2].

وهذا ما يعمل على تطويق الوظيفة الحزبية، وتحويل الأحزاب إلى أطراف مشلولة وغير وازنة، فطبيعة السلطة في المغرب تتنافى مع وجود أية ممارسة سياسية تطمح إلى الحصول على السلطة بالإضافة إلى أن الملكية تعمل دائما على احتلال موقع الصدارة داخل النظام السياسي المغربي، وهو تصدر يقابله في نفس الوقت تواري مختلف القوى السياسية بما فيها الأحزاب دون تناسي محاولة الحكم الدائمة للحد من نشاط كل ظاهرة حزبية، فنشاط الحزب حدد من طرف النظام في إطار ضيق لا يمكن تجاوزه[3].

فوصول الأحزاب السياسية إلى السلطة سواء عن طريق الانتخابات التشريعية أو الجماعية، يجعلها تنفذ السياسة العامة كما حددها الممثل الأسمى[4]، وهذا ما ينعكس بالضرورة على العملية التواصلية وعلى مكانة ودور

---

[1] يونس برادة، الملكية والأحزاب في المغرب مقاربة السياسة الحزبية للملكية، مجلة فكر ونقد، السنة السابعة، عدد 65، دار النشر المغربية، يناير 2005، ص 6.

[2] محمد معتصم، الحياة السياسية المغربية، 1962 - 1991، الطبعة الاولى، مؤسسة إيزيس للنشر الدار البيضاء، ماي 1992، ص 119.

[3] عبد اللطيف أكنوش، واقع المؤسسة والشرعية في النظام السياسي المغربي على مشارف القرن 21، الطبعة الأولى، مكتبة بروفانس، الدار البيضاء، 1999، ص 42.

[4] عبد اللطيف أكنوش، مرجع سابق ص 68.

الأحزاب السياسية في النظام السياسي، كما ينعكس كذلك على موقع الحزب وعلاقاته بمكونات المجتمع بشكل عام.

هذه الوضعية يربطها أحد الباحثين بثلاثة اعتبارات يحددها، أولا، في "تنافي طبيعة السلطة في المغرب مع وجود أية ممارسة سياسية تطمح إلى الحصول على السلطة"، وثانيا في كون "الملكية تعمل دائما على احتلال موقع الصدارة داخل النظام السياسي المغربي، وهو تصدر يقابله في نفس الوقت تواري مختلف القوى السياسية بما فيها الأحزاب"، وثالثا في "محاولات الحكم الدائمة للحد من نشاط كل ظاهرة حزبية: فنشاط الحزب حدد من طرف النظام في إطار ضيق لا يمكن تجاوزه"[1].

ويرجعها الأستاذ **عبد اللطيف أكنوش** الى مسألة غياب اعتماد قادتها على الأسلوب الديمقراطي لحل المشاكل التي تواجهها، والى هيمنة الثقافة المخزنية على قادة الأحزاب ذاتها، رغم انهم ما فتئوا يشتكون منذ الاستقلال من النموذج الثقافي المخزني الذي يسيطر على سلوكيات الحكم، ويحول دون قيام قواعد ديمقراطية في التعامل السياسي، فالأجواء التي تخيم على هذه الأحزاب في حياتها اليومية هي نفسها التي يصادفها الباحث في الدراسات التي تتخذ من أجواء البلاطات موضوعا لها[2].

إلى جانب ذلك فبعد دستور 2011 سنجد أن الأحزاب المغربية قد دخلت مرحلة جديدة من المنافسة السياسية حيت أصبحت فيها الخريطة السياسية في المغرب عبارة تكتلات وتحالفات جديدة، وفي بعض الأحيان تكون غير منطقية من حيت المرجعية الأيديولوجية للأحزاب، فأصبحنا نشهد تحالف بين أحزاب إسلامية وأحزاب اشتراكية كانت لها مرجعية شيوعية، حيت انتقل

---

[1] احمد بوز، الأحزاب المغربية وإشكالية الوظيفة، مجلة فكر ونقد، دار النشر المغربية، ، السنة العاشرة عدد 96، الدار البيضاء، مارس 2008، ص 4.

[2] عبد اللطيف أكنوش، مرجع سابق، ص 85.

الصراع بين الأحزاب من صراع سياسي أيديولوجي الى صراع حول الحقائب الوزارية والقطاعات التي يريد كل حزب تسييرها[1].

وهنا مكمن الازمة، ذلك ان المواطنين يمنحون أصواتهم لمن يرون انهم اهل للتسيير الى حين ثبوت العكس عبر الممارسة، وبالتالي فالمبدأ المنطقي في التحالف يقضي بأن تقوم الأحزاب التي تحصل على الأغلبية في الجهات والجماعات بالتسيير بعد اختيار حلفائها بناء على قناعات ومبادئ سياسية، في حين تصطف القوي الأخرى في المعارضة، غير ان الحاصل هو ان توزيع المناصب الجماعية والجهوية ما زال يخضع للمصالح الشخصية ما يفسر خروج قرارات صارمة تبعثر أوراق الفاعلين السياسيين في إطار حرب المواقع هاته[2].

كما ان الفاعل الحزبي لم يتجاوب بالشكل الكافي مع روح الديمقراطية التي جاء بها الدستور، حيث لم تتم أجرأت هذا الاختيار بكامل جرعاته في العمل السياسي وفي تدبير الشأن العام، حيت استمر الاعتماد على بعض الممارسات والاليات التقليدية التي لم تمكن من تجديد النخب وتقوية المؤسسات وافراز خريطة سياسية قوية[3].

وقد أدى هذا الوضع المتأزم (غياب الديمقراطية، محدودية الوظيفة، سياسة التحالفات) وانغلاق التنظيمات الحزبية وعدم تجديد قواعدها الى ندرة المناضلين ووضوح التسيس لدى فئات عريضة من المواطنين، فضلا عن انعدام المسؤولية الأخلاقية لتدبير الشأن السياسي بإعطاء الوعود والرشاوى، وارتبطت السياسة بصيانة الامتيازات المادية، كما فشل الخطاب الحزبي في

---

[1] محمد الخلوقي، الأحزاب السياسية وصراعاتها في الدول المغاربية، مركز برق للأبحاث والدراسات www.barq-rs.com تاريخ الولوج 12 ابريل 2021.

[2] عبد العزيز أشرقي، مرجع سابق، ص 170.

[3] المذكرة المشتركة لأحزاب المعارضة بشأن الإصلاحات السياسية والانتخابية، مرجع سابق.

التأسيس لشرعية ترتكز على واقعية سياسية من شأنها التأثير على المواطن المهتم بمتطلباته اليومية[1].

فالأحزاب تعيش ازمة عميقة ووضعية متدهورة، واعطاب متعددة تنخر جسدها المتهالك (عدم الالتزام بالأنظمة الحزبية والقوانين الداخلية، التشبث بالبقاء في الزعامة، الانفراد باتخاذ القرارات وعدم المصداقية، الزبونية والمحسوبية، عدم استقلالية قراراتها، ضعف الحكامة الحزبية...)[2]، الى جانب انها تعيش نوعا من ازمة فقدان البوصلة التي توجهها إما بسبب صراع القيادات داخلها والعجز عن تحقيق تسوية سياسية، وإما بسبب فقدان الهوية السياسية والعجز عن رسم توجهات كبرى ناظمة للمرحلة تحدد التموقع الجديد للحزب وترسم بدقة مفردات خطابه السياسي، واما بسبب ترهل في التنظيم، وعدم القدرة على ممارسة نقد ذاتي يحدد الاعطاب المرتكبة والخيارات الصعبة التي ينبغي اتخادها[3]، وهي أمور ستساهم لا محالة في تدهور مكانتها السياسية والاجتماعية وبالتالي فقدان ثقة المواطنين.

المطلب الثاني: وضعية الثقة في الأحزاب السياسية

إن الاعطاب والمشاكل التي تعاني منها الأحزاب على مختلف المستويات، سواء على المستوى الوظيفي او فشلها في القيام بدورها في تأهيل وتكوين المواطنين وتمثيلهم سياسيا، او المساهمة في مسلسل الانتقال الديمقراطي، والتي سبق وتطرقنا لها، قد أدت الى الحد من فعاليتها على المستوى الاجتماعي والسياسي وقزمت من دورها وجعلتها تفشل في القيام بوظائفها المفروضة، ولم تعد أحزاب قوية ومؤثرة او ذات مصداقية، كما لم تواكب التجارب الانتقالية ومسيرة التغيير التي شهدها المغرب، ما ساهم في خلق

---

[1] زين العابدين حمزاوي، مرجع سابق، ص 9.

[2] عبد العزيز أشرقي، مرجع سابق، ص 127 وما بعدها.

[3] بلال التليدي، جريدة الصباح، 11 ماي 2012، www.assabah.ma/35488.html تاريخ الولوج 20 ابريل 2021.

حالة من انعدام الثقة، وفي هذا السياق سنعالج في (الفقرة الأولى) من هذا المطلب مستويات الثقة في الأحزاب السياسية، ثم نحاول في (الفقرة الثانية) تقييم نتائج هذه المستويات.

الفقرة الأولى: مستويات الثقة في الاحزاب السياسية

إن تراجع مستوى أداء الأحزاب السياسية بإعتبارها صلة الوصل بين المواطنين والنظام السياسي، وتدهورها على مستوى بنياتها الداخلية وتخبطها في الازمات وعدم استجابتها لتوقعات المواطنين، لا بد ان يساهم بشكل مباشر او غير مباشر في تدني مستويات الثقة وربما خلق ازمة ثقة سياسية

أولا: تدني مستويات الثقة

إن المجتمعات التي تعيش تجارب إنتقالية متباينة تاريخيا وإجتماعيا وسياسيا تصير قوة مجتمعية واعية، ويتشكل لديها مخزون فكري سياسي وإجتماعي واقتصادي أيضا، والمجتمع المغربي لم يخرج عن هذه القاعدة [فعلى طول العقود الأخيرة راكم المغرب تجارب اجتماعية وسياسية كان لها دور كبير في تشكيل وبلورة وعي سياسي عقلاني لدى شريحة كبيرة من المجتمع] فالمجتمع المغربي اليوم ليس هو مجتمع السبعينات ولا مجتمع الثمانينات من القرن الماضي ولا حتى مجتمع ما بعد الربيع العربي، هذا الوعي جعل المغاربة أقل اقتناعا بالخطاب السياسي وساهم الى جانب عوامل أخرى في فقدان الثقة في الأحزاب والنخب السياسية[1].

إلى جانب ما تناولنا سابقا عما تعانيه الأحزاب من مشكلات، فإن مساهمتها على المستوى التنموي ضعيفة، إذ ان المتتبع لخطابات معظم الأحزاب يتوه بين الشعارات الكبرى المتشابهة بين برامجها، مع غياب أية

---

[1] حوار ميلود العضراوي مع جريدة الصباح حول "أزمة ثقة في السياسية" بتاريخ 15 ابريل 2019، على الموقع www.assabah.ma/378270.html تاريخ الولوج 19 ابريل 2021.

معطيات تفيد بإمتلاكها لمشاريع تنموية تكون مقابلا لرؤيتها السياسية او لمرجعيتها الأيديولوجية التي تركز عليها في خطاباتها ووثائقها وبرامجها السياسية والانتخابية[1].علاوة على تردي الأوضاع الاجتماعية وارتفاع نسب الفقر والبطالة وكذا إنتشار الفساد قد ساهم بدوره في تعميق الهوة بين المواطنين والأحزاب والنخب السياسية وبالتالي فقدان الثقة في الفاعلين السياسيين.

إلى جانب الارتفاع الكبير لعدد الاحزاب حيث أصبح في اعتقاد الكثير ان انشاء حزب سياسي لا يمثل ولادة مشروع سياسي كما ان بعض التنظيمات الحزبية هي تنظيمات ورقية ليست لها قاعدة جماهيرية، علاوة على ان أحزابا كثيرة لا تسمع اصواتها ولا تلاحظ حركاتها الا عندما يتم الإعلان عن تنظيم الانتخابات، وأخرى همها الوحيد هو الوصول الى مواقع المسؤولية والاستفادة أكبر ما يمكن عبر قضاء مصالحهم الشخصية، عوض تكوين نخب مؤهلة والمشاركة الفعالة في الحياة السياسية[2].

وهذه الأوضاع ساهمت في عزوف المواطنين عن المشاركة في الحياة السياسية، وفي عدم الرضى تجاه العملية الانتخابية والأحزاب السياسية عموما، ومن ثمة اتساع خطاب عام يقول بأنانية مكونات وأعضاء هذه الأحزاب فضلا عما هناك من محسوبية، ناهيك عما بات متداولا حول كون الأحزاب مجرد "لصوص" مدافعين عن مصالح خاصة لا غير، وبالتالي قناعة المواطنين

---

[1] عبد اللطيف بروحو، أزمة المشروع التنموي لدى الأحزاب السياسية، الموقع الالكتروني لحزب العدالة والتنمية، www.pjd.ma تاريخ الولوج 19 أبريل 2021.

[2] عبد العزيز أشرقي، مرجع سابق، ص 119 وما بعدها.

وقولهم بعدم الفائدة من الانتخابات والتصويت على هذا ولا ذاك ما دام انهم متشابهون[1].

ورغم المبادرات الملكية ذات البعد الاجتماعي والتي تستهدف محاربة الفقر والهشاشة الى جانب تأكيد جلالته في خطب كثيرة على أن الشأن الاجتماعي يحظى عنده باهتمام وانشغال بالغين وانه دائم الاصغاء لنبض المجتمع والانتظارات المشروعة للمواطنين، ودائم العمل من اجل تحسين ظروفهم. ناهيك عن التأكيد على ضرورة "العمل الجماعي والتخطيط والتنسيق بين مختلف المؤسسات والفاعلين وخاصة بين أعضاء الحكومة والأحزاب. وتحسين أداء الإدارة، وضمان السير السليم للمؤسسات، بما يعزز الثقة والطمأنينة داخل المجتمع وبين مكوناته"، الى جانب دعوة "الحكومة وجميع الفاعلين المعنيين للقيام بإعادة هيكلة شاملة وعميقة للبرامج والسياسات الوطنية في مجال الدعم والحماية الاجتماعية"[2]

الا انه على المستوى الواقعي والعملي نلاحظ محدودية الفاعلين السياسيين وعلى رأسهم الأحزاب في تطبيق هذه الرؤية الملكية على المستوى الاجتماعي، وهو الامر الذي يسبب اختلالات على مستوى الحكامة الحزبية، ويساهم في محدودية تأثير التربية السياسية للأحزاب على النسيج الاجتماعي وتأطير المواطنين وما يترتب عن ذلك من ضعف التمثيلية ومن ترسيخ ثقافة العزوف الانتخابي الذي أدى الى إحداث شبه قطيعة بين المجتمع والمؤسسات الحزبية[3]، وهذا الامر راجع الى حالة من انعدام الثقة بينهما.

---

[1] عبد السلام انويكة، قراءة لكتاب "العزوف الانتخابي والأحزاب السياسية في المغرب" لغسان الأمراني، جريدة هسبريس الالكترونية www.hespress.com بتاريخ 9 مارس 2021، تاريخ الولوج 19 ابريل 2021.

[2] خطاب جلالة الملك بمناسبة الذكرى 19 لعيد العرش، 19 يوليوز 2018.

[3] عبد العزيز أشرقي، مرجع سابق، ص 143.

وهذه الحالة تظهر جليا عندما يلجئ عدد كبير من المواطنين الى مناشدة الملك من اجل التدخل لحل بعض مشاكلهم الاجتماعية، بسبب أن "البعض يستغلون التفويض الذي يمنحه لهم المواطن لتدبير الشأن العام في إعطاء الاسبقية لقضاء المصالح الشخصية والحزبية، بدل خدمة المصلحة العامة" ورغم ان الملك يستقبل توجه المواطنين هذا بشكل إيجابي معبرا عن انه "يعتز بالتعامل المباشر مع أبناء شعبه، وبقضاء حاجاتهم البسيطة" الا انه يؤكد على انه "وإذا كان البعض لا يفهم توجه عدد من المواطنين الى ملكهم من اجل حل مشاكل وقضايا بسيطة، فهذا يعني ان هناك خلل في مكان ما"[1]. ان هذا الخلل واضح في فقدان ثقة المواطن في الأحزاب والفاعلين السياسيين.

وإنعدام الثقة هذا، سيؤكد عليه جلالة الملك في خطب أخرى منها قوله "فممارسات بعض المسؤولين المنتخبين، تدفع عددا من المواطنين، وخاصة الشباب، للعزوف عن الانخراط في العمل السياسي، وعن المشاركة في الانتخابات. لأنهم بكل بساطة، لا يثقون في الطبقة السياسية"، مؤكدا على ان "بعض الفاعلين أفسدوا السياسة، وانحرفوا بها عن جوهرها النبيل"[2].

إن مؤشرات انعدام الثقة هذه والتي أضحت تطبع الوضع السياسي العام في المغرب، وجعلت من الأحزاب السياسية مجرد "آلات إنتخابية" لا تؤدي دورها التأطيري والتمثيلي بالشكل التام، ولا تساهم في أوراش التنمية وبرامج النهوض بالمستوى الاجتماعي، الأمر الذي ساهم في تدني نسب الثقة في الأحزاب السياسية، فقد أفادت احصائيات سابقة للمندوبية السامية للتخطيط ان 70 بالمئة من الشباب لا يثقون في جدوى العمل السياسي، و5

---

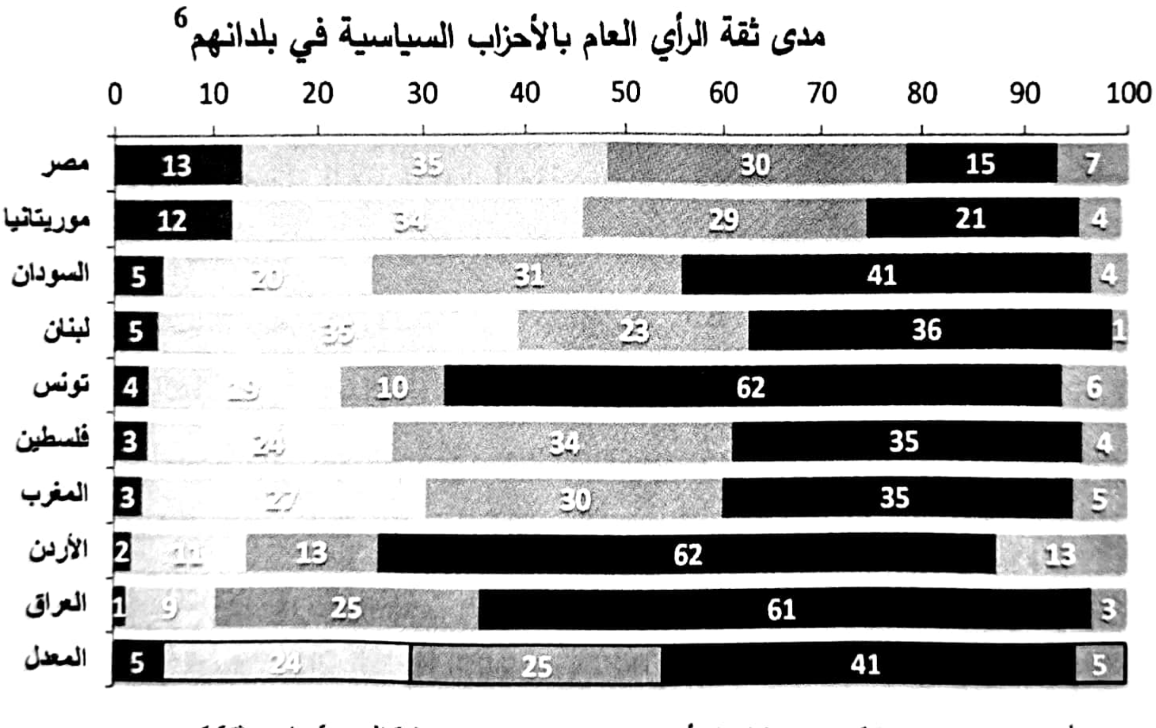
[1] خطاب جلالة الملك في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية العاشرة، 14 أكتوبر 2016.

[2] خطاب جلالة الملك بمناسبة الذكرى 18 لعيد العرش، يوم السبت 29 يوليوز 2017.

بالمئة يؤمنون بالعمل الحزبي، و1 بالمئة فقط يزاولون الفعل السياسي من داخل الهيئات السياسية[1].

وعلى الرغم من ان المغرب والعالم العربي عموما لا يتمتع بتقاليد استطلاعية علمية يطمأن الى نتائجها ومصداقية ارقامها، الا ان بعض التقارير والإحصاءات التي استهدفت قياس نسبة الثقة في الأحزاب السياسية بالمغرب، أظهرت نتائجها مستويات متدنية في نسب الثقة السياسية، وسنحاول تحليل بعضها فيما يلي:

(الشكل 3)

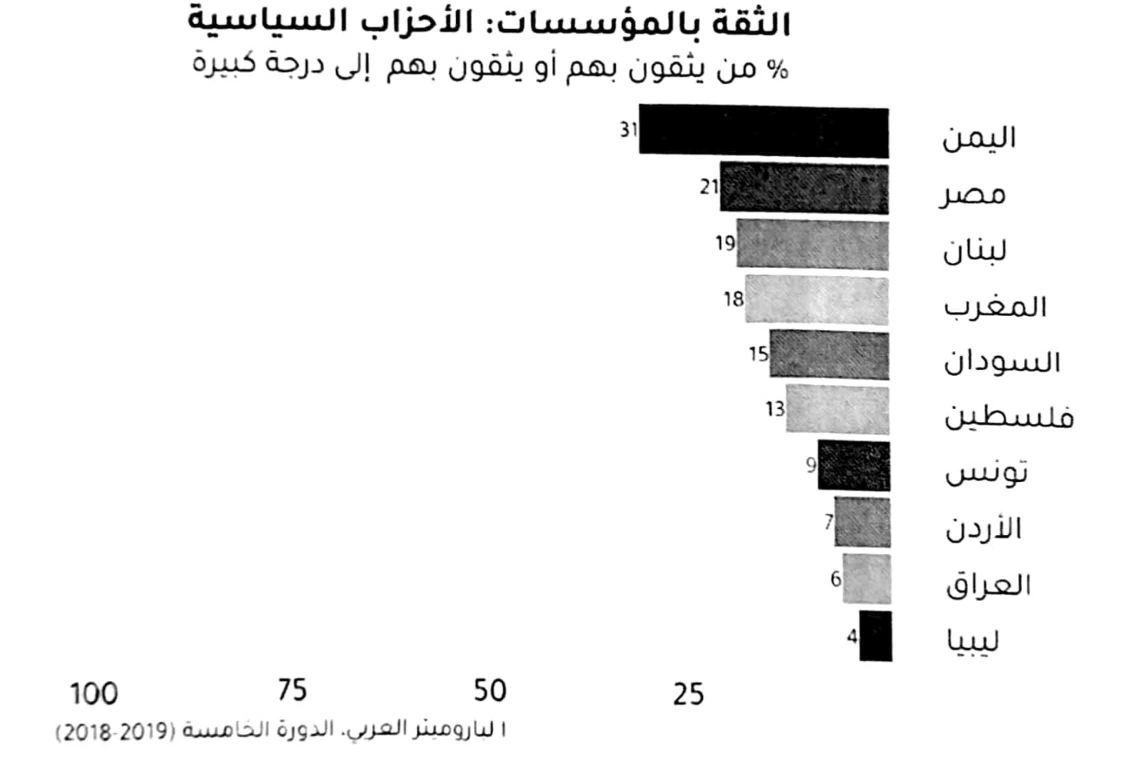


وفق هذه الدراسة[1] والتي إستهدفت موقف الرأي العام تجاه الأحزاب السياسية فإن المغرب احتل المرتبة السابعة ضمن البلدان التي تمت فيها

---

[1] باسك منار، المشاركة السياسية والانخراط المدني للشباب المغربي بعد تحولات الربيع العربي، دراسة ميدانية، مؤسسة قرطبة بجنيف، 2015، ص 18.

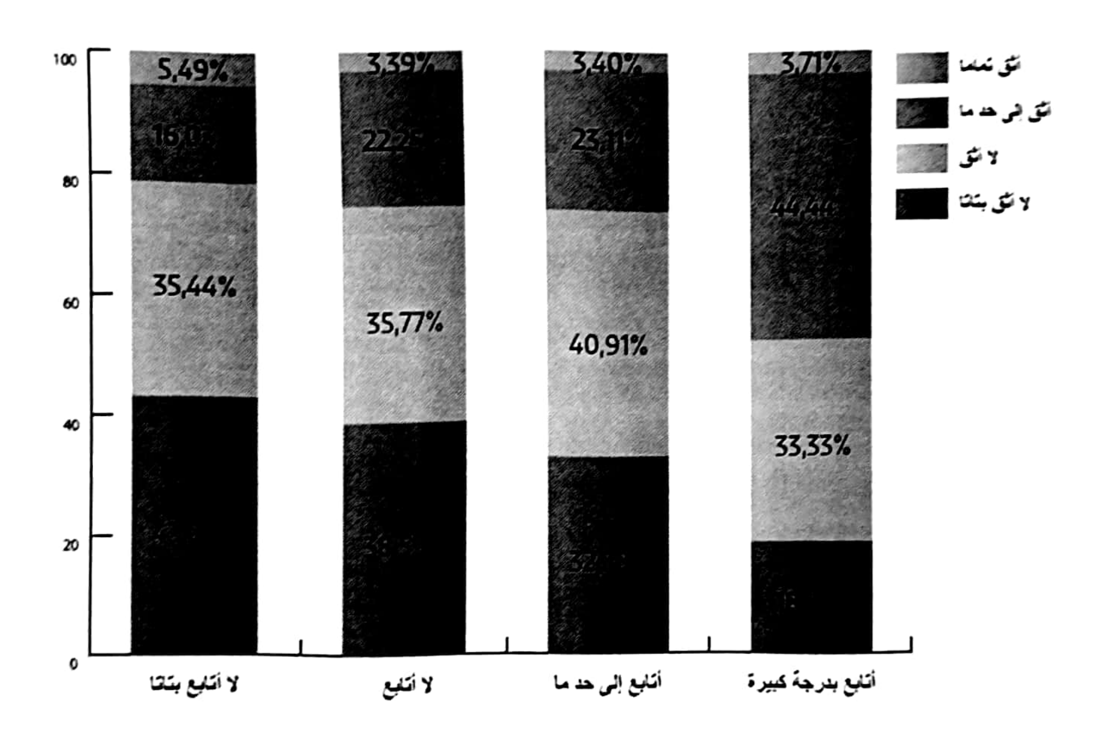
الدراسة، وذلك بنسبة ثقة في الأحزاب السياسية وصلت فقط 3 بالمئة وهي نسبة متدنية جدا، اذ ان غالبية الرأي العام (35 في المائة) لا يثقون في الأحزاب السياسية، في حين ان تراوحت النسبة بين 27 و30 في المائة بين ثقة وعدم ثقة الى حد ما في الأحزاب السياسية.



(الشكل 4)

[1] المؤشر العربي 2017-2018، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، برنامج قياس الرأي العام العربي، ماي 2018، www.dohainstiute.org .

وبناء على هذا التقرير[1] فإن المغرب يحتل المركز الرابع ضمن البلدان التي تمت فيها الدراسة بنسبة تبلغ 18 في المائة، وهي نسبة منخفضة جدا، وحسب نفس التقرير فإنه بالرغم من تدني نسبة الثقة في الاحساب السياسية بالمغرب فإن هذه النسبة قد تحسنت منذ 2018 (+8 نقط) ومن تبلغ أعمارهم سن 60 فأكثر يثقون بالأحزاب السياسية بمقدار ثلاثة أمثال من يثقون بها في الشريحة العمرية 18 الى 29 سنة (35 في المائة مقابل 11 في المائة) ما يظهر ان فئة الشباب اقل ثقة في الاحساب السياسية.



(الشكل 5)

---

[1] التقرير القطري للمغرب، مؤسسة الباروميتر العربي، الدورة الخامسة، 2019، www.arabbarometer.org .

وحسب الاستطلاع الذي أجراه المعهد المغربي لتحليل السياسات[1]، فإن الثقة في الأحزاب السياسية هي ادنى مستويات الثقة التي شملها استطلاع مؤشر الثقة ذلك ان التصور العام للمواطنين حسب الدراسة هو ان الأحزاب السياسية مهتمة بشكل رئيسي بتراكم السلطة والموارد المالية والامتيازات بدلا من تمثيل السكان، وعبر الشباب خاصة عن مستوى متدني من الثقة في الأحزاب السياسية، إذ ان 81 في المائة من المستطلعين لا يثقون في الأحزاب السياسية، كما ان من دواعي القلق انعدام الثقة التام لدى 42 في المائة منهم، فيما لا تبلغ نسبة الشباب الذين لديهم ثقة كاملة في الأحزاب السياسية الا نسبة 1 في المائة. كما ان هنالك علاقة بين مدى متابعة المواطنين للسياسة والثقة التي يولونها بالأحزاب السياسية، ولكن لا ترتبط مستويات الثقة الأعلى بالضرورة بمتابعة سياسية نادرة لكنها تبدو مرتبطة بإلمام شامل بالحياة السياسية في البلاد، فإن 48 في المائة من المستجوبين حسب الاستطلاع الذين يتابعون السياسة يثقون بالأحزاب السياسية.

ثانيا: النتائج السلوكية لتدني مستويات الثقة

تعتبر الثقة السياسية قاعدة أساسية لرسم توجهات الافراد، وفقدانها يولد آثارا ونتائج سلوكية تعبر عن عدم الرضا والقبول[2]، ويعتبر العزوف السياسي وحركات الاحتجاج من أهم النتائج التي تعبر عن فقدان الثقة في العملية السياسية والفاعلين السياسيين خاصة، فالاستقرار السياسي وإقبال الموطنين على المشاركة السياسية والتصويت في الانتخابات مظاهر أساسية على شيوع الثقة داخل النظام السياسي، وغيابها دليل على انعدامها.

---

[1] مؤشر الثقة في المؤسسات 2020، البرلمان وما وراءه في المغرب تجديد الثقة من خلال بحث جذور نقصها، المعهد المغربي لتحليل السياسات، 2020، ص ص 80-81.

[2] عفرون مريم، حامق خديجة، مرجع سابق، ص 49.

1/ العزوف السياسي وضعف المشاركة السياسية:

المشاركة السياسية هي مجموع النشاطات الجماعية التي يقوم بها المواطنون وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيرا على سير المنظومة السياسية[1]، وهي تمثل باعتبارها التفاعلات بين المواطن والنظام السياسي مؤشرا لتحديد درجة الثقة المتبادلة بين المواطن والحكومة، حيث ان ارتفاع نسبة المشاركة السياسية للمواطن وانخراطه في العملية السياسية وصنع السياسيات العامة مؤشرا على ارتفاع مستويات الثقة السياسية والعكس صحيح.

فالعزوف السياسي وضعف اهتمام المواطن بالشؤون السياسية للبلد الذي ينتمي اليه، ما ينعكس مباشرة على ضعف نسب المشاركة في كل عمل سياسي كالانتخابات مما يكون سببا في اتساع الهوة بين السياسات القطاعية المعتمدة وإنتظارات المواطنين، هي مؤشرات ونتائج لانعدام الثقة السياسية.

ومن أكثر تجليات العزوف السياسي، هو الامتناع عن التصويت واختيار المواطنين عدم المشاركة في الانتخابات وهو ناتج عن غياب الثقة انتشار وثقافة ان لا جدوى من التصويت تزكيه مسألة غياب الثقة واعطاب بنية المنظومة الحزبية، فهو امتداد لعدم ثقة المواطنين في بنية العملية السياسية، وفي مكوناتها ومخرجاتها التي يرى انها لا تصب في مصلحته او لا يستفيد منها شيئا.

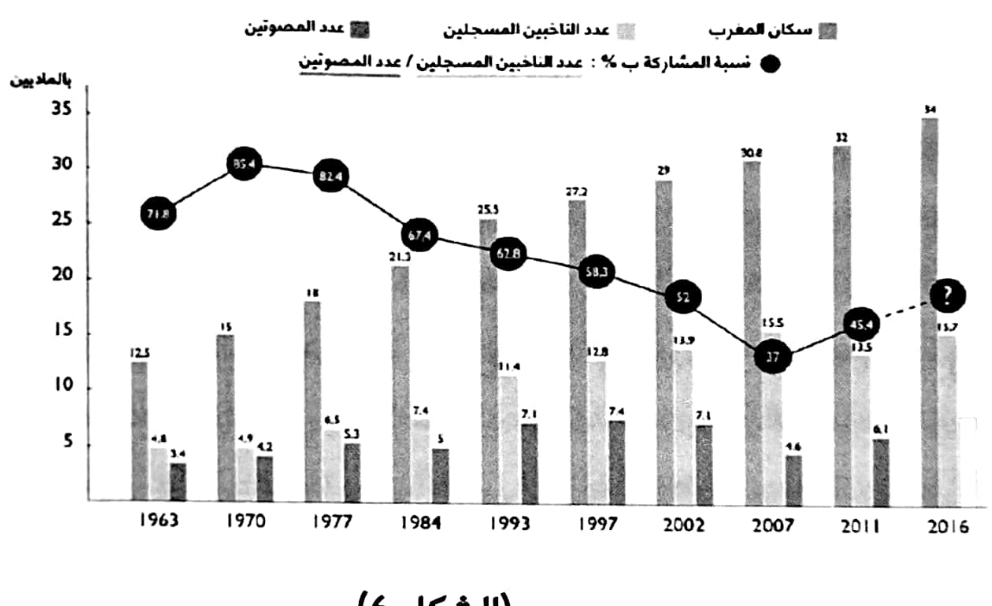
وما يمكن ملاحظته في المغرب هو تراجع نسبة المشاركة السياسية لدى المواطنين، خاصة في السنوات الأخيرة، وفي هذا يقول **نبيل الاندلوسي** صاحب كتاب "العزوف السياسي بالمغرب" ان ظاهرة انخفاض المشاركة في الانتخابات المغربية، ظاهرة ملحوظة من استحقاقات 1984، لكن الجديد في هذه الظاهرة هو الانخفاض المتواصل لنسبة المشاركة رغم ما عرفته انتخابات 2011 من ارتفاع نسبي في معدل المشاركة مقارنة بالانتخابات

---

[1] فيليب برو، مرجع سابق، ص 301.

التشريعية التي سبقتها...وقد أصبحت الدولة تستشعر خطر هذا الارتفاع المتزايد لنسبة الامتناع عن التصويت ومقاطعة صناديق الاقتراع[1].

تطور نسبة المشاركة وعدد الناخبين في المغرب



(الشكل 6)

يلاحظ من خلال هذا (الشكل)[2] ان نسبة المشاركة في الانتخابات بالمغرب وان كانت تعرف مدا وجزرا بين سنوات وأخرى، الا انه يمكننا القول بشكل عام انها تعرف نوعا من الانخفاض والتراجع، ففي 2016 بلغت نسبة

---

[1] جميل حمداوي، الشباب المغربي والمشاركة السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد 41، عدد 474، 31 غشت 2018، ص ص 95-109، الدراسة منشورة أيضا على موقع المرصد المغربي للمشاركة السياسية على الرابط: www.participer.ma/2210-2

[2] جميل حمداوي، مرجع سابق.

(42.29)[1] بالمئة فقط وهي نسبة متدنية إذا ما قارناها مع سنة 1970 مثلا، ومن الأسباب المباشرة لهذا التراجع، إنعدام ثقة المواطنين في العملية الانتخابية والسياسية ككل.

كما يرى بعض المتخصصين ان هذا العزوف نتيجة قصور لدى الأحزاب السياسية في أداء أدوارها في التأطير وكذا في عدم قدرتها على انتاج خطاب سياسي قادر على جذب المواطنين، كما انه نتيجة مباشرة لفقدان الثقة في العملية السياسية، تعززه الازمات الداخلية التي تعيشها هذه الأحزاب، ازمة اتخاد القرار السياسي وصعوبة تنفيذ برامجا الانتخابية[2].

2/ الحراك والاحتجاج (حراك الريف نموذجا)

إن الاستقرار السياسي وولاء[3] المواطنين للدولة من اهم مظاهر شيوع وإنتشار الثقة السياسية بين المواطنين ومكونات النظام السياسي، وغيابهما دليل على العكس، فإنتشار مظاهر الاحتجاج والحراك ما هي الا إنعكاس لغياب ثقة المواطنين في النظام وعدم استجابة هذا الأخير لمتطلباتهم وتوقعاتهم.

والاحتجاج الاجتماعي هو "محصلة نهائية لشروط وظروف سابقة عليه او متساوية معه، فالأفراد يحتجون أساسا لصياغة أوضاع جديدة وتجاوز القائم منها"[4]، ذلك ان الفعل الاحتجاجي هو نتيجة لرفض وضع سوسيواقتصادي او سياسي محدد، ولعل هذا المعطى يظهر أساسا في عدم استجابة مخرجات النظام السياسي لتوقعات المواطنين، ما يسبب سخطا شعبيا وحالة من عدم

---

[1] النتائج الرسمية لوزارة الداخلية، على الموقع www.elections.ma

[2] نبيل الاندلوسي على الموقع الالكتروني لحزب العدالة والتنمية www.pjd.ma تاريخ الولوج 22 ابريل 2021.

[3] يرتبط مفهوم الولاء بمدى تحقيق فعالية النظام السياسي ما يعني بناء علاقة بين المواطن والسلطة، فهو تعبير عن حالة الرضى والقبول التي يبديها المواطنون إزاء النظام وممارسة السلطة.

[4] عبد الرحيم العطري، الحركات الاحتجاجية بالمغرب مؤشرات الاحتقان ومقدمات السخط الشعبي، مطبعة النجاح الجديدة، 2008، ص 67.

الرضى حول الأوضاع القائمة، تنعدم معه ثقة المواطنين وتتجه أفعالهم نحو تغيير هذا الوضع.

فهي وسيلة للولوج الى الوجود السياسي من خلال فرض النفس كطرف مقابل على مختلف الفاعلين السياسيين والمؤسساتيين، بما فيهم الأحزاب والقوى الاجتماعية والسياسية الأخرى والتي تكون مجبرة على تحديد موقعها بالنسبة للمطالب والاهداف المعلنة للحراك والاحتجاج[1].

وتنتشر الاحتجاجات غالبا و"تسجل اقوى حضور لها في ضل أزمات بنوية تعتري النسق الاجتماعي، فالحركات الاحتجاجية عادة تتزامن مع وجود اختلالات داخل المجتمع وازمات حادة، فتمة علاقة بين ظهور الحركات الاحتجاجية وبين وعي عام بان المجتمع يواجه مشاكل اجتماعية واقتصادية واوضاعا سلبية كبيرة ولكن دون كفاءة على حلها"[2].

وفي المغرب فلم تهدأ الاحتجاجات بعد عام 2011 فقد ظلت وتيرتها في ارتفاع ملحوظ، مع تغير في طابعها، إذ انتقلت من احتجاجات ذات طابع سياسي ووطني، كما كان شأن حركة 20 فبراير، إلى احتجاجات فئوية ومناطقية وذات بعد مطلبي اجتماعي بالأساس. لقد عرف المغرب احتجاجات واعتصامات للطلبة الأطباء، والأساتذة المتدربين، واحتجاجات ساكنة شمال المغرب ضد شركة أمانديس، وعرفت مناطق عديدة احتجاجات حول مطالب بسيطة أحيانًا، ولكن بمشاركة شعبية واسعة، وهو ما يؤكد أن الاحتجاج في الفضاء العام أصبح الأسلوبَ الأشدّ ملاءمة لدى المغاربة، للتعبير عن عدم الرضى، وإيصال مطالبهم إلى من يهمه الأمر[3].

---

[1] فيليب برو، مرجع سابق، ص 344.

[2] عبد الرحيم العطري، مرجع سابق، ص 121.

[3] عمر إحرشان، حراك الريف السياق والتفاعل والخصائص، مجلة سياسيات عربية، عدد 31، مارس 2018، ص 69.

ولعل أبرز مظاهر الاحتجاج هذه تجسدت خلال حراك الريف، أواخر أكتوبر 2016 ومارس 2017، والتي انطلقت من مدينة الحسيمة، مركز الريف، لتنتقل وتشمل مناطق أخرى خارجها من قبيل إقليم الناظور، صارت مع مرور الوقت جزءا من هذه الحركة التي توسعت لتستقطب فئات شعبية متنوعة في المنطقة أيضا، وهو ما أضفى عليها صبغة الحراك الشعبي، واستطاعت كسب تعاطف باقي المناطق وتضامنها داخل المغرب وخارجه.

يمكن، تجاوزا، اعتبار موت فكري السبب المباشر أو النقطة التي أفاضت الكأس، فحرّكت مواجع الريفيين[1]، فحراك الريف جاء نتيجة لتكاثف مجموعة من الأسباب التاريخية والاقتصادية والاجتماعية، ولعل هذا كان ظاهرا في مطالب المحتجين، فمنذ اليوم الأول لانطلاق الاحتجاجات صاغ ناشطو الحراك مجموعة مطالب محددة ابرزها محاكمة عادلة محاكمة عادلة وبحث معمق لمعرفة أسباب وفاة محسن فكري، ورفع العنف والتعامل الأمني مع منطقة الريف، وحل مشاكل البطالة والفقر وتشجيع الاستثمار والبنية التحتية في المنطقة وبناء جامعة ومستشفى ومع الزمن تطورت المطالب تدريجيا الى المطالبة بتدخل ملكي لحل التوتر الحاصل في المنطقة.

فقد رفض المحتجون التفاوض مع ممثلي الحكومة بصفتهم وسطاء بينهم وبين النظام بسبب غضبهم اتجاه قصور الاحزاب السياسية وعدم قيامها بأدوارها، فرغم ان قادة الاحتجاجات التقوا بممثلين عن الحكومة لكنهم استمروا في الاحتجاج، وتعد مسألة استمرار الاحتجاجات رغم وجود وعود رسمية تعد واحدة من اعراض عدم الثقة المتجذر في السياسيين بالمغرب[2].

---

[1] عمر احرشان، مرجع سابق، ص 69.

[2] محمد مصباح، الدولة في مواجهة الشارع، كيف يؤجج غياب الثقة في الأحزاب الاحتجاجات، المعهد المغربي لتحليل السياسات، 11 شتنبر 2018، www.mipa.institute/6027 ، تاريخ الولوج 22 ابريل 2021.

وقد كانت اللاحزبية السمة المميزة لحراك الريف من غيره، فقد تموقع الحراك منذ البداية ضد الأحزاب السياسية، واعتبرها "دكاكين سياسية"، وأعلن قادة الحراك في أرضيتهم المطلبية أنهم بعيدون "عن وصاية أي تصور لحزب أو حركة أو تنظيم سياسي أو جمعوي"[1].

إن هذه الحالة من الاحتجاج والتعبير عن الرفض للفاعلين السياسيين، والتي قد تصل الى رفض النظام السياسي، سببها غياب الثقة السياسية، وعدم قيام النخب السياسية بأدوارها، ما يؤثر سلبا على رؤية المواطن الى الدولة. فإنتشار الحراك والاحتجاجات وعدم قبول المحتجين التواصل مع ممثليهم، ما هو الا تعبير مباشر عن انعدام الثقة السياسية.

الفقرة الثانية: تقييم نتائج مستويات الثقة في الأحزاب السياسية

يمكن القول بأن هذه النتائج تعزز فرضية وجود أزمة ثقة وترهل بنية السياسة في المغرب، ووجود فراغ قاتل في حقلها، بما يعني هذا الحقل من فاعلين ومن بيئة سياسية، وهو ما أنتج ظاهرة حراك الريف، وبروز الحركات الاحتجاجية، وعزوف المواطنين عن التصويت والمشاركة في الحياة السياسية، الى جانب تنامي عدم ثقة السلطة نفسها في قدرة الأحزاب على الدفاع عن المؤسسات، فإن فراغ السياسة من الأفكار وتشابه عقليات الفاعلين في تماهيهم مع السلطة وانهيار بعض الرهانات، هو الذي يفسر الى حد كبير السبب الذي يجعل المواطنين يعبرون عن عدم ثقتهم في الأحزاب[2].

والأحزاب السياسية بدورها واعية بهذه النقطة، إذ تحاول دائما عبر تحركاتها ومبادراتها السياسية الدعوة الى ضرورة إعادة ثقة المواطنين من خلال هيئات سياسية قادرة على تبني خطاب مقنع للتعبير عن مطامحهم وإنتظاراتهم، كما تحاول تكثيف الجهود مع جميع القوى السياسية والمسؤولين

---

[1] عمر إحرشان، مرجع سابق، ص 97.

[2] بلال التليدي، مؤشرات مقلقة للثقة في المؤسسات في المغرب، صحيفة القدس العربي، 12 دجنبر 2019، www.alquds.co.uk تاريخ الولوج 20 ابريل 2021.

من اجل إعادة ثقة المواطنين والالتفات أكثر الى همومهم، خاصة وان المغرب قد قطع اشواطا في مسلسل الإصلاح في العديد من القطاعات[1].

لكن تبقى هذه الجهود غير فعالة إذا لم تشمل إصلاح المنظومة الحزبية ككل، بما تعرفه من اختلالات وأعطاب، وتحاول ما أمكن ان تجدد من خطابها السياسي وتحدث من نظمها وقواعدها وبرامجها السياسية والانتخابية لتتماشى مع انتظارات المواطنين، لأنهم بحاجة الى تفاعل الأحزاب معهم والاهتمام بمشاغلهم واحتواء مطالبهم، باعتبارهم ركيزة اساسية للنظام الدمقراطي، سواء تعلق الامر بالتأطير السياسي المستمر والنوعي وتجديد النخب والقيادات وإتاحة الفرص امام مختلف فئات المجتمع، والحرص على نشر ثقافة المواطنة والديمقراطية.

ويمكن قراءة هذه النتائج في ضوء التطورات التي عرفها المغرب خلال العقد الأخير على المستوى السياسي، تأثره بحركات الاحتجاج وموجات الحراك التي شهدتها البلدان المجاورة. الى جانب ان تدني مستوى الثقة لسياسية هذا جاء في سياق بروز مؤشرات تنامي التعبيرات السياسية التي خرجت عن الأطر التقليدية والدستورية والقانونية، بل خرجت حتى عن الفضاءات الاصلية التي تمارس فيها السياسة، وبدأت تنساب من فضاءات الملاعب والتعبيرات المباشرة عبر اليوتيوب او مختلف وسائل التواصل الاجتماعي[2].

فالتحولات العميقة التي عرفها المغرب والتي أفرزت جيلا جديدا من المغاربة بوعي عميق بكل ما يجري حولهم، يفرض ضرورة القيام بمراجعات جذرية في هذه المؤسسات، فموجات الحراك والاحتجاج التي عرفها المغرب خلال السنوات الأخيرة تقتضي إعادة التفكير في موقع التمثيلية السياسية

---

[1] الموقع الالكتروني لجريدة الاخبار المغربية، www.ahdath.info/425178 تاريخ الولوج 20 ابريل 2021.

[2] بلال التليدي، مؤشرات مقلقة للثقة في المؤسسات في المغرب، مرجع سابق.

للأحزاب، وهي نتيجة لضعف هذه المؤسسات في تأطير المواطنين وتمثيلهم ولعب دور الوساطة وتخفيف منسوب الغضب.

وفي ضوء هذه النتائج لا بد ان نقر بالحالة المجتمعية الضاغطة من عدم الرضى عن الفعل السياسي، وعن الأحزاب وعن ممثليها ومنتخبيها، لكن الأمر بالنسبة للبعض أصبح تشكيكا ممنهجا وتسفيه اوتوماتيكي لعمل كل الهيئات السياسية وإطلاق إتهامات قبيحة في حق السياسيين والمنتخبين، من ضعف الكفاءة وفساد الذمة واستغلال النفوذ وتضييع المال العام، وتغييب صوت الشعب وتسفيه مطالبه، وإقصاء ممنهج للنخبة المثقفة في صفوف الأحزاب، وتضييق يمنع ولوج الشباب الى الساحة السياسية[1].

لكن لا يجب ان نغض الطرف عن واقع الحياة السياسية من غياب التواصل او الانصات الصادق لمشاكل الناس، وإكتفاء عدد كبير من ممثلي الأحزاب بالظهور أيام الانتخابات فقط، كما علينا ان نأخذ بعين الاعتبار ان الصورة العامة التي تشكلت في أذهان الناس، امام استفحال أزمة البطالة وتوسع الفوارق الاجتماعية وتدني الخدمات الأساسية من تعليم وصحة، هي ان الأحزاب عجزت عن تحقيق التطلعات والوعود التي أطلقتها ما شكل لدى المواطن صورة نمطية عن هذه الأحزاب بكونها مؤسسات مصالح خاصة وفئوية لا جدوى منها ولا فعالية لها على مستوى السياسة والمجتمع وخدمة الصالح العام، وهو الامر الذي يفسر كذلك التراجع الكبير في مؤشرات الثقة في الأحزاب السياسية.

ومن ناحية أخرى يجب أن نقر بأننا أمام حالة واقعية، وأزمة من إنعدام الثقة في الأحزاب والفاعلين السياسيين، وهو أمر يحتاج الى معالجة، لكن إصدار حكم قيمة على جميع الأحزاب سيضل أمرا غير موضوعي، إن لم يأخذ

---

[1] يونس التايب، الأحزاب السياسية بين داء فقدان الثقة المكتسبة وأفق إنقراض التعددية، الموقع الالكتروني المغرب الآن www.alaan.ma/?p=4781 16 ماي 2019، تاريخ الولوج 21 ابريل 2021.

بعين الاعتبار السيرورة التاريخية[1] والحدود الموضوعية التي تعرفها الأحزاب السياسية على المستوى الدستوري والقانوني وحتى المالي والتي تعيق من مساهمتها الفعلية والفعالة في الحياة الاجتماعية والسياسة، الأمر الذي يزكي مسالة فقدان الثقة.

كما ان المواطن نفسه يساهم بطريقة مباشرة او غير مباشرة في هذه الازمة، خاصة عبر الامتناع عن المشاركة السياسية والعزوف الانتخابي، ما يمهد الطريق أمام بعض الأحزاب للوصول الى السلطة على حساب أحزاب أخرى، وهي أمور تساهم فيها الوضعية الاجتماعية المتردية وارتفاع مستويات الفقر والبطالة الى جانب دور التنشئة السياسية وغياب التواصل الفعال بين المواطنين والأحزاب، خاصة ان هذه الأخيرة لا تمتلك قدرة ترافعية قوية داخل المؤسسات المنتخبة، وأحيانا تبدو متخاذلة وهو ما خلق نوعا من الامتعاض والنفور تجاهها.

إن هذه الازمة التي تعيشها الأحزاب السياسية اليوم تقتضي نوعا من المصالحة السياسية من خلال تغيير طريقة تواصل الأحزاب السياسية مع المواطنين، فالأحزاب أصبحت مجبرة على تغيير عقليتها وإيجاد سبل جديدة للتأطير الحزبي، فالأحزاب بشكلها الحالي لا تقدم عروضا مغرية للناخبين[2]، ولا تساهم في الحياة السياسة بما تتطلبه الظرفية الحالية وما يشهده المغرب من تطورات وتحولات تقتضي وجود أحزاب سياسية فاعلة وفعالة ومساهمة في الحياة السياسية وكذا الاجتماعية عبر القيام بدورها في تمثيل وتأطير المواطنين بالطرق والوسائل المتاحة.

---

[1] نفس المرجع السابق.

[2] محمد زين الدين، في حوار مع موقع مشاهد 24، حول "لماذا فقد المغاربة الثقة في الأحزاب السياسية" www.machahid24.com/politique/306116.html تاريخ الولوج 21 ابريل 2021.

المبحث الثاني: الأحزاب السياسية وأزمة كورونا

على الرغم ان مجمل انشطة الاحزاب السياسية تتمحور حول السعي للوصول الى السلطة السياسية بغية تحقيق برامجها وغايتها. الا انه لا يمكن عزل هذه الاهداف عن الاهمية والفوائد التي تتحقق من خلال الوظائف التي تقوم بها الاحزاب السياسة، حتى ولو لم تستطيع الوصول الى السلطة السياسة.[1]

وتبعا لذلك فإن الاحزاب السياسية قامت بمجموعة من الوظائف في ظل ازمة كورونا، سواء منها تلك التي وصلت الى السلطة او ايضا التي لم تصل. وعليه سنحاول الحديث في هذا المبحث عن تداعيات كورونا على الوضع العام بالمغرب (المطلب الاول)، لننتقل للوقوف عن موقف الاحزاب السياسية من الازمة (المطلب الثاني).

المطلب الاول: تداعيات كورونا على الوضع العام بالمغرب

ان تداعيات ازمة كرونا خلقت ظروفا غير عادية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها فإنها خلفت تفاوتا كبريا خول كيفية تدبير احول الناس مما فتح المجال امام طرح مجموعة من التساؤلات تتعلق بمسؤولية الافراد ومسؤولية الدولة[2]، فهذه التداعيات دفعت المؤسسات الدستورية التقليدية المغربية الي تفاعلها مع الازمة من خلال وضع خطط استراتيجية للخروج من الازمة بأقل الاضرار. وعليه سيتم التطرق في هذا

---

[1] محمد زين الدين، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، مطبعة النجاح الجديدة ـ الدار البيضاء، الطبعة الثالثة مزيدة ومنقحة 2016، ص223.

[2] محمد الغالي، تدبير مخاطر الظروف الطارئة خلال ازمة كورونا- ملاحظات وخلاصات ـ، مقال منشور في ـ مؤلف جماعي ـ حالة الطوارئ الصحية التدبير القانونية والاقتصادية والسياسية وابعدها، منشورات مركز تكامل للدراسات والابحاث، مطبعة قرطبة- اكادير- 2020، ص 182.

المطلب الى تفاعل الحكومة والبرلمان مع الازمة (الفقرة الاولى)، ثم ننتقل للحديث عن التداعيات السياسية والسوسيواقتصادية (الفقرة الثانية).

الفقرة الاولى: تفاعل الحكومة والبرلمان مع الازمة

تعرف المؤسسات الدستورية التقليدية شراكة على مستوى صنع القرار منذ القديم، لأن الحديث عن الشراكة بين الحكومة والبرلمان ليس جديداً، إلا أن أهميته باتت تزداد بشكل كبير خاصة في ظل انتشار جائحة فيروس كورونا كوفيد- 19، والحاجة الماسة إلى تكثيف الجهود من أجل التغلب على هذه الأزمة التي باتت تهدد الجميع، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تلك الشراكة تقتضي وجود مجتمع متماسك ومتضامن طبقا لما نص الفصل 40 من الدستور[1]. هذه العلاقة الوطيدة التي تربط المؤسسات الدستورية بالمواطنين قد أعطت أكلها من خلال دخول الجميع في انخراط واحترام تام للإجراءات والتدابير الاحترازية قصد الخروج من الأزمة بأقل الأضرار.

وتجدر الإشارة الى أن كل من الحكومة والبرلمان قاما بالتفاعل مع الأزمة بشكل استراتيجي وذلك منذ تسجيل أول إصابة من خلال إصدار مرسوم إعلان حالة الطوارئ الصحية[2] وكذا مرسوم بمثابة قانون المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ.[3]

---

[1] ينص الفصل 40 من دستور 2011 على " على الجميع أن يتحمل، بصفة تضامنية، وبشكل يتناسب مع الوسائل التي يتوفرون عليها، التكاليف التي تتطلبها تنمية البلاد، وكذا تلك الناتجة عن الأعباء الناجمة عن الآفات والكوارث الطبيعية التي تصيب البلاد."

[2] مرسوم رقم 2.20.293 *صادر في 29 من رجب 24(1441 مارس 2020)* *بإعلان* حالة الطوارئ الصحية *بسائر أرجاء التراب الوطني. مواجهة تفشي فيروس كورونا كورونا - كوفيد 19، الجريدة الرسمية عدد 6867 مكرر، ص 1783.*

[3] مرسوم بقانون رقم 292.20.2 صادر في 28 من رجب 1441(23 مارس 2020) يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها ، الجريدة الرسمية عدد 6867 مكرر، ص 1782.

وللحديث أكثر عن هذا التفاعل سنخصص حديثنا في هذه الفقرة لتناول مسألة تفاعل كل من الحكومة والبرلمان مع أزمة كورونا.

وفي هذا السياق قد ظهر تفاعل الحكومة مع ازمة كورونا من خلال رهان ثنائية الصحة الاقتصادية وصحة المواطن، وعى الرغم من صعوبة هذا الرهان فقد تم تدبيره بشكل جيد بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس. وبخصوص الوحدات الصناعية، فإن الحكومة اتخذت القرار، منذ البداية، بالإبقاء عليها مفتوحة، خاصة تلك التي تحترم معايير السلامة وتشتغل وفق شروط، حيث مكنت من إنتاج الكمامات الواقية والأدوية والمواد الغذائية وغيرها في هذه الظرفية، وكذلك تكثيف المراقبة من خلال تخصيص لجان رقابية لزيارة هذه الوحدات، التي بلغ عددها 13 ألف زيارة، راقبت خلالها أزيد من 1700 وحدة صناعية، كما صدرت عنها مجموعة قرارات متعلقة بالإغلاق.

وعلاوة على ذلك فإن المغرب نجح في تحويل عدد من الأنشطة الصناعية لمواجهة الجائحة، من قبيل صناعة الكمامات، وصناعة الألبسة الواقية "التي أصبح هناك طلب لتصديرها"، تنضاف إليها المطهرات، من خلال إنتاج منتوج مغربي مائة في المائة.

وعلى صعيد الدعم المقدم لمختلف الفئات من صندوق الخاص بتدبير الجائحة، الذي تقوم بها وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة والجهات المختصة، حيث بلغ عدد المستفيدين حوالي 4 ملايين أسرة استفادت من الدعم المخصص للقطاع غير المهكيل من أصل 3، 4 ملايين أسرة، 37 في المائة منها في العالم القروي، كما ان الوزارة أطلقت منصة رقمية لتلقي الشكايات بهذا الخصوص.

كما قامت الحكومة في هذه الظرفية طرح مرسوم يهم مدونة الشغل وإبرام عقود عمل محدودة المدة موضوع أمام الأمانة العامة للحكومة، وفقا لمقتضيات اتفاق 25 أبريل، كما أن المشاورات التي أعلن عن فتحها مع هيئات وطنية "مبادرة مفتوحة قد تشمل مكونات أخرى"، وفق رئيس الحكومة.

وحرصت هذه الاخيرة، على التأكيد على أن الاقتصاد الوطني قائم على "أسس متينة"، مفيدة، بأن هناك قطاعات شبه متوقفة حاليا من قبيل السياحة والطيران والصادرات وصناعة السيارات، مما له تأثير على الأنشطة الاقتصادية وعلى الناتج الداخلي الخام، مما ادى الى اصدار قانون مالي تعديلي[1].

ولكن من ناحية أخرى ورغم هذه الجهود المبذولة، فقد أظهرت الازمة عن ضعف في الأداء الحكومي وتشتت مكونات الحكومة وتحالفها وارتباكها الناتج عن عدم قدرتها على ترصيد جو التضامن والوئام الاجتماعي الذي ظهر في سياق الجائحة، فرصة للعديد من الفاعلين السياسيين للدعوة إلى تشكيل حكومة إنقاذ وطني.

وهي دعوة تستبطن انتهازية سياسية واضحة، نظرا لأن مسطرة تشكيل الحكومات في الأنظمة الديمقراطية، يظل رهينا بنتائج الانتخابات التشريعية، التي تفرز أغلبية برلمانية، تفرز بدورها حكومة منسجمة أو تحالفا حكوميا بين الأحزاب الحاصلة على أغلبية المقاعد. لذلك فالدعوة لتشكيل حكومة إنقاذ وطني ليست في عمقها إلا دعوة مبطنة لإنقاذ الأحزاب المنادية بها، لغياب السند القانوني والسياسي والأخلاقي الذي يمكن أن ترتكز عليه. خصوصا في ضوء التشرذم والشرود الحاصل في صفوف أحزاب المعارضة الذي يقوي الحزب الذي يقود الأغلبية أكثر مما يضعفه[2].

---

[1]مقتطف من كلمة رئيس الحكومة ردا على تعقيبات الفرق والمجموعات البرلمانية بمجلس المستشارين بالجلسة العامة بتاريخ 19 ماي 2020.

[2] عبد الحميد بنخطاب، من الدولة الراعية الى الدولة الشاملة قراءة في تعامل الدولة المغربية مع الجائحة، حالة الطوارئ الصحية التدابير القانونية والاقتصادية والسياسية وابعادها، مؤلف جماعي، منشورات مركز تكامل للدراسات والأبحاث، مطبعة قرطبة-اكادير، 2020، ص 177.

فعلى غرار معظم الدول النامية، عرّت جائحة كورونا أعطاب قطاع الصحة في المغرب، ولولا النفقات الاستثنائية والاستعجالية في المعدات الطبية، وتدخّل الطب العسكري، وتراجع ضغط المرضى الآخرين عن المراكز الاستشفائية بسبب هاجس الخوف من العدوى، لما استطاعت المنظومة الصحية المغربية استيعاب جميع مصابي كورونا. صحيح أن صنّاع القرار انخرطوا منذ بداية الألفية الثالثة في مسلسل إصلاح تدريجي لهذا القطاع الحيوي من خلال وضع أجندة سياسية للإصلاح في سياق يتسم بتحولات ديموغرافية ووبائية سريعة، غير أن عوامل مختلفة ومتداخلة، مثل ضعف الإمكانات والارتجالية ووجود قوى معارضة من داخل القطاع، أثّرت سلبيًا في تفعيل أفضل للاستراتيجيات التي بلورتها الحكومة[1].

ويظهر تفاعل البرلمان مع ازمة كورونا وذلك من خلال تفعيل الفصل 70 من الدستور الذي ينص على ان البرلمان يمارس السلطة التشريعية ويصوت على القوانين ويراقب عمل الحكومة ويقيم السياسات العمومية. وهي كلها وظائف يناط بها للبرلمان القيام بها عبر أعضائه، كما ان الدستور يحدد بصراحة المواد التي يشرع فيها البرلمان.

وفضلا عن هذه الأحكام الدستورية، فإن هناك مقتضيات داخل النظام الداخلي للمجلسين التي تفصل سير عمل المؤسسة البرلمانية، ذلك أن النظامين الداخليين لغرفتي البرلمان يصرح وجوبا بمطابقتها للدستور، من طرف القضاء الدستوري، وهذا ما يعتبر احتراما صريحا لتراتبية القوانين.[2]

---

[1] إبراهيم المرشيد، إبراهيم منصوري، التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد 19 في المغرب، مجلة حكامة، العدد 1، شتنبر 2020، ص 166.

[2] تنص الفقرة الاخيرة من الفصل 6 من الدستور على "تعتبر دستورية القواعد القانونية، وترابيتها، ووجوب نشرها، مبادئ ملزمة ليس للقانون أثر رجعي."

وإذا كان البرلمان قد فضل الاستمرار في الاشتغال خلال هذه الفترة الدقيقة التي تمر بها بلادنا، رغم أن الفصل 70 من الدستور يتيح للحكومة التشريع مكان البرلمان من خلال التنصيص على أن للقانون أن يأذن للحكومة أن تتخذ في ظرف من الزمن محدود، ولغاية معينة، بمقتضى مراسيم تدابير يختص القانون عادة باتخاذها[1]، ويجري العمل بهذه المراسيم بمجرد نشرها، غير انه يجب عرضها على البرلمان بقصد المصادقة عند انتهاء الأجل الذي حدده قانون الإذن بإصدارها، ويبطل قانون الإذن إذا ما وقع حل مجلسي البرلمان أو أحدهما، بمعنى انه كان من الممكن أن تقوم الحكومة بالتشريع مكان البرلمان خلال هذه الفترة، غير أن البرلمان اختار القيام بعمله الدستوري، لكن هذا العمل البرلماني اظهر فراغا قانونيا ومؤسساتيا استوجب التفكير في إصلاح عميق لمواجهة الأزمات في المستقبل.

أول هذه المشاكل القانونية، حضور البرلمانيين لقاعة الجلسات، فلا الدستور ولا النظام الداخلي للمجلس ينصان على عدم حضور البرلماني وتعويضه بزميله، إلا ان مجلس النواب مثلا أراد العمل بهذه الطريقة وذلك في إطار تدابير اعتبرها احترازية، وبالتالي فإن هذا الفراغ المؤسساتي مطالب بإصلاح عميق، يتطلب معه تعديل للنظام الداخلي للمجلسين، وذلك لمعالجة مسألة حضور البرلمانيين، لاسيما وأن هذه الطريقة أثارت جدلاً واسعا فيما يخص التصويت على القوانين.

وهنالك من اعتبر أن أداء البرلمان، الذي لم يرق إلى مستوى خطورة الوضع، خلال الأزمة حيث ظل ضعيفا جدا في ممارسته للرقابة على الحكومة خلال هذه الفترة، نظرا لغياب النقاش العمومي عن ردهاته و اقتصار النواب، بمن فيهم نواب المعارضة من ترديد نفس الشعارات المتعلقة بأولوية مكافحة الجائحة وثانوية النقاش العمومي المتعلق بالحريات العامة وبحقوق الإنسان

---

[1] علال فالي، صناعة النصوص القانونية اشكالية الاختصاص والصياغة، الطبعة الاولى 2018، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط 2018، ص 187.

والبحث عن سبل الخروج من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي خلفها الوباء والضغط على الحكومة قصد التعجيل برفع الحجر الصحي، الذي عمق من الفوارق الاجتماعية وكرس عزلة الفئات الهشة، مثل النساء والأرامل وأصحاب الأعمال الموسمية والعاطلين عن العمل والمرضى وأصحاب المقاولات الذاتية الصغرى، الذين تضررت أعمالهم بشدة إلى درجة انزلاقهم إلى وضعية الهشاشة و الفقر المفرط[1]. وهذا ما يحيلنا الى التداعيات التي خلفتها الازمة على الوضعية العامة بالمغرب.

الفقرة الثانية: التداعيات السياسية والسوسيواقتصادية

سوف نحاول من خلال هذه الفقرة معالجة التداعيات السياسية لجائحة كورونا، وذلك بمقاربتها بما هو سوسيواقتصادي، وذلك لقوة علاقة التأثير والتأثر بينهما، فقد خلّفت جائحة كورونا صدمة مزدوجة على الاقتصاد المغربي، إذ شملت العرض، (التوقف التام أو الجزئي للنشاطات الإنتاجية والاستثمارية)، والطلب (انخفاض نفقات الأسر الموجهة نحو الاستهلاك النهائي والطلب الخارجي من لدن أهم شركاء المملكة التجاريين). وقد زاد من حدة هذه الصدمة تبعات الاندماج الكبير للاقتصاد المغربي في الاقتصاد العالمي الذي دخل في مرحلة كساد، ما جعله أكثر عرضة للمخاطر المرتبطة بتقلبات الأسواق[2].

وفي هذا الإطار قدم وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة أمام البرلمان المغربي. جملة من الأرقام والمعطيات بخصوص الأثار السلبية لجائحة كورونا على الاقتصاد الوطني وفي إحالة إلى حصيلة هذه التأثيرات بناء على المعطيات المتوفرة للأشهر الأربعة الأولى من سنة 2020، فإن المؤشرات المسجلة أفادت بالتالي:

[1] عبد الحميد بنخطاب، مرجع سابق، ص 176.

[2] إبراهيم المرشيد، إبراهيم منصوري، مرجع سابق، ص 160

- تراجع كبير للصادرات بناقص 61.5 في المائة مقابل تراجع الواردات بنسبة 37،6 في المائة، وكانت القطاعات التصديرية الأكثر تضرر امن الأنشطة الصناعية، ترتبط بالقطاعات الصناعية ذات العالقة بسلاسل القيمة العالمية، مثل قطاع السيارات الذي تراجعت صادراته بنسبة 96 في المائة، وصناعة الطيران بنسبة 96 في المائة، والنسيج والألبسة بنسبة 86.5 في المائة[1].

تجدر الاشارة ان هذه الأرقام السالبة بخصوص الصادرات، تعود إلى انخفاض الطلب الخارجي الموجه إلى المغرب،[2] حيث إن التراجع في هذا الطلب سيصل إلى 12.9 في المائة، خلال الفصل الثاني من سنة 2020، متأثرا بانخفاض الواردات خاصة الأوروبية منها، الأمر الذي سيساهم في تراجع الصناعة المحلية الموجهة إلى التصدير. وعلى ذلك، وبالنظر إلى الأرقام السالفة الذكر، فإنه من المتوقع أن تنخفض الصادرات الوطنية بنسبة 6.1 في المائة.

على مستوى آخر، فإن التراجع الاقتصادي، وحسب مؤشرات للمندوبية السامية للتخطيط وفي العالقة مع عالم المقاولة المغربية، ستكون من آثاره:

- حوالي 142 ألف مقاولة صرحت بتوقف نشاطها بشكل مؤقت أو دائم في بداية شهر أبريل، ويمثل هذا الرقم أكثر من نصف المقاولات المغربية.

---

[1] معطيات قدمت من قبل السيد محمد بنشهبون وزير الاقتصاد والمالية واصلاح الدارة خلال جلسة الاسئلة الشفوية التي عقدها مجلس المستشارين خلال فترة الحجر الصحي، بتاريخ ابريل من سنة 2020.

[2] محمد بليوني، النعمان اليعلاوي، ملامح مغرب ما بعد كورونا، خطة لإنعاش الاقتصادي وتعديل قانون المالية، الملف السياسي، الاخبار، العدد 1، يونيو 2020، ص ص 17-19.

- 135 ألف مقاولة دفعتها الجائحة إلى تعليق أنشطتها مؤقتا، بينما أقفلت 6300 مقاولة بصفة نهائية[1].

وفي الفصل الثاني من سنة 2020 ارتفع معدل البطالة من 8.1 في المائة خلال نفس الفترة من السنة الماضية الى 12.3 في المائة، كما ان معدل التشغيل انخفض من 42.1 في المائة الى 39.3 في المائة ما ساهم في فقدان الدخل وتراجع القدرة الشرائية، كما تجلى ذلك في تراجع متوسط الدخل الشهري للنشيطين المشتغلين بنسبة 50 في المائة[2]، الامر الذي أدى الى تردي الأوضاع الاجتماعية لأسر مغربية كثيرة.

وفي المجال الحقوقي، حصلت بعض التجاوزات التي تبدو في إجمالها معزولة وغير ممنهجة، خاصة أثناء تنفيذ حالة الطوارئ، كما عمدت النيابة العامة والمديرية العامة للأمن الوطني بالمغرب إلى نشر بلاغات بانتظام، تضمنت آلاف الاعتقالات المرتبطة بخرق فترة حالة الطوارئ الصحية. ففي آخر بلاغ لها في 22 ماي 2020 ، أعلنت هذه المؤسسة عن تحريك المتابعة القضائية في مواجهة ما مجموعه 91623 شخصًا خرقوا حالة الطوارئ الصحية، وهو ما اعتبره الائتلاف المغربي لحقوق الإنسان، المكون من عدة جمعيات حقوقية مغربية، في رسالة مفتوحة موجهة إلى رئاسة النيابة العامة، من الأشياء المبالغ فيها، داعيًا إلى التقيد بمنطق الموضوعية والحذر، واحترام كامل للمقاربة الإنسانية والحقوقية[3].

إجمالا يمكن القول ان الوضع العام بالمغرب خلال هذه الفترة شهد تراجعا كبيرا على مستويات عدة، التضرر الكبير الذي عرفه الاقتصاد الوطني

---

[1] مؤشرات المندوبية السامية للتخطيط في النشرات الاحصائية الصادر عن هذه المؤسسة خلال سنة 2020.

[2] الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا والسبل الممكنة لتجاوزها، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبئي، إحالة رقم 2020/82، ص 37.

[3] إبراهيم المرشيد، إبراهيم منصوري، مرجع سابق، ص 170.

والذي تراجعت معه الحالة الاجتماعية للمواطنين وساهم في خلق ازمة نفسية تراجعت معها ثقة المواطنين في بعض الفاعلين السياسيين، خاصة الأحزاب السياسية والتي في رأي الكثير لم تقم بالدور الذي كان واجبا عليها خلال هذه الفترة.

المطلب الثاني: موقف الاحزاب السياسية من الازمة

تتمتع الأحزاب السياسية في جل الدول بسلطة كبيرة، لا سيما وأنها تزود قادة الحكومات بالمشورة وتساهم في تحديد السياسات العامة؛ وهي بحاجة إلى توظيف هذه السلطة من أجل قيادة بلادها نحو التقدم والازدهار وتجاوز الازمات، مما يفرض على الاحزاب السياسية ان تتحول الى منظمات أكثر شمولية ، وتشارك في عملية صنع القرار وتطوير سياسات عمومية بعيدة النظر مرتكزة على قيم الوضوح والتواصل مع أطراف اخرى من اجل الخروج الازمات بدون خسائر كبرى.[1]

وتأسيسا على سبق سنحاول معالجة هذا المطلب من خلال تناول تفاعل الاحزاب مع الازمة (الفقرة الاولى)، على ان نقف على تصورات الاحزاب لما بعد الازمة (الفقرة الثانية).

الفقرة الاولى: تفاعل الاحزاب مع الازمة

نظرا للمكانة المهمة والادوار الاساسية التي تلعبها الأحزاب السياسية، كان لزاما على هذه الأخيرة ان تؤدي وظائفها بشكل مناسب خلال هذه الفترة والتي ساهمت في إزدياد بوادر الأزمة بين الحكومة وباقي مكونات المشهد السياسي والنقابي والحقوقي، وقد زاد من حدتها عدم تحسن الوضع الوبائي بالسرعة اللازمة، وظهور بعض التجاوزات الأمنية التي تم تداولها على مواقع التواصل الاجتماعي، ما أدى إلى تآكل ثقة المغاربة بصدقية الأجهزة الحكومية

---

[1] الاحزاب السياسية والسياسات العمومية والدمقراطية التشاركية، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤن الدولية، دراسة لممارسة الاحزاب السياسية وأنظمتها الداخلية، ص 5.

ومدى قدرتها على احتواء الأزمة. وجدت تحولات على مستوى الخطاب لدى أحزاب المعارضة، وخاصة حزب الأصالة والمعاصرة الذي يعتبر ثاني قوة سياسية في البرلمان المغربي، والذي انتقد بشدة تراجع الحكومة عن "التعاقد المبني على الثقة بين الأغلبية والمعارضة في التشاور في كل القضايا المرتبطة بتدبير جائحة كورونا"[1].

وأمام المتغيرات الجديدة الاقتصادية والاجتماعية وطنيا ودوليا، والتي فرضت على الحكومة المغربية إلى الاتجاه نحو تعديل القانون المالي .في هذا السياق دعا رئيس الحكومة الأحزاب المغربية إلى تقديم تصوراتها بخصوص تعديل القانون المالي، أي في مرحلة الأزمة.

وقد جاءت مذكرات الأحزاب في هذا الصدد متفاوتة من حيث قوتها الاقتراحية، حيث جاء تصور العدالة والتنمية [2] تحت شعار الثقة في المؤسسات، عبر حزب العدالة والتنمية بداية في مذكراته عن رفضه المطلق لكل خطاب يستهدف المساس بالخيار الديمقراطي ويبخس أداء الاحزاب بدعوى النجاعة في مواجهة تداعيات كورونا. وبعد تأكديه على ضرورة تعزيز البعد المؤسسي في شقه الترابي دعا هدا الأخير الى الأخذ بعين الاعتبار هدا البعد من اجل إنعاش الاقتصاد الوطني وفق ثلاثة مستويات، وهي الاوراش ذات الأولوية، ودعم العرض والطلب، ودعم المقاولات وفرص الشغل.

فعلى مستوى الاوراش تم التأكيد على ادوارد الدولة الاستراتيجية التي تشجع الابتكار مع اعطاء الأولوية لبعض القطاعات الاجتماعية أو بعض القطاعات الاجتماعية المتضررة، وعلى مستوى دعم العرض والطلب اقترح الحزب استمرار وتسريع الإصلاح الضريبي والاستثمار العمومي وتشجيع

---

[1] إبراهيم المرشيد، إبراهيم منصوري، مرجع سابق، ص 169.

[2] مذكرة حزب العدالة والتنمية المنشورة في الموقع الرسمي للحزب في يونيو 2020، www.pjd.ma تاريخ الولوج 4 ماي 2021.

الاستثمار الخاص، اما على مستوى دعم المقاولات اقترح الحزب دعم الدولة للمقاولات الصغير والكبيرة والمتوسطة والحرفيين وأصحاب المشاريع الذاتية.

اما بخصوص حزب الحركة الشعبية[1] فإن مذكرته حملت مجموعة من الاجراءات ذات الطابع الاقتصادي والمال والاجتماعي والمؤسسي والحقوقي، وأكدا على ضرورة اعطاء الاولوية للقطاع الصحي بتوفير التجهيزات الطبية الضرورية، تم تفعيل الاصلاح البيداغوجي الجامعي ودعم الصناعة الوطنية، مراجعة الترسانة القانونية المتعلقة بالأحزاب السياسية والمنظومة الانتخابية.

وفيما يتعلق بتصور حزب الاستقلال[2] دعا هذا الاخير الى إنعاش اقتصادي مسؤول اجتماعيا وبيئيا لحماية المكتسبات والبناء المشترك للمستقبل، وتسعى رؤية حزب الاستقلال الى تعزيز السيادة الوطنية من خلال تقوية الامن الغذائي والامن الصحي والامن الطاقي والامن الاقتصادي والمالي.

وكسابقيه أكد تصور حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية على أهمية حماية صحة المواطنين، وضمان العيش الكريم، بالإضافة الى التصدي لمخاطر السيولة ودعم المقاولات المتضررة او المساهمة في رأسمالها.

في حين جاء تصور حزب التقدم والاشتراكية[3] حت عنوان " من اجل تعاقد سياسي جديد"، يهدف الى محاربة الهشاشة الاجتماعية واعادة ترتيب الاولويات قصد تحقيق انطلاقة تنموية وتعميق فعلي للمسار الديمقراطي، بالإضافة الى بلورة مخطط اقتصادي للإنعاش وفق رؤية استراتيجية مندمجة.

---

[1]مذكرة حزب الحركة الشعبية المنشورة في الموقع الرسمي للحزب في يونيو 2020 www.alharaka.ma/ar تاريخ الولوج 4 ماي 2021.

[2] مذكرة حزب الاستقلال المنشورة في الموقع الرسمي للحزب في يونيو 2020، http://www.usfp.ma.

[3]مذكرة حزب التقدم والاشتراكية المنشورة في الموقع الرسمي للحزب في يونيو 2020، http://ppsmaroc.com/ar/. تاريخ الولوج 4 ماي 2021.

وتماشيا مع ذلك أكد حزب الاصالة والمعاصرة[1] على ضرورة الأخذ بثلاثة مبادئ لإعادة الاقلاع السريع الاقتصادي والاجتماعي وتتمثل هذه المبادئ في تكامل السياسة الاقتصادية وتجانسها وعقلنتيها.

لكن على المستوى الواقعي كانت تدخلات الأحزاب جد هزيلة، فالبعض اعتبروا ان ازمة كورونا قد أبانت عن محدودية المنتخبين في التفاعل مع الوضعيات الجديدة والمفاجئة التي افرزتها الجائحة، خاصة وان الأحزاب لم يقوموا بالأدوار الممنوحة لهم، فأغلب المبادرات التي اتخذت لمواجهة الازمة كان مصدرها السلطات المحلية التي تتلقى اوامرها من وزارة الداخلية بناء على جلسة العمل التي ترأسها الملك[2]، وهو الامر الذي ساهم من ناحية اخرى في تراجع ثقة المواطنين في هؤلاء الفاعلين[3].

الفقرة الثانية: تصورات الاحزاب لما بعد الازمة

وبخصوص تصورات الاحزاب السياسية لما بعد كورونا قدمت مجموعة من الاحزاب اغلبية ومعارضة تصوراتها ومقترحاتها لتدبير مرحلة ما بعد كورونا، من خلال صياغة مذكرات خاصة تضمنت في مجملها الاشارة الى طريقة تعامل السلطات مع هذا الوباء.[4]

---

[1] مذكرة حزب الاصالة والمعاصرة المنشورة في الموقع الرسمي للحزب في يونيو 2020، www.pam.maتاريخ الولوج 4 ماي 2021.

[2] ترأس الملك جلسة عمل يوم 17 مارس 2020 خصصت لتتبع تدبير انتشار وباء فيروس كورونا بحضور رئيس الحكومة سعد الدين العثماني ووزير الداخلية ووزير الصحة وكبار المسؤولين الأمنيين، أنظر بلاغ الديوان الملكي بنفس التاريخ على الموقع الالكتروني لرئاسة الحكومة www.cg.gov.ma

[3] من ذلك رأي المحلل السياسي إلياس المساوي، في تصريح لجريدة هسبريس الالكترونية، 31 غشت 2020، www.hespress.com تاريخ الولوج 4 ماي 2021.

[4] محمد العيساوي، عدنان الرشيد، السؤال الاقتصادي والاجتماعي في ضوء مذكرات الاحزاب السياسية، مؤلف جماعي، حالة الطوارئ الصحية التدبير القانونية والاقتصادية والسياسية وابعدها، مرجع سابق، ص 253.

استعداداً لتدبير الشأن العام المغربي في مرحلة ما بعد أزمة كورونا المستجد، تتقدم الأحزاب المغربية بمذكرات للحكومة في إطار مشاوراتها مع الأحزاب السياسية، تتضمن رؤيتها لمرحلة ما بعد أزمة كورونا المستجد التي لم يحدد موعد بدايتها حتى الآن، بتدبير التخفيف من الحجر الصحي، وبلورة خطة إنعاش الاقتصاد الوطني، وإعداد مشروع قانون المالية التعديلي.

ودعا حزب العدالة والتنمية[1] في مذكرته إلى رئيس الحكومة، إلى اعتماد رفع الحجر الصحي بطريقة منسقة بناء على الدلائل المرجعية التي أعدتها الحكومة لهذا الغرض بتنسيق مع القطاعات المعنية، واستئناف هذه الأنشطة، مع الإبقاء على التدابير الوقائية التي اتخذت خلال فترة الحجر الصحي والممارسة المنتظمة لاختبارات الكشف على المصابين والمخالطين وإيلاء أهمية خاصة بالمسنين وبالأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة، وكذا مواصلة التحسيس واليقظة وتعبئة كل المواطنات والمواطنين لمواصلة الانخراط في هذه المرحلة على غرار مرحلة الحجر الصحي.

وأكد الحزب أنه ينبغي، في خطة إنعاش الاقتصاد الوطني، تنبي تعبئة كبيرة وشاملة لتسريع وثيرة إنجاز الإصلاحات الهيكلية والقطاعية وتنفيذ الأوراش ذات الأولوية والمشاريع الكبرى لتنشيط الاقتصاد الوطني وتعزيز الاستثمار وإنعاش سوق الشغل وتوسيع الحماية الاجتماعية وتقليص الفوارق الاجتماعية، وشدد بخصوص إعداد مشروع قانون المالية التعديلي على أنه سيكون له بعد استراتيجي كبير باعتباره سيوضح الصورة وسيعطي إشارات ورسائل للمجتمع وللفاعلين والمستثمرين من الداخل والخارج من خلال إعطاء دفعة قوية لإنعاش الاقتصاد وتسريع مجموعة من السياسات والبرامج والمشاريع العمومية ودعم تموقع المغرب على مستوى إعادة وتوزيع وتوطين

---

[1] مذكرة حزب العدالة والتنمية حول موضوع جائحة كورونا "العدالة والتنمية يقدم رؤية متكاملة لإنعاش الاقتصاد الوطني www.pjd.ma/node/70117/ تاريخ الولوج 5 ماي 2021.

سلاسل الإنتاج والتوزيع على المستوى العالمي، من المحور الاجتماعي، وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، وكذلك دعم العرض والطلب، ومعالجة صعوبة المقاولات والتجار والحرفيين، ومعالجة صعوبات الجماعات الترابية.

وقدم حزب التقدم والاشتراكية اليساري، في مذكرته لرئيس الحكومة، رؤيته لما هو آتي وقابل للإنجاز فوراً، وما يهم المدى المتوسط، وذلك في أفق أجرأة النموذج التنموي الجديد، مؤكداً عدم إمكانية الفصل بين الأسئلة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمسألة السياسية، واقترح بلورة خطة للدعم والإنعاش الاقتصادي والقطاعي عبر منهجية تشاركية تقوم على جرد وترتيب القطاعات المتضررة، وتشخيص وضعيتها، وتقييم خسائرها، وتحديد آليات دعم القطاعات المتضررة، ومواكبتها، بطريقة تشاركية بين الحكومة والبرلمان وممثلي كل من المقاولات والشغيلة والأبناك، فضلاً عن الجماعات الترابية.[1]

وعلى نفس خطى باقي الاحزاب السياسة قام حزب الاستقلال بصياغة تصوره لمرحلة ما بعد كورونا عبر تقديم مذكرة تضمنت خطة الاقلاع الاقتصادي التي همت مرتكزات المواكبة الاجتماعية واولوية مشوع قانون المالية المعدل.

وقد ذهب حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بدوره رسم ارضية توجيهية لتأطير النقاش الاتحادي حول تدبير الوضعية الراهنة تحت عنوان استشراف المستقبل وتطرق في هذه الورقة الى اهمية التناغم الحاصل بين الدولة وسلطها التنفيذية والتشريعية والقضائية، كما اكدا على ضرورة حماية صحة المواطنين وضمان العيش الكريم ووضع الحجر الاساس للاقتصاد وطني جديد بعد الجائحة.

---

[1] مذكرة حزب التقدم والاشتراكية المنشورة في الموقع الرسمي للحزب في يونيو 2020، http://ppsmaroc.com/ar تاريخ الولوج 5 ماي 2021.

وسيرا على نفس النهج وجه حزب الحركة الشعبية[1] ايضا مذكرة الى رئيس الحكومة بعنوان" تصور حزب الحركة الشعبية لتدبير مغرب ما بعد الحجر الصحي والحد من تداعيات جائحة كورونا الاتية والمستقبلية" وقد تضمنت الورقة المقترحة 49 اجراء ومقترح منها 13 اجراء استعجالي و9 تدابير ذات صلة بالحكامة المالية لمواجهة 12 اكراه وتحدي مطروح على المالية العمومية و11 اولوية ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية والمجالية و16 اجراء واصلاح مؤسساتي وقانوني وحقوقي.

[1] مذكرة موجهة إلى العثماني.. حزب الحركة الشعبية يعرض تصوره لمغرب ما بعد الحجر الصحي والحد من تداعيات "كورونا" https://www.alharaka.ma/ar/?p=26134 تاريخ الولوج 5 ماي 2021.

تركيب إجمالي

في إطار مقاربتنا لموضوع الأحزاب والثقة السياسية في المغرب، وبناء على التصور الحديث لمفهوم الحزب السياسي، حيث تحتل الأحزاب السياسية مكانة محورية في الشأن، وذلك في إطار الديمقراطية وفي احترام الدستور والقانون ما يعطي للأحزاب دورا هاما في النسق السياسي المغربي، من الناحية والواقعية والقانونية، حيث أنها تضطلع بأدوار مركزية كوسيط سياسي واجتماعي يسهر على تمثيل المواطنين وتأطيرهم سياسيا، والعمل على المساهمة الفعالة في مختلف المناحي والقضايا التي تهم مصلحة المواطنين.

ورغم وجود بعض الاكراهات المرتبطة بمحدودية وظائف هذه الأحزاب، خاصة ما يتعلق بنشأتها تاريخيا في علاقتها مع السلطة الحاكمة، وهيمنة هذه الأخيرة على الفعل السياسي، إلى جانب ما تعانيه من هشاشة ضمن بنياتها الداخلية فقد تطورت مكانة الأحزاب خاصة مع التعديل الدستوري الأخير وإصدار القانون المتعلق بالأحزاب السياسية، الامر الذي جعلها مطالبة بالقيام بوظائفها بشكل فعلي يتناسب والمكانة الدستورية والقانونية التي تتمتع بها، ومن ثم يجب ان تتحول الى فاعلين سياسيين حقيقيين قادرين على ممارسة السلطة طبقا لبرامج حقيقية طموحة تلبي حاجيات المواطنين في إطار علاقة قائمة على الثقة والرضى والاستمرارية.

في هذا السياق تأتي الثقة السياسية كعنصر أساسي يضمن تباث واستمرارية هذه العلاقة، فالأحزاب مطالبة ببناء الثقة مع المواطنين لضمان تواجدها ضمن اللعبة السياسية، فلا قيمة لحزب دون جمهور ودون مناصرين، كما ان هذه الثقة تقاس بمدى وجود الاستقرار والقبول وانتشار المشاركة السياسية وغياب العزوف السياسي والانتخابي، فالثقة مسألة ضرورية للأحزاب السياسية وغيابها دليل على وجود مشكل وعائق في الممارسة السياسية والحزبية.

وهو الأمر الذي أصبح يطبع المشهد الحزبي والسياسي في المغرب، وهو التدني الكبير لمستويات الثقة خاصة في الأحزاب والفاعلين السياسيين، وانتشار مظاهر انعدام الثقة السياسية كإرتفاع نسب العزوف الانتخابي وضعف المشاركة السياسية الى جانب تكاثر مظاهر الاحتجاج والحراك، وتؤكد هذه الوضعية أرقام ونسب متخلف الدراسات المغربية التي تهتم بقياس معدلات الثقة السياسية، ما يقود الى وجود أزمة ثقة سياسية بين المواطنين والأحزاب السياسية في المغرب.

يزكي هذه الازمة الواقع الحزبي المتلاشي الذي تعيشه البلاد في ظل غياب أحزاب سياسية فعلية وممارسة سياسية واقعية، وتشابه البرامج الانتخابية وتعددية حزبية ضعيفة تتحكم فيها آلية التوليد والسعي وراء المناصب والمصالح الخاصة، دون الاخذ بعين الاعتبار مصلحة المواطنين، ذلك أن وجود تنظيمات سىاسىة عاجزة عن أداء الأدوار المنوطة بـها، وتحقيق الوظائف التي من أجلها وجدت ىؤدي إلى انتشار ثقافة العزوف السياسي وضمور الالتزام المدني، وبالتالي اتساع الهوة بىن الطبقة السىاسىة وعموم المواطنين بسبب ضعف الثقة، والتعميق من الازمة.

وقد شكلت جائحة كورونا فرصة مواتية للأحزاب السياسة من اجل إعادة التموقع والظهور بشكل إيجابي في المشهد السياسي والواقعي، وإعادة ثقة المواطنين بالأحزاب، خاصة مع عاشه المواطنون من صعوبات اجتماعية خلال فترة الجائحة والحجر الصحي، وما خلفته هذه الازمة من تداعيات على مستويات كثيرة، كانت الحاجة فيها ماسة الى وجود أحزاب سياسية قوية بإرادة سياسية فاعلة في إطار تمثيل المواطنين والاستجابة لتوقعاتهم، والاحساس بمعاناتهم واحتياجاتهم.

في هذا السياق قدمت الأحزاب السياسية تصوراتها ورؤيتها لمواجهة هذه الازمة عبر مجموعة من المذكرات، أيضا حاولت بنفس الطريقة تقديم تصورها لطرق الخروج من الازمة ولمغرب ما بعد كورونا، في محاولة للتفاعل مع المرحلة المهمة الانتقالية التي يشهدها المغرب، لكن مع ذلك كان دور

الأحزاب ضئيلا في مقابل إستراتيجيات الدولة والسلطات العمومية خلال فترة الجائحة.

وبالنظر إلى إشكالية إنعدام الثقة من زاوية أخرى، نجد أنها أمر مرسخ في المجتمع المغربي، ولا يتعلق فقط بالأحزاب السياسية، فمن الناحية الواقعية نجد ان المواطن المغربي لا يثق في مختلف المؤسسات وان كان ذلك بنسب متفاوتة، وهو أمر تكاثر واستفحل بفعل مجموعة من المسببات وعلى مر سنوات طويلة ليصل الى هذه المرحلة، خالقا أزمة من الثقة بين المواطن والدولة، وإلى موقف عام مفاده ان كل الفاعلين السياسيين فاسدون.

وهو الأمر الذي قد يبدو تعميما "تسطيحيا" وحكم قيمي غير منصف، لأن العمل السياسي في أصله عمل نبيل، تم إحداثه لغاية سامية وهي مصلحة المواطن والمجتمع والدولة، وفي جميع القطاعات هنالك الشرفاء، هنالك سياسيون شرفاء قدموا العديد من الخدمات لهذا الوطن في عدة مجالات، خاصة المجال الحقوقي والنضال من اجل تغيير الدستور والنضال من اجل تمتيع المواطن المغربي بمجموعة من الحقوق والحريات. وحتى في ظل ما تعانيه الأحزاب من ضعف على مستوى الهياكل والنخب، فهذا لا ينفي وجود أحزاب بغايات واهداف نبيلة وطموحة.

كما أن إنعدام الثقة هذا يمكن إرجاعه إلى إشكالية أخرى لا تقل أهمية عما تم تناوله خلال فصول البحث، وتتعلق بمسألة تدبير الوسائط، حيث أن العلاقة بين الدولة والمجتمع أصبحت علاقة تصادمية. لأنه تم تدمير وتبخيس أهمية ودور الوسائط، وهي الأحزاب السياسية والنقابات، وذلك من خلال طمس دورها وجعلها مجرد مؤسسات شكلية أو عبر جعلها في خدمة السلطة، ما جعل الدولة في مواجهة مباشرة مع المجتمع.

وهذا خطأ كبير إرتكبته الدولة، حيث أنه في فترة القلاقل الاجتماعية والاحتجاجات، الدولة وجدت نفسها في مواجهة مباشرة مع الشارع الذي بدوره أصبح غير مؤطر، في ظل غياب الأحزاب كوسائط وعدم قيامها بدورها في التأطير والتمثيل، وغياب المبادرات الحزبية الرامية إلى حل الإشكالات

المرتبطة بالعلاقة مع المجتمع، وتزايد المؤشرات والمسببات المرتبطة بإنعدام الثقة، فإن أزمة الثقة هذه تستفحل يوما بعد يوم، ونظرا لعلاقة ذلك بضمان الاستقرار والشرعية والولاء السياسي، فإن عدم إيجاد حلول جذرية وفعالة قد يقود إلى أزمة سياسية داخل الدولة.

وبذلك فالأحزاب السياسية مطالبة بضرورة إعادة بناء الثقة بينها وبين المواطنين، لأنه الامر الكفيل بإنجاح مسلسل الإصلاح الذي يعرفه المغرب، وهو السبيل الى ترسيخ ممارسة سياسية فعالة وديمقراطية، تمكن الأحزاب من القيام بالأدوار والوظائف المنوطة بها، وهي مطالبة كذلك بالقيام بإصلاح شامل لمنظومتها الأيديولوجية ولبرامجها الانتخابية لتتماشى مع انتظارات المواطنين ومع توقعاتهم.

فمغرب اليوم ليس هو مغرب الامس، فهو يعيش سيرورة تغيير تتفاعل فيها جل المكونات المجتمعية، والمواطن المغربي اليوم اضحى مواطنا واعي سياسيا يتفاعل مع مخرجات النظام السياسي، وله رأي خاص وإقتراحات ورؤى حول مستقبل الدولة والمجتمع، لذا ينبغي على الأحزاب ان تكون مدركة لهذه المسألة وتتجاوز الأساليب التقليدية في التعامل مع المواطنين، وإلا فانه من الصعب ان تبني ثقة سياسية تسود داخل النسق السياسي وتساهم إيجابيا في تطور وإزدهار الدولة خاصة على المستويات التي تمس الفرد.

قائمة المراجع

الكتب

1. صمويل هنتنجتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية عبود، دار الساقي، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1993.
2. جون ماري دانكان، علم السياسة، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1997.
3. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007.
4. أسامة الغزالي، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، المجلس الوطني للثقافة والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد117، 1987.
5. عصام سليمان، مدخل الى علم السياسة، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية، 1989.
6. عبد العزيز أشرقي، تموقع الأحزاب في المشهد السياسي بين اخماد صراعاتها والسباق نحو المناصب الوزارية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2018.
7. المختار مطيع، القانون الدستوري وأنظمة الحكم المعاصرة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1998.
8. أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2005.
9. فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1998.
10. كريم لحرش، الدستور الجديد للمملكة المغربية شرح وتحليل، مطبعة النجاح الجديدة-الدار البيضاء، الطبعة الثانية، 2016.

11. وفاء علي داود، الثقة السياسية بين المواطن والحكومة وتداعيات قيام الثورات، الطبعة الاولى، مكتبة الوفاء القانونية، القاهرة، 2014.
12. فرانسيس فوكوياما، الثقة الفضائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار، دراسات مترجمة، مركز الامارات للدراسات السياسية والاستراتيجية، 1998.
13. أحمد سليم البرصان، علم السياسة، دار زهران للشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 2014.
14. عبد اللطيف أكنوش، واقع المؤسسة والشرعية في النظام السياسي المغربي على مشارف القرن 21، الطبعة الأولى، مكتبة بروفاتس، الدار البيضاء، 1999.
15. عبد الرحيم العطري، الحركات الاحتجاجية بالمغرب مؤشرات الاحتقان ومقدمات السخط الشعبي، مطبعة النجاح الجديدة، 2008.
16. محمد زين الدين، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، مطبعة النجاح الجديدة ـ الدار البيضاء، الطبعة الثالثة مزيدة ومنقحة 2016.
17. علال فالي، صناعة النصوص القانونية اشكالية الاختصاص والصياغة، الطبعة الاولى 2018، مطبعة المعارف الجديدة- الرباط 2018.
18. ابن منطور، لسان العرب، دار بيروت للطباعة والنشر، 1961.
19. المنجد في اللغة العربية المعاصرة، طبعة ثانية، دار المشرق، بيروت، 2001، ص 279.

الرسائل والاطروحات

1. فضلون امال، استخدام الأحزاب السياسية للصحافة في التأثير على الرأي العام، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة باجي مختار- عنابة كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

2. عفرون مريم، حامق خديجة، الثقة السياسة في الجزائر دراسة علاقة التفاعل بين المواطن والنظام السياسي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسة، جامعة مولود معمري كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016.

مجلات ومقالات

بالعربية:

1. حمدان رمضان محمد الخالدي، سعد طلب عبد الحماد الجنابي، الثقة السياسية بين المواطن والحكومة دراسة ميدانية اجتماعية، مجلة العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا-برلين، العدد 17، مارس 2021.
2. إيهاب احمد محمد إسماعيل، إشكالية مفهوم الثقة والاسهامات السوسيولوجية في دراستها، حوليات آداب عين شمس، كلية الآداب جامعة عين شمس، المجلد 45، عدد يناير-مارس 2017.
3. مي مجيب، إعادة قراءة "إيستون" قدرة نظرية تحليل النظم على التجدد، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد الثاني والعشرون، العدد الأول، يناير 2021.
4. يونس برادة، الفعل الحزبي وسؤال الديمقراطية في المغرب، قراءة في طبيعة النظام السياسي وجوهر الممارسة الحزبية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2004.
5. زين العابدين حمزاوي، الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي، مجلة فكر ونقد، العدد 91، أكتوبر 2007.
6. يونس برادة، الملكية والأحزاب في المغرب مقاربة السياسة الحزبية للملكية، مجلة فكر ونقد، السنة السابعة، عدد 65، دار النشر المغربية، يناير 2005.
7. محمد معتصم، الحياة السياسية المغربية، 1962 - 1991، الطبعة الاولى، مؤسسة إيزيس للنشر الدار البيضاء، ماي 1992.

8. احمد بوز، الأحزاب المغربية وإشكالية الوظيفة، مجلة فكر ونقد، دار النشر المغربية، ، السنة العاشرة عدد 96، الدار البيضاء، مارس 2008.

9. باسك منار، المشاركة السياسية والانخراط المدني للشباب المغربي بعد تحولات الربيع العربي، دراسة ميدانية، مؤسسة قرطبة بجنيف، 2015.

10. جميل حمداوي، الشباب المغربي والمشاركة السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد 41، عدد 474، 31 غشت 2018، ص ص 95-109، الدراسة منشورة أيضا على موقع المرصد المغربي للمشاركة السياسية على الرابط: www.participer.ma/2210-2.

11. عمر إحرشان، حراك الريف السياق والتفاعل والخصائص، مجلة سياسيات عربية، عدد 31، مارس 2018.

12. محمد الغالي، تدبير مخاطر الظروف الطارئة خلال ازمة كورونا- ملاحظات وخلاصات -، مقال منشور في - مؤلف جماعي - حالة الطوارئ الصحية التدبير القانونية والاقتصادية والسياسية وابعدها، منشورات مركز تكامل للدراسات والابحاث، مطبعة قرطبة- اكادير، 2020.

13. عبد الحميد بنخطاب، من الدولة الراعية الى الدولة الشاملة قراءة في تعامل الدولة المغربية مع الجائحة، حالة الطوارئ الصحية التدابير القانونية والاقتصادية والسياسية وابعادها، مؤلف جماعي، منشورات مركز تكامل للدراسات والأبحاث، مطبعة قرطبة-اكادير، 2020.

14. إبراهيم المرشيد، إبراهيم منصوري، التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد 19 في المغرب، مجلة حكامة، العدد 1، شتنبر 2020.

15. محمد بليوني، النعمان اليعلاوي، ملامح مغرب ما بعد كورونا، خطة لإنعاش الاقتصادي وتعديل قانون المالية، الملف السياسي، الاخبار، العدد 1، يونيو 2020.
16. الاحزاب السياسية والسياسات العمومية والدمقراطية التشاركية، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤن الدولية، دراسة لممارسة الاحزاب السياسية وأنظمتها الداخلية.

بالأجنبية:

1. Jack Ctirin, "comment: the political relevance of trust in government" the american political science review, vol 68, no 3, 1974.
2. Easton David, An approach to the analysis of poltical systems, world plitics, vol 9, no 3, 1957.

الخطب الملكية

1. خطاب جلالة الملك بمناسبة الذكرى 18 لعيد العرش، يوم السبت 29 يوليوز 2017.
2. خطاب جلالة الملك بمناسبة الذكرى 19 لعيد العرش، 19 يوليوز 2018.
3. خطاب جلالة الملك في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية العاشرة، 14 أكتوبر 2016.

النصوص القانونية

1. دستور المملكة المغربية لسنة 1962.
2. دستور المملكة المغربية لسنة 1996.
3. دستور المملكة المغربية لسنة 2011.
4. القانون التنظيمي رقم 04-36 المتعلق بالأحزاب السياسية، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.06.18 الصادر في 15 من محرم

1427 (14 فبراير 2006) الجريدة الرسمية رقم 5797 الصادرة يوم 20 فبراير 2006.

5. القانون التنظيمي رقم 29-11 المتعلق بالأحزاب السياسية، الصادر بنفيذه ظهير شريف رقم 1.11.116 الصادر في 24 من ذي القعدة 1432 (22 أكتوبر 2011) الجريدة الرسمية عدد 5989 بتاريخ 26 ذو القعدة 1432 (24 أكتوبر 2011).

6. الظهير الشريف رقم 1.58.376 الصادر في 3 جمادي الأولى 1378، 15 نونبر 1958.

7. مرسوم رقم 2.20.293 صادر في 29 من رجب 24(1441 مارس 2020) بإعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني. مواجهة تفشي فيروس كورونا كورونا - كوفيد 19، الجريدة الرسمية عدد 6867 مكرر.

8. مرسوم بقانون رقم 292.20.2 صادر في 28 من رجب 1441(23 مارس 2020) يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها ، الجريدة الرسمية عدد 6867 مكرر.

تقارير ودراسات

1. مؤشر الثقة في المؤسسات 2020، البرلمان وما وراءه في المغرب تجديد الثقة من خلال بحث جذور نقصها، المعهد المغربي لتحليل السياسات، 2020.

2. التقرير القطري للمغرب 2019، مؤسسة الباروميتر العربي، الدورة الخامسة 2019، الدراسة كاملة بالموقع الرسمي للمؤسسة .www.arabbarometer.org

3. المؤشر العربي 2017-2018، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، برنامج قياس الرأي العام العربي، ماي 2018، . www.dohainstiute.org

4. النتائج الرسمية لوزارة الداخلية، المتعلقة بالانتخابات على الموقع www.elections.ma
5. معطيات قدمت من قبل السيد محمد بنشهبون وزير الاقتصاد والمالية واصلاح الدارة خلال جلسة الاسئلة الشفوية التي عقدها مجلس المستشارين خلال فترة الحجر الصحي، بتاريخ ابريل من سنة 2020.
6. مؤشرات المندوبية السامية للتخطيط في النشرات الاحصائية الصادر عن هذه المؤسسة خلال سنة 2020.
7. الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا والسبل الممكنة لتجاوزها، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبئي، إحالة رقم 2020/82.

المصادر الالكترونية

1. بلال التليدي، جريدة الصباح، 11 ماي 2012، www.assabah.ma/35488.html تاريخ الولوج 20 ابريل 2021.
2. محمد الخلوقي، الأحزاب السياسية وصراعاتها في الدول المغاربية، مركز برق للأبحاث والدراسات www.barq-rs.com تاريخ الولوج 12 ابريل 2021.
3. رشا سيروب، الثقة السياسية ابعادها وسبل بنائها هل الثقة في الحكومة ضرورة، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، http://www.dcrs.sy تاريخ الولوج 14 ابريل 2021.
4. حوار الدكتور ميلود العضراوي مع جريدة الصباح حول "أزمة ثقة في السياسية" بتاريخ 15 ابريل 2019، على الموقع www.assabah.ma/378270.html تاريخ الولوج 19 ابريل 2021.
5. عبد اللطيف بروحو، أزمة المشروع التنموي لدى الأحزاب السياسية، الموقع الالكتروني لحزب العدالة والتنمية، www.pjd.ma تاريخ الولوج 19 أبريل 2021.

6. عبد السلام انويكة، قراءة لكتاب "العزوف الانتخابي والأحزاب السياسية في المغرب" لغسان الأمراني، جريدة هسبريس الالكترونية www.hespress.com بتاريخ 9 مارس 2021، تاريخ الولوج 19 ابريل 2021.

7. نبيل الاندلوسي على الموقع الالكتروني لحزب العدالة والتنمية www.pjd.ma تاريخ الولوج 22 ابريل 2021.

8. بلال التليدي، مؤشرات مقلقة للثقة في المؤسسات في المغرب، صحيفة القدس العربي، 12 دجنبر 2019، www.alquds.co.uk تاريخ الولوج 20 ابريل 2021.

9. يونس التايب، الأحزاب السياسية بين داء فقدان الثقة المكتسبة وأفق إنقراض التعددية، الموقع الالكتروني المغرب الآن 16 ماي 2019 www.alaan.ma/?p=4781، تاريخ الولوج 21 ابريل 2021.

10. محمد مصباح، الدولة في مواجهة الشارع، كيف يؤجج غياب الثقة في الأحزاب الاحتجاجات، المعهد المغربي لتحليل السياسات، 11 شتنبر 2018، www.mipa.institute/6027 ، تاريخ الولوج 22 ابريل 2021.

11. الدكتور محمد زين الدين، في حوار مع موقع مشاهد 24، حول "لماذا فقد المغاربة الثقة في الأحزاب السياسية" www.machahid24.com/politique/306116.html تاريخ الولوج 21 ابريل 2021.

12. إلياس المساوي، في تصريح لجريدة هسبريس الالكترونية، 31 غشت 2020، www.hespress.com تاريخ الولوج 4 ماي 2021.

مذكرات

1. مذكرة حزب العدالة والتنمية المنشورة في الموقع الرسمي للحزب في يونيو 2020، www.pjd.ma تاريخ الولوج 4 ماي 2021.

2. مذكرة حزب الحركة الشعبية المنشورة في الموقع الرسمي للحزب في يونيو 2020 www.alharaka.ma/ar تاريخ الولوج 4 ماي 2021.

3. مذكرة حزب الاستقلال المنشورة في الموقع الرسمي للحزب في يونيو 2020، http://www.usfp.ma.

4. مذكرة حزب التقدم والاشتراكية المنشورة في الموقع الرسمي للحزب في يونيو 2020، http://ppsmaroc.com/ar/. تاريخ الولوج 4 ماي 2021.

5. مذكرة حزب الاصالة والمعاصرة المنشورة في الموقع الرسمي للحزب في يونيو 2020، www.pam.ma تاريخ الولوج 4 ماي 2021.

6. مذكرة موجهة إلى العثماني.. حزب الحركة الشعبية يعرض تصوره لمغرب ما بعد الحجر الصحي والحد من تداعيات كورونا https://www.alharaka.ma/ar/?p=2613 تاريخ الولوج 5 ماي 2021.

الأشكال والمبيانات

1. **الشكل 1:** مأخوذ من مقالة للدكتور إيهاب احمد محمد إسماعيل، إشكالية مفهوم الثقة والاسهامات السوسيولوجية في دراستها، حوليات آداب عين شمس، كلية الآداب جامعة عين شمس، المجلد 45، عدد يناير-مارس 2017، ص 94.

2. **الشكل 2:** إعادة رسم لشكل المنهج النسقي لدافيد إيستون الذي نشر له ضمن مقال تحت عنوان "مقاربة في تحليل النسق السياسي" (An approach to the analysis of poltical systems).

3. **الشكل 3:** مأخوذ من دراسة المؤشر العربي 2017-2018، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، برنامج قياس الرأي العام العربي، ماي 2018، على الموقع الالكتروني للمركز www.dohainstiute.org .

4. **الشكل 4:** مأخوذ من التقرير القطري للمغرب، مؤسسة الباروميتر العربي، الدورة الخامسة، 2019، على الموقع الالكتروني للمؤسسة www.arabbarometer.org .

5. **الشكل 5:** مأخوذ من دراسة مؤشر الثقة في المؤسسات 2020، البرلمان وما وراءه في المغرب تجديد الثقة من خلال بحث جذور نقصها، المعهد المغربي لتحليل السياسات، 2020.

6. **الشكل 6:** مأخوذ من دراسة للدكتور جميل حمداوي، الشباب المغربي والمشاركة السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد 41، عدد 474، 31 غشت 2018، الدراسة منشورة أيضا على موقع المرصد المغربي للمشاركة السياسية على الرابط: www.participer.ma/2210-2

الفهرس

نظرا لهذه الأهمية الدستورية والواقعية للأحزاب السياسية، باعتبارها ممثلا للمواطنين ومؤطرا سياسيا، إضافة الى دورها التمثيلي، فان تسليط الضوء على موضوع الثقة السياسية، كان من الاجدر من وجهة نظرنا ان نناقشه في سياق الفعل والفاعل الحزبي في المغرب. وبالنظر كذلك الى تزايد ظاهرة العزوف الانتخابي، وانتشار مظاهر الحراك والتظاهر، ناهيك عن تراجع ثقة المواطنين والملك في الفاعلين السياسيين كما ان ازمة كورونا قد عمقت الهوة القائمة بين المواطنين وممثليهم، وتزامنت مع تراجع وتدني كبير في نسبة الثقة في الأحزاب السياسية.



الثمن:50 درهما